ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى وانعكاساتها على التعايش السلمى

بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين

دكتور

محمود محمد الدمرداش

أستاذ مساعد الاقتصاد

كلية شريعة والقانون بدمنهور – جامعة الأزهر

مقدمة

أضحى مصطلح التنافس الاقتصادى الدولى ذات وقع متزايد الأهمية فى الأونة الأخيرة، حتى أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد المخاطرالتى تهدد الأمن القومى.

ومع تنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية، وتراجع سياسات الهيمنة إلى حدود ما تسمح به الربحية الاقتصادية، ازداد التنافس الدولى على المواد الأولية، والرغبة فى الاستحواذ على الأسواق، وأستخدمت لذلك العديد من الأدوات الاقتصادية والمالية التى قد تلحق الضرر بالأهداف الإنمائية العالمية، وبالرفاه الاقتصادى العالمى على وجه العموم.

ولطالما كشفت أساليب التنافس الاقتصادى الدولى عن غياب القواعد الملزمة، وهو ما يعنى أن تظل التجارة العالمية فى يد أطراف فاعلة تفرض حصتها من المكاسب لتلبية مكونات داخلية، ومن خلال سياسات حمائية متباينة، مثل الخفض التنافسى للقيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات، التمييز الضريبى من خلال آلية التدرج الضريبى الملتوى، سياسات الحوافزالمالية والتنظيمية والدعم التشويهى والتدابيرالرمادية، فضلا عن قواعد المنشأ واتفاقات حفوق الملكية الفكرية المعززة(TRIPs plus). كما أستخدمت العقوبات الاقتصادية والمساعدات الإنمائية الرسمية كآلية للتنافس الاقتصادى الدولى، وباتت تخدم بالأساس مصالح البلدان المانحة عن طريق الاعتمادات المختلطة(Mixed Credits) وربط المساعدات(Tying of Aids)، كل ذلك شوه حوافز وأنماط الإنتاج وعمق أوجه عدم المساواة، وفرض الحواجز فى طريق نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق الدولية، وأستخدمت لذلك –أيضا– أدوات الدبلوماسية الاقتصادية والتجسس الاقتصادى فى آن واحد، لدرجة أصبحت معها سياسات الاعتماد المتبادل، التى كان يفترض أن تكون روابط تعاون ووفاق، بواعث صراع.

كما يخلق التنافس بين القوى الكبرى تكتلات اقتصادية عملاقة، تهدف إلى خلق سوق مشتركة، تسهم في إمتصاص فوائض الإنتاج، وتضمن لدول التكتل أسواق دائمة ومراكز تفاوضية تجارية وسياسية متميزة. لكن النمو غيرالمتوازن داخل هذه التكتلات، فضلا عن المنافسة المحمومة

علي خلق تكتلات مماثلة، سوف يقود إلى مخاطر قد تحول التنافس الاقتصادى إلى صراع عسكرى ذا بعد اقليمى واسع.

مشكلة الدراسة : تناقش هذه الدراسة تأثير ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى على التعايش الاقتصادى السلمى بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين، وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف تؤثرأساليب التنافس الاقتصادى الدولى على التنمية الشاملة والمستدامة والنظام التجارى متعدد الأطراف؟
- ما المقصود بالتعايش الاقتصادى السلمى وما هى أهدافه؟
- ما هى الحلول والسياسات الاقتصادية اللازمة لتعزيزالتعايش الاقتصادى السلمى، فى ظل تنامى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى؟

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة أن أساليب التنافس الاقتصادى الدولى المعاصرة تلحق ضررا بقضايا التعايش الاقتصادى السلمى، وأن تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، فضلا عن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ومن خلال نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والشفافية، والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، سوف يعزز فرص التعايش الاقتصادى السلمى.

أهداف الدراسة : فى ضوء ما سبق، تهدف الدراسة إلى :

- تحليل ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى فى ضوء نظريات الاقتصاد السياسى الدولى.
- تقييم أساليب التنافس الاقتصادى الدولى، وانعكاساتها على التنمية الشاملة والمستدامة ونظام التجارة الحرة متعدد الأطراف.
- التعرف على المفهوم الاقتصادى للتعايش السلمى وتحديد أهدافه.
- اقتراح بعض الحلول والسياسات الاقتصادية لمواجهة الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، ولتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى.

أهمية الدراسة : ترجع أهمية الدراسة إلى الآتى:

– أهمية ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى باعتبارها أحد أهم محددات تحليل وتفسير التفاعلات الاقتصادية الدولية المعاصرة فى ظل تنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية.

– تزايد التنافس الاقتصادى الدولى فى ظل غياب القواعد الملزمة، من شأنه أن يحدث أثار سلبية على قضايا التجارة والتنمية الشاملة والمستدامة، ويهدد فرص التعايش الاقتصادى السلمى داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول بعضها البعض.

– تعدد وتطورأساليب التنافس الاقتصادى الدولى من خلال الحمائية التجارية وحرب العملات، والتكتلات الاقتصادية الثنائية والاقليمية، وما تحمله فى طياتها من مخاطر فى ظل تشابك الروابط المالية العالمية، وتنامى عدوى الحمائية التجارية، خلق واقع اقتصادى جديد يدفع إلى ضرورة وضع تصورلسيناريوهات العلاقات الاقتصادية الدولية ومستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى المرحلة القادمة.

منهج الدراسة : يتبع الباحث الأسلوب التحليلى القائم علي المنهج الاستقرائى، مستعينا فى ذلك بالمراجع الأجنبية والعربية الحديثة.

خطة الدراسة : في ضوء ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث، على النحو التالى:

المبحث الأول : نظريات الاقتصاد السياسى الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الثانى: ماهية التنافس الاقتصادى الدولى وأساليبه المعاصرة .

المبحث الثالث : مفهوم التعايش السلمى وأهدافه الاقتصادية.

المبحث الرابع : سبل مواجهة الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى لتعزيز فرص التعايش السلمى.

المبحث الأول

نظريات الاقتصاد السياسى الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبرنظريات الاقتصاد السياسى الدولى حجر رشيد ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، حيث يمكن من خلالها الوقوف على أسس التفاعلات الاقتصادية الدولية المعاصرة، فى ظل تنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية[١].

ويمكن تتبع تأثير العامل الاقتصادى في مجال العلاقات الدولية منذ عصر تجارى القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى ماركسى القرن التاسع عشر والعشرين[٢]. وتشير أدبيات الاقتصاد السياسى الدولى إلى وجود ثلاث رؤى ومدارس فكرية متباينة، للتنظيرلعلاقات التبادل الاقتصادى الدولى، هى:المركنتيلية (أو القومية)، والليبرالية، والماركسية[٣].

فالمركنتيلية التى تعطى أهمية للنشاط الاقتصادى القومى أى مصلحة الأمة ككل أو تحقيق أقصى دخل قومى ممكن، والتى نشأت عن ممارسة رجال الدولة في بداية فترة الدولة الحديثة، تفترض وتؤيد تفوق السياسة علي الاقتصاد. وهى ترى ضرورة خضوع السوق لمصالح الدولة، وأن العوامل السياسية تحدد أو ينبغى لها أن تحدد العلاقات الاقتصادية بين الدول. وأتت الليبرالية علي يد "آدم سميث" وآخرين، كرد فعل للرؤية الميركانتيلية وباتت مجسدة للفكر الاقتصادى التقليدى. وتفترض الليبرالية – من الناحية النظرية علي الأقل– وجود الاقتصاد والسياسة في مجالين

---

(١) لعل من أوضح الأمثلة على العلاقة بين المذهب الاقتصادى والمصالح الاقتصادية للدولة(المصالح الاقتصادية القومية)، الدورالذى لعبته شركة الهند الشرقية(وهى نموذج للشركات دولية النشاط فى العصر الحديث) فى ظهور مذهب الحرية الاقتصادية فى بريطانيا، حيث كان (توماس مان)، مؤلف كتابى:(حديث التجارة :١٦٢١) و(كنوز انجلترا من تجارتها الشرقية: ١٦٣١)، مديرا لشركة الهند الشرقية، وكان (جوتسيا تشايلد) مؤلف كتاب(حديث التجارة: ١٦٩٠) مديرا ثم محافظا للشركة، وتعرف هذه المؤلفات الثلاثة بأنها كانت مصدرا خصبا للمذهب الاقتصادى الحر، بل اللافت أن شركة الهند الشرقية كان يملك أسهمها شخصيات من االبلاط الملكى فى انجلترا. ومفاد كل ذلك أن التفاعلات الاقتصادية الدولية تحددها مصالح الشركات دولية النشاط(فى تفصيل أوفى، راجع: فرديناند زوريج، "الفكر الاقتصادى"، ترجمة عمر القبانى، وكالة الصحافة العربية للنشروالتوزيع، القاهرة،٢٠١٩،ص ١٠١-١٠٥)

(٢) أنظر: روبرت غيليبين،"الاقتصاد السياسي للعلاقات الدوليه"، مركز أبحاث الخليج، ،الامارات، ٢٠٠٤، ص٤٤.

– فرديناند زوريج، "الفكر الاقتصادى"، المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣٤.

(٣) راجع :

Thomath D .Lairson, David Skidmore.”International Political Economy: The Struggle for power and wealth “, (Florida: Harcourt Brace company), ١٩٧٧, p.٩.

منفصلين، وتجادل من أجل تحرر الأسواق من العامل السياسى[٤]. ومن منظور مغاير، وكرد فعل علي الاتجاه الليبرالى، تمسكت الماركسية بأن الاقتصاد هو الذى يحرك السياسة، وأن النزاع السياسى هو نتاج صراع بين الطبقات لتوزيع الثروات، وبالتالى سوف يزول الصراع السياسى مع زوال السوق وزوال المجتمع الطبقى[٥].

وفيما يلي نستعرض مساهمات المدارس الثلاث فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، بدء بالرؤية المركنتيلية، ثم الرؤية الليبرالية، والرؤية الماركسية، وذلك بحسب الظهور التاريخى لهذه المدارس الثلاث، وربما يستدعى ذلك التذكير بأن النموذج الليبرالى مازال هو النموذج المهيمن فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

أولا : الرؤية المركنتيلية :

شهدت الرؤية المركنتيلية أوالقومية الاقتصادية طيلة القرون الماضية العديد من التحولات، كما تبدلت عناوينها: المركنتيلية، الاقتصاد الموجه، الحمائية، المدرسة التاريخية الألمانية، وأخيرا الحمائية الجديدة. وتجري عبر هذه المراحل مجموعة من الأفكار وإن تباينت، إلا أنها تتفق حول فكرة أساسية مفادها: أن الفعاليات الاقتصادية تخضع أو ينبغى أن تخضع لهدف بناء الدولة ومصالح الدولة، ويولى جميع القوميون الاقتصاديون النشاط الاقتصادى القومى أى مصلحة الأمة ككل أو تحقيق أقصى دخل قومى ممكن، والقوة العسكرية أهمية أولى فى بناء الدولة[٦].

وقد اتخذت القومية الاقتصادية(المركنتيلية التجارية) أشكالا مختلفة في العصر الحديث، ففي الفترة الأولي وتمشيا مع الثورة التجارية واتساع نظام التجارة الدولية، شدد الميركنتيليون علي تشجيع التجارة ووجود فائض في ميزان المدفوعات. وفي ظل الثورة الصناعية أكدوا علي أهمية التصنيع، وفي أعقاب الحربين العالميتين أضيف إلى الاهتمامات السابقة أولوية الرفاه المحلى، ومع بزوغ

---

(٤) روبرت غيليبين، المرجع السابق، ص٤٤-٤٥.

(٥) د. نادية محمود مصطفي،"حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولى"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد١٤، العدد٣، ١٩٨٦،ص١٨.

(٦) راجع: Spyros Economides & Peter Wilson, "The economic factor in international relations ", I.B.Tauris puplishers, London& Newyourk, ٢٠٠١, P.٣٤-٣٥.

- فرديناند زوريج، "الفكر الاقتصادى"، المرجع السابق، ص ٢٣.

عصر الثورة التكنولوجية، زاد الاهتمام بالتكنولوجيا والرغبة في السيطرة الوطنية علي المكونات الأساسية للاقتصاد الحديث[٧].

وبحسب (جاكوب فاينر) يتقاسم الاقتصاديون الميركنتليون القناعات بشأن علاقة الثروة بالسلطة، كما يلى[٨]:

- الثروة وسيلة أساسية مطلقة للقوة سواء من أجل الأمن أو من أجل العدوان.
- القوة وسيلة لحيازة الثروة أو الاحتفاظ بها .
- الثروة والقوة غايات نهائية للسياسة الوطنية.
- عدم التعارض بين هذه الغايات(الثروة والقوة) في المدي الطويل، وإن اقتضت الظروف تقديم تضحيات اقتصادية لصالح الأمن العسكرى.
- واستنادا إلي (ألكسندر هاملتون)، وهو أبرز المنظرين الأمريكيين للنظرية الميركنتيلية في التنمية الاقتصادية، فإن الثروة مرتبطة بازدهار الصناعة، كما أن ازدهارالصناعة مرتبط باستقلال البلد وأمنه[٩].
- وبحسب التجاريون تقاس قوة الدولة بما تحوزه من المعادن النفيسة، فالنقد ليس مجرد وسيلة للتبادل، بل وسيلة للإنتاج الكامل والعمالة الكاملة، وهو المصدر الرئيسى لقوة الدولة وثروتها. وتتمة لذلك، اعتبرالتجاريون الميزان التجارى القطب الذى تدور حوله رحى النظام الاقتصادى كله، لأنه عن طريق الميزان التجارى الفعال تزيد الدولة من رصيدها المالى ومن قوتها الإنتاجية. ويرى التجاريون أن مستوى الأجور يجب أن يظل منخفضا من أجل الميزان التجارى، حيث يساعد ذلك على المنافسة فى الأسواق الخارجية[١٠].

---

(٧) روبرت غيليبين، المرجع السابق، ص ٥٥. فرديناند زوريج، المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٥.

(٨) راجع : Viner, Jacobi ١٩٥٨. The Long View and the Short: Studies in Economic Theory and Policy. Free Press, New York, ١٩٥٨, p.٢٨٦.

(٩) راجع :
Rostow, W. W. "Politics and the Stages of Growth". Cambridge University Press, New York, ١٩٧١, p.١٨٩.

(١٠) راجع : فرديناند زوريج، المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٥.

ويجري التمييز بين منهجين أساسيين ضمن هذا الالتزام العام[١١] :

- **نهج المركنتيلية الحميدة،** وهو منهج دفاعى يعتبر حماية المصالح الاقتصادية الوطنية هي الحد الأدني اللازم لأمن الدولة وبقائها، ويعتمد علي السياسات الحمائية لتحقيق أهداف اقتصادية، ولضمان ميزان تجارى مواتى للأمن القومى.

- **نهج المركنتيلية الخبيثة،** وهو منهج هجومى يعتبرالاقتصاد الدولى حلبة للتوسع الامبريالى والتعظيم الوطنى، وينتهج سلوك الحرب الاقتصادية المباشرة، لتحقيق مكاسب يراها ضرورية للأمن القومى.

ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار الاقتصاديين المركنتيليين فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يلى :

١- لا يستبعد المركنتيليون التبادل الاقتصادى الدولى، الذى يرون فيه مصدرا مستمرا للنزاعات السياسية وانعدام الأمن. وفي حين يرى الليبراليون أن التجارة الحرة مصدرا للسلم، يؤكد القوميون الاقتصاديون علي أهمية الاكتفاء الذاتي والاستقلال الوطنى. ولا يتوانى القوميون الاقتصاديون في الحفاظ علي قوة الدولة بكافة الوسائل، ابتداء من نهج الحماية (المركنتيلية الحميدة) وانتهاء بالحروب الاقتصادية المباشرة (المركنتيلبية الخبيثة) [١٢] .

٢- يشيد المركنتيليون بدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، ويعتبرون أن الصراع بين الدول من أجل الموارد سمة أساسية في طبيعة النظام الدولى.

٣- ويري المركنتيليون أن الكسب النسبى أكثر أهمية من الكسب التبادلى، لذا تحاول الدول القوية باستمرار تغيير القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية لتكريس علاقات التبادل غير المتكافىء إزاء القوى الاقتصادية الأخرى، واستحداث تقسيم دولي لليد العاملة يتلائم مع مصالحها

---

(١١) أنظر: .

- Robert Gilpin: U.S. Power and the Multinational Corporations, (New York: Basic Books, ١٩٧٥,p.٢٣٤-٢٤٧.

(١٢) أنظر: - Knorr, Klaus, British Colonial Theories, ١٥٧٠- ١٨٥٠, University of Toronto Press, Toronto ,١٩٤٤,p.١٠.

السياسية والاقتصادية. وعلي خلاف المنظور الليبرالى، يميل القوميون إلى أن السعى إلى القوة والثروة "المدفع والزبد"هدفان يكمل كل منهما الأخر، ولا ينطويان علي مبادلة[١٣].

٤- وفيما يتعلق بالفاعلين من غير الدول، يرى المركنتليون أن المؤسسات الدولية ساحات لممارسة علاقات القوة، وتخدم الدول القوية على حساب الدول الضعيفة، وهي لا تمثل تهديد لقوة الدولة الوطنية، بل أن الدول الأكثر قوة تشكل هذه المؤسسات لكى تحتفظ بنصيبها فى القوة العالمية[١٤]. كذلك، لا يرى الميركنتليون في المنظمات غير الحكومية تهديدا للدولة الوطنية، فهى داعمة لالتزام الدول بتعهداتها، وليست بديلا عن الدول[١٥]. ومن ناحية أخرى، يرى الميركنتيليون أن الشركات دولية النشاط هى أدوات للسياسة الخارجية للدولة الأم. ومن ثم فان الاستثمارات الخارجية للشركات العملاقة لم تنشأ لضرورات اقتصادية، بقدر كونها سياسة اختارتها الشركات لتستفيد من الحوافز التي قدمتها الدولة الأم[١٦].

٥- يسعي المركنتيليون إلى إقامة علاقة تبعية بين الاقتصادات القوية والاقتصادات الضعيفة، من منطلق أن الاقتصاد العالمى ساحة للهيمنة والتعظيم الوطنى.

وقد تباينت الأراء بشأن الدور الإيجابى للمركنتيلية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، ففى حين يرى البعض أن القومية تشكل ركيزة أساسية فى خلق الشعور بالتضامن، وأنها مصدرا للثراء والتنوع الثقافى فى المجتمع الدولى، يرى آخرون أن القومية قوة سلبية تمثل تهديدا مستمرا لأوضاع التعايش السلمى بين الدول[١٧].

ثانيا : الرؤية الليبرالية :

---

(١٣) راجع : Knorr, Klaus, Op.Cit. p.١٠.

(١٤) Kenneth Waltz: Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. ٢٥, No. ١, Summer ٢٠٠٠.{http://www.ejournals.ebsco.com/login.asp?}.

(١٥) راجع: مروة محمود فكرى: أثرالتحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤ ،ص٦٣.

(١٦) راجع : Robert Gilpin: U.S. Power and the Multinational .,Op.Cit. P. ١٧٤.

(١٧) راجع: د. اسماعيل صبرى مقلد، "العلاقات السياسية الدولية "، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ٨٢-٨٣.

الليبرالية هى أيديولوجية تتضمن مجموعة من القيم تفرعت عنها نظريات للاقتصاد والسياسة، وقد نزعت هذه القيم السياسية والاقتصادية إلي الظهور معا في العصر الحديث[١٨]. والليبرالية وفق مبادئها الأساسية (العلمانية، العقلانية، الإنسانية، النفعية)، تعتبر حرية الفرد هي المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة. والليبراليون يرون في تأسيس الدولة استجابة لضرورة حماية الحرية سواء من اعتداءات الأفراد أوالدول الأخرى، والحكومة يجب أن تكون حكومة خادمة للإرادة الجماعية، والمؤسسات الديموقراطية هى التى تضمن ذلك[١٩].

ويتجسد منظور الليبرالية السياسية حسبما تطور في كتابات "جون ستيوارت ميل" و"بنجامين كونستانت"، في أن (نطيع القوانين التي شرعناها نحن بأنفسنا)، وأن يتمتع الفرد بكامل حقوقه السياسية بما في ذلك حق المشاركة في الحكم. وترتبط الليبرالية هنا بمفهوم الديموقراطية والمساواة وحرية الفرد[٢٠].

ويتجسد المنظور الليبرالى فى الجانب الاقتصادى حسبما تطور في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، بدءا من آدم سميث مرورا بالكلاسيكية الجديدة، الكينزية، النقدية، والمدرسة النمساوية ....الخ[٢١]. ويتقاسم المفكرون الليبراليون مجموعة مترابطة من الافتراضات والمعتقدات بشأن طبيعة الكائنات البشرية والمجتمع والفعاليات الافتصادية. وتتراوح أشكال الليبرالية الاقتصادية بين تلك التي تعطي أولوية للمساواة وتميل نحو الديموقراطية الاجتماعية وتدخل الدولة لتحقيق هذا الهدف وتلك التي تشدد علي الحرية وعدم التدخل علي حساب المساواة الاجتماعية. غير أن جميع أشكال الليبرالية الاقتصادية ملتزمة بالسوق الحرة وبآلية الأسعار، باعتبارها أنجع الوسائل لتنظيم العلاقات الاقتصادية محليا ودوليا. وتنهض الليبرالية الاقتصادية علي مجموعة من الفروض الأساسية، لعل من أهمها ما يلى[٢٢]:

---

(١٨) بحسب عالم الاجتماع الفرنسي "**أميل بولا** " (إن هذه الأيديولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسما رمزيا مثقلا بالمعني، ومشحونا بدلالة الواقع في القرن الماضي:إنه الليبرالية). راجع: برتراند رسل، "حكمة الغرب"، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،١٩٨٣، ص١٤٩.

(١٩) برتراند رسل، " حكمة الغرب" ،المرجع السابق، ص١٤٩.

(٢٠) لاندو أليس، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة : قاسم مقداد، اتحاد الكتاب، دمشق، ٢٠٠٨، ص٧٦.

(٢١) راجع : . Spyros Economides & Peter Wilson, op.cit.,P.١٦

(٢٢) أنظر: مصطفي رشدي شيحة ، "علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى"، مرجع سابق، ص٤٣-٦٠

- روبرت غيليبين ، الاقتصاد السياسى، مرجع سابق ، ص٤٨-٥٠. فرديناند زوريج، المرجع السابق، ص١٣٥-١٤٠.

– تفترض الليبرالية نشوء السوق تلقائيا من أجل تلبية احتياجات الناس، وتفترض أنه ما أن تصبح السوق فاعله فإنها تعمل وفق منطقها الخاص بها. وبحسب (آدم سميث) فإن" التنقل والمقايضة والتبادل" عوامل متأصلة في الجنس البشري، والبشر هم بحكم الطبيعة حيوانات اقتصادية، والناس يبتدعون الأسواق والمؤسسات الاقتصادية من أجل تسهيل التبادل وتحسين رفاهيتهم، ولا يقلل من أهمية ذلك ضرورة وجود حكومة لضبط هذا النظام السوقي والمحافظة عليه.

– تفترض الليبرالية الاقتصادية أن أساس المجتمع هو المستهلك الفرد، وأن الأفراد يتصرفون علي نحو عقلاني، ويحاولون تلبية أو تعظيم قيم معينة الي أقصي حد ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة. واللافت وفق الرؤية الليبرالية أن العقلانية تستهدف الطريقة ولا تنصرف الي النتيجة، وهو ما يعني أن عدم تحقيق هدف ما لسبب ما لا ينال من مبدأ العقلانية.

– يخضع اقتصاد السوق لقانون الطلب والعرض بصفة أساسية. ويفترض قانون الطلب أن الناس سوف يشترون كمية أكبر من سلعة ما اذا هبط سعرها النسبي ويشترون كمية أقل اذا ارتفع السعر. ويفترض قانون الطلب ثبات العوامل الأخري المؤثرة في الطلب، ورغم وجود استثناءات عليه فهو جوهرى لعمل ونجاح نظام السوق التبادلي. وفي جانب العرض يفترض النموذج الليبرالي أن الأفراد يسعون الي تحقيق مصالحهم في عالم الندرة والقيود علي الموارد، وأن كل قرار يكون علي حساب التضحية بفرصة بديلة.

– كما تفترض الليبرالية وجود سوق تنافسية، يكون لدي الأفراد فيها معلومات كاملة، وبالتالي يتسني لهم انتقاء أكثر التصرفات نفعا وفق أليات العرض والطلب، وهو ما يؤدي الي خلق اقتصادا مرنا يستجيب فيه المنتجون والمستهلكون لنظام الأسعار، وتتبدل أنماط الإنتاج والاستهلاك بحسب التغير في الأسعار.

– تفترض الليبرالية وجود توافق طويل الآمد فى المصالح بين المنتجين والمستهلكين، وهو توافق سيلغى أي تضارب مؤقت في المصالح. وذلك مرده أن سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الذاتية سوف يفضى في النهاية الي زيادة الكفاءة، وينجم عن ذلك زيادة في النمو يعود بالنفع علي الجميع

Rogowski, Ronald. ١٩٧٨. "Rationalist Theories of Politics: A Midterm Report." World Politics ٣٠: ٢٩٦- ٣٢٣.

Becker, Gary S. The Economic Approach to Human Behavior, University of Chicago Press, Chicago. ١٩٧٦, p.٦.

في نهاية المطاف، وإن لم يكن الكسب متساوى لدى الجميع، حيث سيكافأ الأفراد بحسب مساهمتهم النسبية في الناتج الإجمالى.

– أخيرا، يعتقد الليبراليون أن التجارة والتعامل الاقتصادى هما مصدر أساسى لعلاقات تعاونية سلمية فيما بين الدول، ومن شأن اقتصاد دولى ليبرالى أن يخلق أواصر مصالح متبادلة والتزاما بالوضع الراهن[٢٣]، علي أساس أن جميع المشاركين في نظام لحرية التجارة مستفيدون [٢٤].

وقد مرت الليبرالية بمرحلتين، هما الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة. وبعد أن أخفقت الليبرالية الكلاسيكية فى إدارة الاقتصاد الرأسمالى، وتحت تأثير أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩، أخذت الليبرالية الجديدة شكل إعادة بناء الليبرالية الكلاسيكية، بدمج المعيارالسوقى التقليدى مع منطق الرفاهية الاجتماعية، الذى يرى أن المساواة فى الفرص ضرورة، وأن وجود مجموعات محرومة بسبب ظروفها الاجتماعية يضيع على الدولة مسئولية القضاء على هذا الحرمان، ولا تقلص زيادة مسئوليات الحكومة من حقوق الأفراد بل توسعها[٢٥].

انعكاسات النموذج الليبرالى في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية:

تنطلق رؤية النظرية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية والتبادل الاقتصادى الدولى، من أن البشر يمكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال، رافضين مقولة المركنتيليين بأن الصراع خيار طبيعى للحصول على الموارد والنفاذ إلى الأسواق. ويجادل الليبراليون فى أن الدولة هى اللاعب الوحيد فى العلاقات الدولية، وأكدوا علي تنامى أدوار الفاعليين دوليين مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، كما أكد الليبراليون علي تنامى ظاهرة الاعتماد المتبادل وأهمية التكامل بين الدول، ويرى الليبراليون أن الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أوالتصارع بين الفاعلين الدوليين، في سعيهم لتحقيق أهداف الرخاء والثروة، تمثل محورا أساسيا فى محتوى السياسة

---

(٢٣) راجع :روبرت غيليبين ، المرجع السابق ، ص ٥١.

(٢٤) راجع : Thomas Larison, David Skidmore. “International Economy”, Op.Cit, p.٩.

(٢٥) راجع : هانز بورجر، فيلهلم روتشيلد، كيف يحرك الاقتصاد العالم، ترجمة: محمد زكريا أمين، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٦١. د. مصطفي رشدي شيحة ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢ –١١١، ص ١١٩–١٢٢.

الدولية[٢٦]، ومن شأن اقتصاد دولى ليبرالى تلطيف حدة السياسة بين الدول[٢٧]. وفيما يلى نعرض لأهم المفاهيم والفروض الأساسية المرتبطة بالنموذج الليبرالى في مجال العلاقات الدولية والتبادل الاقتصادى الدولى.

أهم المفاهيم المرتبطة بالنموذج الليبرالى في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية:

تبنى الليبراليون مجموعة من المفاهيم لفهم ديناميكية التغيرات الرئيسية فى المواقف السياسية الدولية، وفى العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومن هذه المفاهيم ما يلى:

١-القوة الناعمة Soft Power: بالإضافة إلى مصادر القوة التقليدية : القوة العسكرية والقوة الاقتصادية باعتبارهما مثالان للقوة الصلبة، يرى (جوزيف ناى) أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، إذ بات بإمكان الدولة أن تنال النتائج التي تريدها، لأن الدول الأخرى تريد اتباعها، تعجب بقيمها، وتطمح بالوصول إلى مستوى رخائها، هذه القوة تجعل الأخرين يريدون ما تريد، وهي القوة الناعمة. وينشأ هذا النوع من القوة من مصادر القوة غير المادية، كالجاذبية الثقافية والأيديولوجية والمؤسسات[٢٨].

٢- الاعتماد المتبادل Interdependence: وهو الحالة التى تسود العلاقة بين طرفين متعاقدين أوأكثر، بحيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أوخفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة لكلا الطرفين[٢٩]، وببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك. وفي السياسات العالمية، يشير المصطلح إلى الحالة التى تتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوى خارجية. ويرتبط هذا المفهوم أكثر بالمجالين الاقتصادى والمالى، واللذين تزداد فيهما درجة التعرض للصدمات النابعة من العالم الخارجى، ولا يتوقف

([٢٦]) راجع : د. نادية محمود مصطفي ، نظرية العلاقات الدولية ، ص ٦٥.

([٢٧]) راجع: روبرت غيليبين ، المرجع السابق ، ص ٥١.

([٢٨]) راجع:

Joseph S. Nye, Jr., "Limits of American power", (Political Science Quarterly), Vol.١١٧, No. ٤, ٢٠٠٢, p.٥٢٢.

([٢٩]) راجع : Joseph S. Nye, Jr., Op.Cit, p.٥٢٢

مستوى الأداء الاقتصادى فى أى بلد من البلدان علي ما يحدث داخله، وإنما أيضا على ما يحدث فى البلدان الأخرى المرتبطة معه فى علاقات تجارية أو مالية[٣٠].

٣- السلام الديموقراطى: يعول الليبراليون على أن التجارة والتعامل الاقتصادى هما مصدر علاقات سلمية فيما بين الأمم، وأن البلدان التي تقوم علي المساواة فى الحقوق، وعلى الحرية فى التعبير، تتعامل سلميا مع بعضها البعض. لكن، وبحسب (روبرت كوهين) فإنه ليس بالضرورة أن تتعامل البلدان الديموقراطية سلميا مع الدول غير الديموقراطية أوالمجتمعات الأخرى غير المنتظمة فى شكل دولة حديثة[٣١]. لهذا تحث النظرية الليبرالية المنظمات الدولية علي نشر الديموقراطية وقيم السلام، في الوقت التى تدعم فيه حركة التجارة الحرة بين الدول.

٤- التكامل الدولى:

يعرف (Earnest Hass) التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحويل الولاءات نحو مركز دولى جديد، تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول القوية القائمة[٣٢]. ويزداد اللجوء إلى نظريات التكامل لتفسير ظاهرة الإقليمية، وقد اتبعت نظريات التكامل تسلسلا فى تنظيرها على النحو التالى:

- **التكامل الوظيفى :**

---

(٣٠) أنظر: د. سعيد النجار، " الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة الي الواقع العربي"، فى محرر: د. طاهر سعدي كنعان، د.ابراهيم سعد الدين، "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادى والواقع العربى: مقاربة نظرية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان، ١٩٩٠، ص١٦.

(٣١) أنظر :
Robert O Keohane, "International Institutions and State Power", Colorado: Westview press, ١٩٨٩,p.١١.

(٣٢) أنظر: محمد محمود الإمام، " التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الاقليمية مع اشارة إلى الواقع العربي" ، محرر : د. طاهر سعدي كنعان ، د.ابراهيم سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، "النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبدالحي، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٦.ص ٢٧١.

مرت نظريات التكامل الوظيفى بمرحلتين هما: الطرح الوظيفي والوظيفية الجديدة. وتعتمد الوظيفية بصفة عامة على فرضية أن الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل أساسا للحرب، أما الانتعاش الاقتصادى والاجتماعى فهو يشكل الشرط الأولى للسلام[٣٣].

وبحسب (ديفيد ميترانى)، فان تزايد التعقيد في النظم الحكومية الداخلية أدى إلى كثير من المشكلات الفنية على المستوى الدولى، وأن إحالة هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم عن القطاع السياسى يدفع إلى إنجازالتكامل الدولى[٣٤].

وترى الوظيفية Functionalism أن المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة من المنظمات فوق القومية وإعادة تشكيل المجتمع الدولى على أساس وظيفى وليس علي أساس جغرافى. ويقترح(ميترانى) خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف، وإنطلاقا من مبدأ "إن الشكل يتبع الوظيفة "، والعمل على تشكيل الولاءات يجعل الناس أكثر تفضيلا للتكامل الاقليمى [٣٥].

ويري (كارل دويتش)، إن الوظيفية تعنى الإندماج الجزئى، أى أن تقوم بعض الحكومات المشتركة فيما بينها بتسليم بعض الوظائف المحددة لوكالة مشتركة بينهم، وبالإضافة إلى الجوانب الفنية والوظيفية هناك دور سياسى فعال تلعبه القوى السياسية في عملية التكامل. ويركز دويتش، – بدلا من انتقال الولاء لمركز دولى جديد– على سلمية التسويات بين الوحدات، وهنا تبرز الوظيفية الجديدة Neo–Functionalism، والتي ركزت بالإضافة إلى الجوانب الفنية علي دور القوى السياسية، فى الانتقال من التكامل الوظيفى إلى التكامل السياسى[٣٦]. ويشير(إرنست هاس) إلى عدة شروط يعتبرها ضرورية للتكامل الوظيفى، لعل من أهمها: أن يكون هناك مغزى اقتصادى لمهام الدول المعنية، وأن يكون لممثلى الدول ثقل فى عملية اتخاذ القرار فى أوطانهم، فضلا عن حدوث

([٣٣]) أنظر : نادية محمود مصطفي ، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

([٣٤]) أنظر :جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص ٢٧٠

([٣٥]) أنظر : ريمون حداد ، "العلاقات الدولية "، دار للنشر والتوبع، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠، ص ٢٠٦.

([٣٦]) أنظر: كارل دويتش، " تحليل العلاقات الدولية "، ترجمة محمود محمد شعبان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢،ص٢٦٩. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص ٢٧١.

تفاهم بين النخب الأهلية والرسمية المتشابهة المصالح عبر الحدود، وإعادة ترتيب مصالح هذه النخب لترتبط بالمستوى فوق القطرى[٣٧].

وهكذا، يبدوا الفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة فى أن الأولى تضعف فكرة السيادة بتوزيعها على منظمات دولية متعددة، وهى تبتعد عن الإقليمية. أما الثانية فتعمل على تفويض السيادة لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية، وهى تتجه إلى إقليم أوسع على نحو أقرب إلى الفيدرالية[٣٨].

التكامل الاقتصادى :

يعتبر (نيكولاس تنبرجن) التكامل الاقتصادى بأنه النموذج الأمثل للإقتصاد الأكثر صلابة، حيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ[٣٩]. ويشير(فيليب جاكوب) إلى مؤشرات وصفها بأنها عوامل للتكامل الاقتصادى، أهمها[٤٠]: التقارب الجغرافي والتجانس الحضاري بين الشعوب، الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، بالإضافة إلى درجة التفاعل الحكومى ومدى التشبث بالسيادة.

ويمر التكامل الاقتصادى بعدة مراحل متتالية تبدأ بإلغاء التعريفة الجمركية وتنتهى إلى توحيد المؤسسات، وعلى النحو الذى أشار إليه الاقتصادى الهندى (بيلا بلاسا) فى الجدول التالى:

جدول (١) جدول بيلا بلاسا لمراحل ومعايير التكامل الاقتصادى

المستوي/ المعايير	الغاء الرسوم الجمركية	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	*				

(٣٧) أنظر: د. محمد فايز فرحات، "الاقليمية الجديدة وتطبيقاتها، دراسة حالتي الأبك وتجمع المحيط الهندي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٢.

(٣٨) أنظر: ريمون حداد ، "العلاقات الدولية "، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٣٩) أنظر: د.سمير التنير،"التكامل الاقتصادى وقضية الوحدة العربية"، معهد الانماء العربي، بيروت– لبنان، ١٩٧٨ص١٨.

(٤٠) أنظر : موريس دوفرجيه، "مدخل الي علم السياسة "، ترجمة د.سامي الدروبى، دار دمشق، دمشق (د.ت)، ص٢٢١.

الاتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الاتحاد الاقتصادي	*	*	*	*	
التكامل الاقتصادي	*	*	*	*	*

Bela Balassa," the theory of economic integration ", Harper&Row, Newyourk, U.S.A, p.١.

الفروض الأساسية للنموذج الليبرالى فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية:

ينهض الاتجاه الليبرالى فى مجال العلاقات الدولية **والتبادل الاقتصادى الدولى** على مجموعة من الفروض من أهمها ما يلى:

١- الافتراضات المتعلقة بالفاعلين الدوليين :

ترى الليبرالية أن العالم بات مظللا بشبكات معقدة من المنظمات العالمية، تتكافا فيما بينها خدمة لأهدافها ومصالحها. وهكذا، فإن تعريف الفاعلين الدوليين ينصرف إلى كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم علي الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الأخر فيما وراء الحدود. ومن بين هذه القوى التى تمارس تأثيرا على المحصلة النهائية فى السياسة العالمية : المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات. وفى حين تعد المنظمات الدولية وسيلة ضبط وتكييف للتوترات التى تعترى النظام الدولى، وتسهم فى تعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية وغيرها[٤١]، يؤكد الليبراليون علي أهمية الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات (MNC)، باعتبارها امتداد لسلطة وقرارات الدول وخاصة على الصعيد الاقتصادى. ويصف(جوزيف ناى) أهمية الدور الذى تلعبه هذه الشركات فى النظام الدولى، فهى تلعب[٤٢]: دور سياسي مباشرأو ما يعرف "بالسياسة الخارجية الخاصة "، ودور سياسى غير مباشر، ويتمثل في الربط بين الحكومات التى تستغلها فى تحقيق أهدافها، من خلال تحديد قائمة اهتمامات السياسة الخارجية لهذه الحكومات. وعلي سبيل المثال فإن ملكية الشركات الأمريكية العملاقة لحوالى (٥٠%)

(٤١) أنظر: د. نادية محمود مصطفي، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٤٢) أنظر: د. محمد السيد سعيد، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٦، ص ٧١-٧٢.

من كامل رؤوس الأموال الصناعة الكندية، دعي البعض إلى القول: (إن القرارات الاقتصادية لكندا تتخذ – علي نطاق واسع – في المدن الأمريكية) [٤٣].

٢- الافتراضات المتعلقة بالاقتصاد السياسى الدولى :

أكد الليبراليون فى إطار مفاهيم القوة الناعمة والاعتماد المتبادل علي أهمية التعاون والتكامل بين أعضاء النظام الدولى الواحد. وقد ركز (كيوهين و ناى) علي أهم الخصائص التى تسود المناخ الدولى، وتتمثل فى[٤٤]:

- علاقة تشابك قوية بين مختلف الدول، نتيجة الروابط الرسمية وغير الرسمية للمجتمعات، بالإضافة إلى تأثير الشركات متعددة الجنسيات.

- تراجع أهمية قضايا الأمن العسكرى فى أجندة العلاقات الدولية.

- أصبحت القوة العسكرية غير ذات مغزى فى حل الخلافات ذات البعد الاقتصادى.

وبحسب (كيوهين و ناى) تتوقف قوة الاعتماد المتبادل على المؤشرات التالية[٤٥]:

- درجة حساسية الفاعلين الدوليين، قابليتهم للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل[٤٦] :

- الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية، وهو ما يعرف بالتشابك الماكرو- اقتصادى.
- الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهو ما يعرف بالعلاقات بين الشمال والجنوب.

---

(٤٣) أنظر: سمير كرم ،" الشركات المتعددة الجنسية" ، معهد الانماء العربى ، بيروت – لبنان، د.ت ، ص٦٠.

(٤٤) أنظر: Joseph S. Nye,,Robert O Keohane " Power and Interdependence ", p.٢٠-٢٥

(٤٥) أنظر: د. محمد السيد سعيد ، " الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، مرجع سابق ، ص ٩٥-٩٦.

(٤٦) أنظر : د. سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦-١٧.

- الاعتماد المتبادل والناتج عن أحداث تقع فى بلد معين، وتولد أثارا اقتصادية في بلد آخر، وهو ما يعرف بالتشابك البيئى.

٣- الافتراضات المتعلقة بأولويات الدول :

كان لكل ما سبق، انعكاسات واضحة علي الافتراضات المتعلقة بأولويات الدول، حيث تصدراهتمامات دول العالم، قضايا : السلام والاقتصاد والديموقراطية والعدالة الاجتماعية فضلا عن مشكلات التوازن البيئى، والنمو الاقتصادى. بيد أن فضائل النموذج الليبرالى، لا تعني خلو مفاهيم الاعتماد المتبادل من احتمالات الصراع، فالاعتماد المتبادل يتسع لكافة علاقات التأثير والتأثر، وهو ليس دائما ايجابيا وإنما حالة تحتمل الوجهين(٤٧).

ثالثا : الرؤية الماركسية :

تطورت الماركسية، منذ أن أرسى دعائمها (كارل ماركس) و(فريدريك انجلز) فى منتصف القرن التاسع عشر، وبلغ الفكر الماركسى أوجه في كتاب "الإمبريالية " (١٩٣٩) الذى ألفه لينين، والذى نشر لأول مرة سنة ١٩١٧، والذى حول الماركسية من كونها نظرية للاقتصاد المحلى إلى نظرية لعلاقات الاقتصاد السياسى فيما بين الدول الرأسمالية، واكتسبت الماركسية قدسية خاصة علي يد (جوزيف ستالين)، ومثلت العقيدة الرسمية والثابتة للحزب الشيوعى السوفيتى خلال النصف الثانى من القرن العشرين(٤٨).

وقد مرت النظرية الماركسية بتطورات عميقة منذ ماركس ولينين وحتى الأن. ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين في النظرية الماركسية. الأول هو الماركسية التطورية للديموقراطية الاجتماعية المقترنة ب (ادوارد برنشتاين) و(كارل كاوتسكى)، وعلي الطرف الثانى توجد نظرية لينيين الثورية. وتتعدد روافد الفكر الماركسى فيما بعد (لينين)، والتى تتمثل:

---

(٤٧) أنظر: Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and war: a theory of trade expectation, international security ", Vol.٢٠, No.٤, ١٩٩٦.

(٤٨) أنظر : محمد حمشي ، " الاتجاه الماركسي للتنظير للعلاقات الدولية" ، ص٥-٦. علي الرابط التالي:
http://www.google.com.sa/url?sa=

١- مدرسة التبعية التقليدية (تضم مجموعة من التيارات الفكرية، منها: Raul Prebisch, Paul Parn, Paul Souizy) ، وتركز علي عملية التبادل غير المتكافئ[٤٩].

٢- التيارات الماركسية الجديدة (البنيوية)، وتتمثل في: نظرية النظام – العالم، وترتبط بإسهامات المنظر الأمريكى(Immanuel Wallerstein) والمفكر الفرنسي (Fernand Braudel)، والمدرسة الايطالية أو ما يعرف بالنظرية الجرامشية الجديدة، نسبة الي الكاتب الايطالى Antonio Gramsci، إضافة إلى مقترب الامبريالية الجديدة (بيل وارن)، ومقترب العلاقات الاجتماعية العالمية (جاستين روزنبرغ)[٥٠].

وبحسب (روبرت هيلبرونر)، يمكن العثور علي أربعة قواسم رئيسية في مجمل الكتابات الماركسية، هي: الجدلية، المادية التاريخية، نقد منظومة الفكر الرأسمالى، الالتزام المعيارى بالاشتراكية، والذي ينتهى إلي أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي[٥١].

وفي الجانب الاقتصادى، يرى ماركس أن السمتين الأساسيتين للرأسمالية، والمتمثلتين فى الملكية الخاصة لرأس المال والأيدى العاملة المأجورة، مسئولتان عن الطبيعة الديناميكية الرأسمالية، وتجعلان منها أكثر الآليات الاقتصادية إنتاجية. واستنادا إلى ماركس، فإن النظام الرأسمالى يحمل فى ذاته أسباب فنائه، واستنادا إلى ماركس أيضا، هناك ثلاثة قوانين اقتصادية حتمية فى منشأ نمط الإنتاج الرأسمالى وتطوره وفنائه. وهذه القوانين هى: اللاتناسب، تركز رأس المال، تدنى معدل الأرباح[٥٢].

اسهامات الرؤية الاقتصادية الماركسية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية :

يجد الطرح الماركسى بشقيه التقليدى والجديد مكانته في حقل العلاقات الدولية منذ كارل ماركس، ويكاد يكون الاتجاه النظرى الوحيد الذى ركز علي أهمية دور العامل الاقتصادى في تفسير سلوك الدول وتحليل السياسات الدولية. ففى البداية قدم ماركس فكرة المادية الجدلية في إطار علاقة

---

(٤٩) محمد حمشى، المرجع السابق، ص ١١-١٣.

(٥٠) المرجع السابق، ص٣.

(٥١) أنظر : روبرت غيليبين ، الاقتصاد السياسى، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٥٢) أنظر : المرجع السابق، ص٥٧.

التأثير والتأثر بين البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (السياسة وصنع القرار السياسى)، ثم أتت كتابات لينين عن الامبريالية امتدادا للفلسفة الماركسية حول تطورالنظام الرأسمالى، والذى حاول وضع تصور شامل لأسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية، وخلص إلى أن التنافس الرأسمالى قد وصل إلى مرحلة نوعية جديدة بقيام الاحتكارات، وتحولت المنافسة إلى منافسة دولية تقود إلى حروب" امبريالية " خالقة بذلك أوضاعا مناسبة لنهاية النظام الرأسمالى(٥٣).

وبصفة عامة، يمكن التمييز بين عدة اتجاهات داخل منظومة الفكر الماركسى فى تناول العلاقات الاقتصادية الدولية: الأول تبلور من خلال مدرسة التبعية، والتى ركزت على عملية التبادل اللامتكافئ، والثانى هو نظرية النظام – العالم، التى ركزت على هيكل النظام الرأسمالى العالمى، والثالث اهتم بالأثار الثقافية المترتبة علي علاقات التبادل غير المتكافئ، والرابع يعبر عن تطور جديد فى التسعينات يعيد الاهتمام بعلاقات الإنتاج(٥٤).

ويمكن إيجازأهم مساهمات الاتجاه الماركسى فى العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما يلى :

١- ساهمت التقاليد الماركسية – اللينينية في إثراء العلاقات الدولية والتبادل الاقتصادى الدولى من خلال(٥٥):

- القاء الضوء علي أهمية العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية فى العلاقات الدولية.
- أضافت تأكيدا ادراكيا لعدم المساواة في الاقتصاد العالمى، خاصة فى الجانب الاقتصادى والفجوة بين الشمال والجنوب.
- قدمت تفسيرا لحالة الحرب والسلام الدوليين محددة بواسط الصراع والتعاون بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وهي صراعات تحدث عبر الحدود، ولا تقتصر على الداخل.

٢- نظرية النظام – العالم World System –Theory ، وترى أن العناصر التى يتشكل منها النظام العالمى مترابطة فيما بينها، وتربطها علاقة ديناميكية واحدة، بحيث لا يمكن فهم أدوار

---

(٥٣) أنظر : محمد حمشي، مرجع سابق، ص٩.

(٥٤) أنظر : مروة محمود فكرى، أثر التحولات العالمية، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.

(٥٥) أنظر : Michael W. Doyle:" Ways of War and Peace ", Op. Cit., P. ٢٣٠

ووظائف وأنماط كل عنصر من هذه العناصر إلا اذا تم فهمه ضمن النظام الشامل الذى يتفاعل فيه. وعليه يرى Wallrestein أن محاولات الفصل بين العناصر (الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية) المكونة لنظام الدولى تبقى محاولة مضللة لا تؤدى إلى نتائج ذات مغذى[٥٦]. وبحسب والرشتاين، توجد ثلاثة عناصر رئيسية للاقتصاد العالمى الرأسمالى، هى [٥٧]:

– **وحدة السوق العالمية**، فبحسب (والرشتاين)، يقوم الاقتصاد العالمى علي سوق عالمية واحدة هى السوق الرأسمالية. والإنتاج في هذه السوق موجه فى الغالب نحو التصدير وليس الاستهلاك المحلى، وهذه السوق الرأسمالية هى المؤسسة الوحيدة التي تتحدد فيها الأسعار، وهى التى تحدد نمط وحجم الإنتاج وأماكن تصنيعه.

– **تعدد الأنظمة السياسية على خريطة العالم** ، وهذا التعدد مهم للمنظومة الاقتصادية العالمية، حتي لا تقع السوق العالمى تحت هيمنة امبراطورية واحدة، وتنتفى المنافسة.

– **الصيغة ثلاثية الأطراف أو الرأسمالية الطرفية**، ويقصد (والرشتاين) بالصيغة ثلاثية الأطراف، وجود ثلاثة مجموعات (أطراف) من الدول تتقاسم الأدوار داخل منظومة الاقتصاد العالمى. وهذه الأطراف الثلاثة هى: المركز والأطراف وأشباه الأطراف. ويؤكد والرشتاين علي أهمية وجود هذه الأطراف الثلاثة لمنظومة الاقتصاد العالمى، حيث تلعب أشباه الأطراف عامل موازنة لاستقرار النظام العالمى[٥٨].

ويري سمير أمين أن الرأسمالية الطرفية هى نتاج السيطرة الامبريالية التى حولتها ودمجتها فى النظم الامبريالى العالمى لتؤدى فيه وظيفة مخزن المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة[٥٩].

---

(٥٦) أنظر :

Wallerstein (Immanuel), Patterns and Perspectives of the Capitalist World-Economy, In International Relations Theory, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, (USA: Allyn & Bacon, ٣rd Edition, ١٩٩٩), P ٣٦..

(٥٧) أنظر بيترتيلور كولنفلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبدالسلام رضوان، اسحق عبيد، عالم المعرفة، العدد ٢٨٢، الكويت، ٢٠٠٢.ص٣٤-٣٥.

(٥٨) لمزيد من التفصيل حول مفهوم نموذج المركز – المحيط ، أنظر :

A.J.R. Groom, .Approaches to Conflict and Cooperation in International Relations: Lessons from Theory for Practice.,Avialable at:

http://www.ukc.ac.UK/Politics/Publications/journals/kentpapers/groom١.htm

(٥٩) أنظر: د.سمير أمين، "التطور اللامتكافىء : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة "، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الرابعة ، دار الطليعة ، بيروت– لبنان، ١٩٨٥، ص١٥٤.

من هنا يستحيل تحقيق تنمية مستقلة فى دول الأطراف فى ظل الرأسمالية، والمخرج الوحيد هو فك الارتباط بهذا النظام[٦٠].

٣- النظرية الجرامشية Gramscianism Theory، وترجع أهمية هذه النظرية إلى كونها تمثل ثورة على الادراك الماركسى للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع، حيث بين جرامنسكى علاقة التأثير المتبادل بين البنية الفوقية والبنية التحتية، فبجانب كون البنية الفوقية هى انعكاس لمجموعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج علي المستوى الاقتصادى، فإن طبيعة العلاقات في البنية الفوقية هى ذات علاقة وطيدة بتحديد قدرة المجتمع على التغير والتحول، أى أن البنية الفوقية هى محدد لطبيعة العلاقات القابعة فى البنية التحتية، وتشكل حاجزا للتغيير وأداة للهيمنة سواء على المستوى المحلى أو الدولى[٦١]. وقد عمل جرامنسكى على إسقاط هذا المفهوم في مجال العلاقات الدولية من خلال استعماله لمفهوم الهيمنة Hegemony وهو المصطلح الذى أصبح محورا للعديد من محاولات التنظير للعلاقات الدولية، بحيث أصبح يعبر عن الدولة الأكثر تأثيرا فى النظام الدولى بالدولة المهيمنة Hegemonic state[٦٢].

وفي ضوء العرض السابق للأدبيات الماركسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن ملاحظة الآتى :

- انطلق المنظور الماركسى من وحدة تحليل أساسية هى النظام العالمى وليس الدولة القطرية ذات السيادة. وأن هذا النظام العالمى منقسم بنيويا إلى صنفين من التشكيلات الاجتماعية: الدول الرأسمالية المتقدمة (دول المركز) والدول التابعة (الأطراف وأشباه الأطراف). وفي هذا النظام العالمى، وكما يقول (دوس سانتوس) فإن كل دولة من دول الأطراف إنما تؤدى وظيفة اقتصادية محددة في النظام الاقتصادى العالمى، وفى التقسيم الدولى للعمل، وهذه الوظيفة متلائمة مع احتياجات ومصالح دول المركز[٦٣].

([٦٠]) أنظر: د. سمير أمين ، "اشتراكية القرن : تأملات حول القرن ٢١ "، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٢٩. د.عبد الخالق عبدالله، "سمير أمين ونظرية التطور اللامتكافيء"، (المستقبل العربي)، السنة الثانية عشرة، العدد ١٢٥، بيروت، ١٨٩٥، ص١١٦.

([٦١]) أنظر :محمد حمشى،"الاتجاه الماركسي للتنظير للعلاقات الدولية "، المرجع السابق، ص هامش ٢٥.

([٦٢]) أنظر :المرجع السابق، ، ص هامش ٢٦.

([٦٣]) أنظر: د .عبدالخالق عبدالله :التبعية والتبعيةالسياسية، المؤسسة الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٨٦ص٥.

– أهمية تصاعد الدور السياسى والاقتصادى للشركات متعددة الجنسيات باعتبارها انعكاس طبيعى لصعود الامبريالية وتحكمها في معظم العلاقات الدولية والارتباطات التجارية في العالم، ويهدف هذا فى الأساس وبحسب (بول سويزى) إلى تعزيز السيطرة الأمريكية على الدول الرأسمالية، وعلى الأطراف التابعة الواقعة فى أطراف النظام العالمى[٦٤].

– تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إحداث تغييرا عميقا في مفهوم الدولة القومية، وأن الأثر الادماجى للشركات متعددة الجنسيات للاقتصادات العالمية، يتجاوز حدود الأهداف المباشرة للمؤسسات الرأسمالية، إلى توحيد مصالح الطبقات الرأسمالية عبر البلدان المختلفة فى مجتمعاتها المحلية، بل توحيد هذه الطبقات ورفع الحواجز القومية على حركتها، وانصهارها وخلق رموز للقوة الاجتماعية المشتركة ونمط من الحراك القومى لمكونات هذه الطبقة. كما تسعى هذه الشركات إلى إعادة تقسيم العمل الدولى من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية. وفضلا عن المنافسة غيرالمتكافئة بين الشركات العملاقة والدول النامية، تقع البلدان النامية فريسة تزييف وعى الشعوب وخلق مطالب واحتياجات وقيم استهلاكية تتجاوز قيم وطاقات العالم النامى[٦٥].

وتتمة لهذا التحليل، نوضح تصورمايكل بانيكس(Michael A. Banks) للمقارنة بين النماذج المعرفية للرؤى المركنتيلية والليبرالية والماركسية، وذلك على النحو التالى:

جدول (٢)

مايكل بانيكس(Michael A. Banks) والمقارنة بين النماذج المعرفية للرؤى المركنتيلية والليبراليةوالماركسية

النظريات / المعايير	القومية	الليبرالية	الماركسية
صورة العالم	ساحة بلياردو	شبكة عنكبوتية	أخطبوط متعدد الرأس
الفاعلين	الدول	الدول وغيرها	الطبقات
الديناميات	القوة	حركة اجتماعية معقدة	الاقتصاد

(٦٤) أنظر: د. محمدالسيد سعيد، الشركات عابرة القومية، مرجع سابق، ص٣١١.

(٦٥) أنظر: د. اسماعيل صبرى عبدالله، "نحو نظام اقتصادى عالمى جديد"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٢١.

المتغيرات التابعة	تفسير ماذا تفعل الدول	تفسير كافة الأحداث	تفسير عدم المساواة والفقر
مجال دراسة العلاقات الدولية	العلاقات بين الدول	العلاقة بين كافة الفاعلين والسوق والقوميات	العلاقات الدولية ظاهرة سطحية للعلاقات الاجتماعية

المصدر : Stefanuzzini: Realism in International Relations, Op. Cit., P. ١١٦

يبين الجدول السابق نموذج(مايكل بانيكس) للمقارنة بين النماذج المعرفية للرؤى المركنتيلية والليبرالية والماركسية، استنادا إلى مجموعة عناصر، أهمها: صورة العالم، والفاعلين، وديناميات العلاقات الدولية، ومنه يتضح التباين الواضح بين النماذج الثلاثة، ففى حين تبدوا صورة العالم فى النموذج المركنتيلى ساحة صراع قوامه الدول ذات السيادة، وتعتمد ديناميات العلاقة بين أطرافه على القوة. تبدوا صورة العالم فى النموذج الليبرالى شبكة عنكبوتية، مكوناتها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتتعدد فيها عوامل التأثير. بينما لا تعدوا المسألة فى النموذج الماركسى عن كونها صراع طبقى عالمى تحركه تناقضات المصالح الاقتصادية، على أساس أن النظام العالمى وحدة التحليل الأساسية فى النموذج الماركسى.

والسؤال المطروح: كيف تؤثر رؤى النموذج الليبرالى (بإعتباره النموذج المهيمن فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة) على إدارة التنافس الاقتصادى الدولى وأساليبه المعاصرة؟هذا ما يبينه المبحث التالى.

المبحث الثانى

ماهية التنافس الاقتصادى الدولى وأساليبه المعاصرة

يرتبط التنافس الاقتصادى الدولى بتحرير التجارة العالمية عن طريق وحدة الهدف، المتمثل فى الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية من ناحية، وتحقيق الرفاه الاقتصادى العالمى من ناحية أخرى.

وقد تواصل إهتمام المجتمع الدولى منذ بدء اتفاقات التجارة الحرة فى منتصف القرن الماضى، على وضع القواعد الدولية متعددة الأطراف لتنظيم التنافس الاقتصادى الدولى، لكن تباينت الرؤى فى التوصل إلى اتفاق بشأن القواعد الحاكمة لسياسة المنافسة الاقتصادية الدولية، بسبب رغبة بعض الدول فى ترك الرقابة على الممارسات المقيدة للمنافسة للتشريعات الوطنية[٦٦].

لكن، اللافت –حقا– أن ترعى وزارة الدفاع الأمريكية التنافس الاقتصادى الدولى، ضمن حلقة لمناقشة " دراسة أثر النشاطات المالية العالمية على الاقتصاد القومى"، وأن يجرى التحضير لمناورات الحرب المالية نفسها بمقر معمل الفيزياء التطبيقية[٦٧] وبحضور ضباط كبار من رئاسة هيئة الأركان المشتركة جنبا إلى جنب مع خبراء من وول ستريت لمعرفة كيفية استخدام أدوات الحرب المالية(التداول المسبق والتجارة بالمعلومات، تحويرالحقائق من خلال قائمة الاسعار المضللة،

([٦٦]) أنظر: أستاذنا المرحوم الأستاذ الدكتورأحمد جامع،"اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥٦٧-١٥٧٣.

([٦٧]) جدير بالذكرأن معمل الفيزياء التطبيقية فى جامعة بالتيمور هو مركز العلوم الهندسية التابع للجيش الأمريكى، ويعتبرتاج المنظومة الأمريكية الفائقة السرية والمعنية بتكنولوجيا وأبحاث تطوير الأسلحة الأمريكية.(جيمس ريكاردز، "حروب العملات... ، مرجع سبق ذكره، ١٩).

حرب العملات) وكيف يمكن استخدام الرافعة المالية للتلاعب بالأسواق الفعلية الأساسية بما فى ذلك أسواق السلع الأساسية والاستراتيجية[٦٨].

وفيما يلى نعرض لمفهوم التنافس الاقتصادى الدولى، والتفسير الاقتصادى لهذه الظاهرة، ثم نتناول أساليب التنافس الاقتصادى الدولى، وذلك على النحو التالى:

أولا : مفهوم التنافس الاقتصادى الدولى:

تعرف كلمة التنافس في اللغة بمعنى المنافسة، وهي نزعة فطرية تدعوا إلي بذل الجهد في سبيل التفوق[٦٩]، وهي تحمل بحسب المعنى القرآنى معنى التسابق فى الخيرات، مصداقا لقوله تعالى(فليتنافس المتنافسون)[٧٠]. والمنافسة صفة لصيقة بالنشاط الاقتصادى، حتى اتصفت بأنها إحدى الشروط اللازمة لإحترافه، وهذا مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم(٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية فى مصر، والتى تنص على أن "تكون ممارسة النشاط الاقتصادى على النحو الذى لا يؤدى إلى منع حرية المنافسة أوتقييدها أوالإضرار بها ..." [٧١]، والمنافسة أمرا طبيعيا ومبدأ أساسيا فى علم الاقتصاد. وقد انتقل مفهوم التنافس إلى الحقل السياسى من بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية الدولية[٧٢].

أما مصطلح "الدولى" فهو وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها دول، ويعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، فتطلق على المال والغلبة وتطلق إجمالا علي الدول[٧٣]. ووصف الدولى يستخدم للتأكيد علي دور الدولة ووزنها كفاعل أساسى في الساحة الدولية، ويرجع استخدام هذا

([٦٨]) راجع: جيمس ريكاردز، "حروب العملات: افتعال الأزمة المالية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص٢٦-٢٧.

([٦٩]) أنظر : معجم اللغة العربية،" المعجم الوجيز"، الطبعة الأولى، القاهرة،١٩٨٠، ص ٦٢٧.

([٧٠]) سورة المطففين، الأية٢٦.

([٧١]) الجريدة الرسمية، العدد (٦) مكرر، بتاريخ ١٥ فبريرر٢٠٠٥.

([٧٢]) أنظر: د. حمدي محمد نذير، "ظاهرة التنافس الدولى فى العلاقات الدولية"، ص٢. متاح علي شبكة المعلومات الدولية، على الرابط التالي: http://democratic.de/?p=١٧٧٥

([٧٣]) أنظر : معجم اللغة العربية،" المعجم الوجيز"، سبق ذكره، ص ٢٣٩.

المصطلح (الدولى International) إلى جيرمى بنتام الذى استعمله خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر(١٧٨٠)، للدلالة علي الروابط بين الدول[٧٤].

وهكذا، فإن إدراج هذا المصطلح يدل علي الصفة الدولية للظاهرة التى تكون أطرافها الدولة أو إحدى المنظمات والمؤسسات الدولية[٧٥].

ويشير إصطلاح التنافس في مجال الاقتصاد السياسى الدولى وفى حقل العلاقات الدولية إلي حالة التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسى، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لأخر وفى داخل المجتمع الواحد[٧٦].

كما يعرف التنافس الدولى بأنه حالة التفاعل التى تحدث بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمى بعيدا عن أى مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذى لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها[٧٧].

وفى ضوء ما سبق، يمكن تعريف التنافس الاقتصادى الدولى، بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهما وإمكانتهما نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة فى النظام الدولى، من خلال تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وعلى أساس مبدأ الاعتماد المتبادل، والبعد عن الممارسات المقيدة للأعمال وللتحرير المنشود للتجارة العالمية.

التنافسية والتنافس الاقتصادى الدولى :

أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، وأصبح للتنافسية هيئات وسياسات واستراتيجيات ومؤشرات[٧٨]، ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة علي الشركات، بل

---

(٧٤) أنظر: محمود حسن أحمد " العلاقات الدولية في الاسلام "، دار الثقافة العربية ، دمشق – سوريا، ١٩٩٦،ص٩.

(٧٥) أنظر :محمد ضياء الدين محمد، اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ص ٧. متاح علي الوقع التالي: (www.alukah.net)

(٧٦) أنظر : د. حمدي محمد نذير، المرجع السابق، ص ٤.

(٧٧) أنظر: حسين قادرى، "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل"، الجزائر: باتنة، منشورات خير جليس، ٢٠٠٧، ص١٠.

(٧٨) أنشأ بورتر أول مؤشر للتنافسية عام١٩٩٠، مستندا الي الميزة التنافسية الظاهرةRevealed ComparativeAdvantageindex. راجع : Porter, M. (١٩٩٠).The CompetitiveAdvantage of Nation.Harvard Business Review, March-April, pp. ٧٣-٩٣.

أصبحت حاجة ملحة للدول، حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد[٧٩]. وهى قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة علي إدامة المشاريع والأعمال، في ضوء الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع[٨٠].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التنافسية بأنها : "المدي الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها علي المدي الطويل".

ويري Aldington[٨١] بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها علي توليد الموارد اللازمة لتلبية حاجاتها الوطنية. وهو تعريف مكافئ لتعريف تبناه Scoot & Lodge، مفاده أن "التنافسية الوطنية لبلد ما هي قدرته علي خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده" [٨٢].

ويتبني البعض تعريفا للتنافسية الوطنية بأنها تتعلق بالأدء الحالى والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى، فى مجالات الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبى المباشر[٨٣].

ويستند ترتيب تنافسية الدول فى تقرير التنافسية العالمية إلي مؤشر التنافسية العالمي الذي حدده منتدي الاقتصاد العالمي للمرة الأولي عام ٢٠٠٤. ويتم احتساب درجات المؤشرفى تقرير

---

(٧٩) أنظر: محمد عدنان وديع، "التنافسية ومؤشرات قياسها"، سلسلة يصدرها المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد الرابع والعشرين ، السنة الثانية ، ديسمبر٢٠٠٣، ص١.

(٨٠) مشار إليه فى : محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص٥.

(٨١) أنظر :

Aldington Report (١٩٨٥)" Report from the Select Committee of the House of Lords on Overseas Trade", London: HMSO. (Mentioned to in: Henricsson, J.P.E, Ericsson, S., Flanagan, F. and Jewell, C.A., "Rethinking competitiveness for the construction industry', p. ٣٣٩. (availiable at:http://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/ar٢٠٠٤-٠٣٣٥-٠٣٤٢_Henricsson_et_al.pdf)

(٨٢) أنظر:

- Scott, B.R. & G.C. Lodge (١٩٨٥). US Competitiveness: in the World Economy. Boston, Harvard Business School Press.(Mentioned to in: Henricsson, J.P.E, Ericsson, S., Flanagan, F. and Jewell, C.A., "Rethinking competitiveness for the construction industry ", p.٣٣٧), (aviable at:http://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/ar٢٠٠٤-٠٣٣٥-٠٣٤٢_Henricsson_et_al.pdf

(٨٣) أنظر : Scott, B.R. & G.C. Lodge.,Op.Cit,p٨.

التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو إثنتا عشرة فئة أساسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، والتى تكون جميعها صورة كاملة للوضع التنافسى للدولة. وتضم الدعائم الإثنتا عشرة للمؤشر: المؤسسات، الابتكار، بيئة الاقتصاد الكلى، الصحة والتعليم الأساسى، التعليم الجامعى والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، ومدى تقدم الأعمال والابتكار[٨٤].

وهكذا، تتمركز بعض تعاريف التنافسية أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبيق لعدد من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما اذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة فى الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه، والقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق الخارجية، وفى الوقت ذاته توفير دخول مستدامة أعلى وتحقيق معايير اجتماعية وبيئية أفضل. لكن، إذا كان من المقبول أن تحقق الشركات تنافسيتها داخل حدود مغلقة وفى بيئة محلية محضة، فإن الاختبار الحقيقى لتنافسية الدولة هو الإنجاز فى الأسواق العالمية.

ومفاد ما سبق، أن مؤشرات التنافسية تركز على جانب واحد من ظاهرة التنافس الدولى، هو التنافس الاقتصادى الدولى، بينما بالإمكان أن تمتد مجالات التنافس الدولى لتشمل الجوانب: العسكرية والثقافية والإعلامية وغيرها، لهذ يبقى مفهوم التنافسية يمثل جزء من أجزاء المفهوم العام للتنافس الدولى.

التنافس الاقتصادى الدولى والصراع الدولى :

التنافس الاقتصادى الدولى تسابق سلمى بين الدول للحصول مكاسب ومصالح معينة، وكلما حاولت دولة ما الإنفراد بهذه المكاسب والمصالح والاحتفاظ بها لنفسها ومنع الأخرين من الوصول إليها، كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر، الذى يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمى ليتحول إلى صراع[٨٥].

([٨٤]) راجع: World Economic Forum , The Global Competitiveness Report ٢٠١٣-٢٠١٤,Avaiale at http://wef.ch/gcr١٣reader

([٨٥]) أنظر: د. حمدي محمد نذير، المرجع السابق، ص ٢.

لكن، تشير الأدبيات فى مجال التنافس الاقتصادى الدولى إلى وجود توجه عام لا يرى من داع للتفريق بين الصراع والتنافس الدوليين. فالصراع والتنافس من أجل مزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات الدولية، وإن إختلفت الآليات التى يدار من خلالها هذا الصراع[٨٦]. ويعرف الباحث في علم الاجتماع (لويس كوسر) الصراع بأنه تنافس على القوة والقيم والموارد، هدفه إيذاء أو تصفية أو تحييد الخصوم[٨٧].

ويضيف البعض أن العلاقات الدولية هى تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاونى والنمط الثانى هو نمط صراعى، إلا أن النمط الصراعى هو الغالب فى العلاقات الدولية برغم محاولة الدول إخفاؤه أو التنكر لتلك الحقيقة، بل إنه يمكننا القول إن النمط التعاونى هو نمط موجه بالأساس لخدمة صراع. فعلي سبيل المثال، تأخذ الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول نمط تعاونى في صورتها الظاهرية، برغم قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى[٨٨].

ويرى أخرون[٨٩] أن الفرق الأساسى والجوهرى بين مفهومى الصراع والتنافس الدوليين، يظهر في نمط وآليات القوة المستخدمة. وأن هذه الآليات تطورت من الصراع الإيديولوجى وسباق التسلح والردع النووى في زمن الحرب الباردة، إلى آليات أخرى اقتصادية وتكنولوجية وثقافية بحتة، وبذرائع مختلفة مثل حقوق الإنسان والحرب على الأرهاب ....إلخ[٩٠].

وبحسب بعض الدراسات[٩١] يلعب التنافس الاقتصادى دورا محوريا في تشكيل وبلورة النمط العام لظاهرة الصراع الدولى، وهو صراع بين الشمال والجنوب من أجل تصريف الإنتاج وتوظيف

---

(٨٦) علي سبيل المثال، أنظر:خالد المنيعى،" الصراع الدولى بعد الحرب الباردة" ، دار كيوان للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

(٨٧)أنظر: د. حمدي محمد نذير، المرجع السابق، ص ٧.

(٨٨) أنظر: د. جمال سلامه على، " تحليل العلاقات الدولية : دراسة فى إدارة الصراع الدولى "، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٢.

(٨٩) أنظر: د. حمدي محمد نذير، المرجع السابق، ص ٧.

(٩٠) أنظر: المرجع السابق، ص ٢.

(٩١) أنظر:أحمد ابراهيم محمود، " ظاهرة الصراع الدولى في عالم ما بعد الحرب الباردة" . مجلة السياسة الدولية . متاح علي الرابط التالي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢٢٠٣٣٣&eid=٤٢٨٥

رؤوس الأموال، إلي أن تتصادم المصالح داخل المنظومة الرأسمالية، وتعجز عن الوصول إلى صيغة ملائمة لتوزيع الأدوار فيما بينها[٩٢].

وتشير الخبرات الدولية إلي أن التنافس علي المستعمرات كان دافعا للدول الأوربية لتعزيز قدراتها القتالية سواء عن طريق تقوية الجيوش أو انشاء الأحلاف، وهو ما ساعد على انقسام الدول الأوربية ودفع بها إلى أتون الحرب العالمية.

وأدى التنافس الاقتصادى الدولى عبر آلية خفض العملات إلى عمليات الغزو اليابانى فى أسيا والهجمات الألمانية على أوربا فى الثلاثينات، وكان سببا مباشر فى موجات تضخم كبيرة فى سبعينات القرن العشرين[٩٣]. وحديثا قاد التنافس الاقتصادى الدولى إلى مناوشات بين الصين واليابان، على أثرها احتجزت اليابان ربان سفينة صيد صينية فى منطقة بحر شرق الصين[٩٤].

وعلي أثر التقدم التكنولوجى زادت الحاجة إلى البترول مما زاد أهمية الشرق الأوسط فى مجال التنافس الدولى، والذى أصبح مسرحا لصراعات مسلحة، يعد البعد الدولى أحد أهم ملامحها القاسية. كما مكن الفراغ الاستراتيجى فى آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، العديد من الدول من لعب دور فاعل للسيطرة علي هذه المنطقة، خاصة بعد اكتشاف احتياطياتها النفطية الهائلة[٩٥].

وفي ظل التنافس الاقتصادى الدولى أصبحت دول غير مرغوب فيها ضيفا مرحبا به فى مناطق حيوية من العالم لعل من أهمها منطقة آسيا الوسطى[٩٦]، فضلا عن الصعود الإسرائيلى علي

---

(٩٢) أنظر: د. عبدالخالق عبدالله،" العالم المعاصر والصراعات الدولية"، عالم المعرفة، العدد ١٣٣، الكويت، يناير ١٩٨٩، ص ١٣٥.

(٩٣) أنظر: جيمس ريكاردز، "حروب العملات ...، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

(٩٤) أنظر: جيمس ريكاردز، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٩٥) أنظر: د. حنان أبو سكين،" دول آسيا الوسطى المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع". علي الرابط التالى: http://www.empressoffice.com/ar/index,php?news=٢٨٣٠

(٩٦) أنظر: صلاح الصيفى، التغلغل الاقتصادى لإسرائيل في منطقة آسيا، علي الرابط التالى: http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-٥٨-٩٨٣٨htm

– نورهان الشيخ، "العولمة والأمن في أسيا"، في (محرر) د. محمد السيد سليم، د.السيد صدقي عابدين، " أسيا والعولمة"، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٣، ١٦٣.

حساب التراجع العربى فى أفريقيا والذى توج بتقسيم السودان، واتخاذ إسرائيل من جنوب السودان حليفا[٩٧].

وقد مثلت إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، المسماة (بعملية برشلونة)، والتي تأسست عام ١٩٩٩ بهدف عمل شراكة اقتصادية سياسية اجتماعية متكاملة بين الدول الأورومتوسطية، أول اختراق اسرائيلى لمنطقة الشرق الأوسط، فضلا عما تفرضه من ترتيبات اقليمية أمنية واقتصادية، تقوض كل مقومات الأمن القومى العربى والتكامل الاقتصادي العربى المشترك، حيث تصبح الكيانات العربية غير قادرة علي تطوير هياكلها لمواجهة التطورات الدولية الاقليمية[٩٨].

وقاد التنافس الدولى من أجل الاقتصاد فى أوكرانيا، والتي كثيرا ما تعرف بأنها سلة الغذاء لأوربا، إلى إقصاء الرئيس يانوكوفيتش من منصبه الرئاسى عام٢٠١٤، وبحسب النيويورك تايمز الأمريكية (عدد ١٧ مايو ٢٠١٤)، فإن الصراع في أوكرانيا عام٢٠١٣/٢٠١٤ لم يكن، جيوبولوتيكى (ضم أوكرانيا إلى الناتو) فحسب، بل جيوزراعى وعلى الموارد الطبيعية أيضا[٩٩].

التنافس الاقتصادى الدولى وسياسة المنافسة :

إذا انتهينا إلى أن التنافس الاقتصادى الدولى حالة تجمع بين طرفين دوليين أوأكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهما وإمكانتهما نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولى، وأن أهداف هذا التنافس بطبيعة الحال متباينة، فيلزم وجود سياسة تحكم هذا التنافس. وتعرف الأدبيات الاقتصادية سياسة المنافسة بأنها مجمل السياسات التى تؤثر على المنافسة فى سوق معين. وتعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها مجمل القواعد والإجراءات التى يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية والسلوك التنافسى، بما فى ذلك قانون المنافسة

---

(٩٧) أنظر: أردان زنتورك " اسرائيل وتركيا في النزاع الأفريقي" ، علي الرابط التالي:
http://turkpress.co/node/٥٢٦٣

(٩٨) أنظر:علي الحاج،" سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٢٨. وكذلك ، أنظر: " مخاطر الشراكة الأورومتوسطية " علي الرابط التالي:
http:// www.alhoukoul.com/node/٢٠٠٦.

(٩٩) Anuradha Mittal and Melissa Moore, "walking on the west side: the World Bank and the IMF in the Ukraine conflict".

وقد استعنا بملخص تقرير لهذ الكتاب منشور باللغة العربية، علي الرابط التالي:.http://www.alhoukoul.com.article/٨٠٨٤

للتعامل مع الممارسات المناهضة للتنافس كالكارتيل، القيود السوقية الأفقية والرأسية، سوء استغلال القوة السوقية، والاحتكار أوالتفرقة وعدم التمييز[١٠٠].

وتتنازع التنافس الاقتصادى على المستوى الدولى، نوعين من القواعد، الأولى هى الأحكام القانونية الدخلية فى كل دولة، والثانية هى القواعد متعددة الأطراف فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ولهذا، يعرف البعض[١٠١] سياسة المنافسة بأنها مجموعة متنوعة من السياسات تشرف عليها الحكومات داخل بلادها بهدف منع الممارسات الاحتكارية(المنافسة الداخلية)، إلى جانب قواعد السلوك الاقتصادى السليم للمشروعات دولية النشاط، تبعدها عن الممارسات المقيدة للأعمال وللتحريرالمنشود للتجارة الدولية، فى سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، مثل تحديد الثمن وتقييد الإنتاج والممارسات المقيدة لنقل التكنولوجيا(المنافسة الدولية).

وقد مرت الجهود الدولية بشأن القواعد متعددة الأطراف لسياسة المنافسة منذ ميثاق هافانا عام ١٩٤٨ وحتى مفاوضات سياتل عام ١٩٩٩، بمراحل عديدة عكست فى مجملها اهتمام عام بالقواعد متعددة الأطراف لسياسة المنافسة، أى اتخاذ مواقف إيجابية ضد الدعم، والإغراق، والكارتل، والدمج، والممارسات المقيدة للأعمال(RBPs) أوللمنافسة على المستوى الدولى، كما عكست فى الوقت ذاته تباينا فى الرؤى حول ما ينبغى أن تكون عليه القواعد الدولية بشأن سياسة المنافسة الدولية. وبصفة عامة يمكن التمييز بين وجهتى نظر: الأولى وجهة نظر الاتحاد الأوربى وهى مؤيدة من مجموع الدول النامية، وترى الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية يتضمن أحكاما واضحة كفيلة برقابة ما تقوم به الشركات دولية النشاط من ممارسات مقيدة للمنافسة، واتخاذ تدابير عملية فى حالة القيام بهذه الأعمال تتضمن إلغائها أوالتعويض عنها. وبهذ تمتد المسائل التى تعالجها القوانين الداخلية إلى المستوى الدولى.

أما وجهة النظر الثانية والتى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، فتتمثل فى ترك تنفيذ الهدف الذى يتفق الجميع عليه إلى التشريعات والأحكام القانونية الداخلية فى كل دولة[١٠٢]. وفى ظل هذا التباين

---

(١٠٠) أنظر: د. عيسى عبد الحميد، "سياسات التنظيم والمنافسة "، (سلسلة جسر التنمية)،االعدد (٢٨)، السنة (٣)، المعهد العربى للتخطيط القومى، الكويت، أبريل ٢٠٠٤، ص٣.

(١٠١) أنظر: د.أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٥٦٦.

(١٠٢) د.أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٦٠٣.

الواضح، وفى ظل عدم الاتفاق على إدراج موضوع سياسة المنافسة على جدول أعمال اتفاقات منظمة التجارة العالمية، يظل التنافس الاقتصادى الدولى بدون غطاء من قواعد دولية تنظمه، ويظل عرضة لفرض القواعد أحادية الجانب.

ثانيا: التفسير الاقتصادى لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى :

أشرنا في موضع سابق إلي أهم الفروض والمفاهيم الأساسية لنظريات الاقتصاد السياسى الدولى، بإعتبارها حجر الزاوية لفهم أسس التفاعلات الاقتصادية الدولية المعاصرة، فى ظل تنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولى. وفيما يلي نحاول تفسير ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى في ضوء فروض ومفاهيم هذه المدارس الفكرية الثلاث، من أجل تصور نظرى لتطورات هذه الظاهرة وانعكاساتها المحتملة.

(أ) ظاهرة التنافس الا قتصادى الدولى من منظور المركنتيليين أو القوميين الاقتصاديين:

أوضحنا سلفا، كيف تقاسم القوميون الاقتصاديون منذ مركنتيليو القرن السادس عشر وحتى مركنتيليو العصر الحديث القناعات بشأن الثروة والقوة، فالثروة طريق القوة، والقوة وسيلة لحيازة الثروة، وكلاهما غايات نهائية للسياسة الوطنية، وللأمن القومى والقوة العسكرية أهمية فى بناء الدولة. كما أن الدولة فاعلا رئيسيا وإن لم تكن وحيدا فى الساحة الدولية.

وفي ضوء القناعات السابقة يمكن إيجاز أهم ملامح الرؤية المركنتيلية فى تفسير ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، علي النحو التالى:

– التنافس بحسب النظرة الميركنتيلية ظاهرة قديمة بين الشعوب والأمم، حيث تسعى الدول دائما لتحقيق مصالحها وبدوافع مختلفة، في جو من عدم التكافؤ القومى وغياب سلطة عالمية فوقية.

– للعامل الاقتصادي دور حاسم في العلاقات الدولية، ويعتبر المركنتيليون أن الصراع بين الدول من أجل الموارد الاقتصادية، سمة أساسية في طبيعة النظام الدولى ذاته.

– يفسر المركنتيليون التنافس الاقتصادى الدولى في إطار من الصراع، من أجل المصالح والقوة والهيمنة، وعلي أساس أن الكسب النسبى أكثر أهمية من الكسب المتبادل، وأنه لا مجال للاختيار بين " المدفع والزبدة " فهما هدفان يكمل كل منهما الأخر.

– الدولة هى الفاعل الرئيسى في مجال التنافس أوالصراع الدولى، فى ظل غياب حقيقى لسلطة تنظم هذا التنافس. أما المنظمات الدولية فهى داعمة لقوة الدولة الأقوى، وأما الشركات دولية النشاط فهى أدوات السياسة الخارجية للدولة الأم.

ويعاب علي التفسير المركنتلزمى لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى التركيز علي الصراع كمسلمة وسلوك ملازم للدولة، والنزعة إلى الحمائية والاعتقاد بأن العلاقات الاقتصادية الدولية تشكل في جميع الأوقات لعبة حصيلتها صفرية، أى أن ربح دولة ما ينبغي أن يكون خسارة لدولة أخرى. وهي بذلك تفتقر إلى نظرة مرضية للمجتمع المحلى والدولى والسياسة الخارجية، وإن أمكن اعتبارها نظرية ملائمة لبناء الدولة.

(ب) ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى من منظور ليبرالى :

يذهب علم الاقتصاد الليبرالى بفروضه الرامية إلى التخصيص الأمثل للموارد من خلال تفاعل قوى السوق الحرة، إلى أن المنافسة فضيلة أساسية، وهي عنصر محدد للسلوك الفردى ولسلوك المؤسسات على حد سواء. وفى ضوء مسلمات الليبرالية، والمتمثلة في المساواة والحرية الفردية وأهمية دور الفرد فى العلاقات الدولية، تعدد الفاعلين الدوليين، الاعتماد المتبادل، التكامل الدولى والسلام الديموقراطى، وعلي نحو ما أوضحنا سلفا، يمكن إيجاز الرؤية الليبرالية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، على النحو التالى:

– يفسرالاتجاه الليبرالى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى في نطاق الأخلاق والقيم الديموقراطية، وفى إطارحرية اقتصاد السوق، فالسوق والتبادل هما اللذان يربطان النظام الاقتصادى العالمى ببعضه البعض، كما أن التجارة والتعاون الاقتصادى هما مصدر علاقات سلمية بين الأمم، بسبب ميل المنافع المتبادلة للتجارة والتكامل إلى تعزيز العلاقات التعاونية. واستنادا إلى (كوهين) فإن الجمهوريات المنتخبة تتعامل سلميا مع بعضها البعض، لكن هذه الجمهوريات ليست بالضرورة أن تتعامل سلميا مع الدول الأخرى أوالمجتمعات الأخرى غير المنتظمة في شكل دولة حديثة[١٠٣]. لكن الغريب أن الدولة الحديثة بالمفهوم الليبرالى هى الدولة التى تؤمن فقط باقتصاد السوق، وربما هذا ما عناه (ميلتون فريدمان) بقوله فى كتابه (الحرية والرأسمالية)، (بما أن جنى الأرباح هو جوهر

(١٠٣) أنظر: Robert O. Keohane: International Institutions and State Power, (Colorado Westview Press), ١٩٨٩, P. ١١.

الديموقراطية، فإن أى حكومة تنتهج سياسة معادية للسوق، هى حكومة معادية للديموقراطية، بغض النظر عن حجم التأييد الواعى الذى تتمتع به) [١٠٤].

– تقراللليبرالية بأهمية دورالدولة كفاعل أساسى، لكن دون إغفال الفواعل الدولية الأخرى، كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والأفراد، مع الأخذ فى الاعتبار أن قيم الحرية الفردية هي المحدد الوحيد للعلاقات بين هذه الفواعل الدولية، كحرية الاختيار والمنافسة والتنقل ..... الخ.

– تري الليبرالية ضرورة خلق مؤسسات فوق قومية قادرة على تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، تمتلك سلطة الإلزام لتنظيم العلاقات الدولية وتحقيق العدالة على المستوى الدولي، في إطار التعاون والاعتماد المتبادل.

ولتفعيل هذه الرؤى، يري الليبراليون ضرورة دمج الدول فى مؤسسات عالمية، تحترم قراراتها، دون إلحاق ضرر بأى من الأطراف المتنافسة، هو ما تمثل فى استكمال مؤسسات بريتون وودز بإنشاء منظمة التجارة العالمية، كذلك تم تدشين برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لوضع مبادىء الليبرالية موضع التنفيذ في كثير من البلدان النامية والاشتراكية، والتى كانت الخصخصة والتعددية السياسية والاقتصادية أهم بنودها[١٠٥].

ويأمل منظروا الاتجاه الليبرالى أن يسهم نهج الليبرالية الاقتصادية القائم علي حرية التجارة والانخراط فى المنظمات الدولية واحترام قراراتها، في تنظيم عملية التنافس الاقتصادى الدولى، وتحقيق التعاون السلمى للمجتمع الدولى.

غير أن النقد الرئيسى لليبرالية يأتى من عدم واقعية فروضها الأساسية، خاصة ما يتعلق بوجود فاعلين اقتصاديين عاقلين وسوق منافسة، وفضلا عن تجاهل عدالة وإنصاف نتائج النشاط

([١٠٤]) وقد شكلت هذه الأفكار غطاء رائعا لتأييد حكومة (بيونيشيه) ضد حكومة (اليندى) فى شيلى عام ١٩٧٣.(راجع: د. روبرت و.ماكشسينى فى تقديمه لكتاب : ناعوم تشومسكى، الربح فوق الشعوب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمى، ترجمة: مازن الحسينى، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله– فلسطين، ٢٠٠٠، ص١٢)

([١٠٥]) لتفصيل أوفي حول برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، راجع : محمود محمد الدمرداش، " الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام "، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق بني سويف– جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

الاقتصادى[١٠٦]، يرى(تشارلزلندبلوم) إن التبادل قلما يكون حرا ومتساويا[١٠٧]. وحسبما يشير(جوزيف شومبيتر) في "نظرية التنمية الاقتصادية"، فإن الأرباح والمردودات العالية من الاستثمار مردها الاحتكار[١٠٨]، ففى نظام من المنافسة الكاملة ليس للربح وجود، إن ملاحظة (سميث) القائلة إن كل رجل أعمال يطمح فى أن يكون احتكاريا ويتمتع بأرباح الاحتكار أوالمنافع، يمكن تطبيقها أيضا على الدول. كما جادل(نعوم تشومسكى) فى فرضية تنافسية الأسواق، فى كتابه المعنون" الربح مقدم علي الشعوب: الليبرالية والنظام العالمى"، فالأسواق تهيمن عليها شركات عملاقة، وانتهي تشومسكى إلى أن الليبرالية ما هى إلا الصورة المعاصرة لكفاح القلة الغنية من أجل تطويق حقوق الأغلبية [١٠٩].

كما جادل كثيرون في مقولة أن التجارة تنزع نحو السلام، فعلى سبيل المثال يرى (يوجين روستو) المدير السابق لوكالة الحد من التسلح ونزع السلاح (إن فكرة أن الدول الديموقراطية لا تخوض حروبا تأتى في ذيل قائمة من الأساطير يلتمسها أقوام مثاليون لإنقاذهم من الحرب)[١١٠].

(ج) ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى من منظور ماركسى :

بينا في موضع سابق، أن الاتجاه الماركسى بشقيه التقليدى والجديد يركز علي المتغير الاقتصادى في تفسير السلوك السياسى للدول، وذلك في إطار علاقة التأثير والتأثربين البنية التحتية(الاقتصاد) والبنية الفوفية(السياسة وصنع القرار السياسي)، وهي الثنائية التي عرفت تطويرا

---

(١٠٦) راجع : محمود محمد الدمرداش، الأزمة المالية العالمية : رؤية لإعادة بنية النظام المالى العالمى فى ضوء النتائج والدروس المستفاد، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبى، دبى – الامارات العربية المتجدة، ٢٠١٤.

(١٠٧) راجع : Lindblom, Charles E.. Politics and Markets: The World's Political Economic Systems. New York: Basic Books, ١٩٧٧, pp. ٤٠-٥٠.

(١٠٨) Schumpeter, Joseph A," The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle", Trans. Redvers Opie. New York: Oxford,١٩٦١

(١٠٩) وبالمقابل فإن الديموقراطية فى ظل هيمنة الشركات دولية النشاط، تعتبر سيطرة من أعلى لأسفل لحماية الأقلية الثرية من الغالبية(نعوم تشومسكى، الربح فوق الشعب : الليبرالية الجديدة والنظام العولمى، ترجمة مازن الجسينى، دار التنويرللترجمة والطباعة والنشر، رام الله– فلسطين، ٢٠٠٠ ص ١٣٦–١٣٩).

(١١٠) راجع :جوزيف نای، "المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية وللتاريخ"، ترجمة أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٦٧.

لها على يد جرامنسكى، حسبما أوضحنا في موضع سابق. وهكذا، فإن النظرية الماركسية تقوم بتفسيرالسلوك الدولى انطلاقا من المتغير الاقتصادى، إذ ترى فى الاقتصاد القوة المحددة للسلوك السياسى والمحركة أوالمحفزة له، والطبقات والدول تستجيب آليا لتحولات البيئة الاقتصادية، استنادا لموقعها في النظام الاقتصادى الدولى[١١١]. وفى مجمل الطرح الماركسى فإن الاقتصاد معيار لقياس مدى تقدم وتخلف الدول والمجتمعات.

وبالإضافة إلى دور العامل الاقتصادى في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالى العالمى وتخلف توابعه، يؤكد الطرح الماركسى على أهمية التحليل التاريخى لاستيعاب النظام الرأسمالى بصفة خاصة والنظام العالمى بصفة عامة، على أساس أن النظام العالمى وحدة التحليل الأساسية وليس الدولة القومية ذات السيادة، وأن الهيمنة متلازمة أساسية للنظام الرأسمالى العالمى وهي في الوقت ذاته معوقات لتنمية الدول التابعة[١١٢].

وفي ضوء ما تقدم، فإن تفسير ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى بحسب الاتجاه الماركسى ينحصر في وجهة واحدة هى التبعية بين دول المركز المتقدمة ودول المحيط المتخلفة. وهو تنافس يقوم على أساس الصراع من أجل الموارد والتحكم الاقتصادى، حيث تسعى الدول المتقدمة لتعظيم فوائدها باستغلال دول المحيط المتخلفة. وهو الطرح الذي اكتسب جاذبية بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا لتنامي دور العامل الاقتصادى فى توجيه التنافس الدولى وفق منهج أحادى التوجه وهو النهج الليبرالى، وهوتنافس يكرس للهيمنة والتبعية من خلال آليات التبادل اللامتكافئ، المعونة والعقوبات الاقتصادية، تصدير رؤوس الأموال، وتسلط الشركات دولية النشاط. وعليه فإن التنافس الاقتصادى الدولى لا يخرج فى مجمله ومن منظور ماركسى عن هذه العلاقة (تبعية المحيط للمركز وهيمنة المركز علي المحيط).

وقد لا يجد الباحث صعوبة في التسليم بكثير من فروض وقناعات الطرح القائم علي نهج التبعية، ونموذج المركز – المحيط، خاصة بعدما تبين تأثير نهج الليبرالية واضحا علي دول الجنوب،

---

(١١١) لويد جنسن، " تفسير السياسة الخارجية" ، ترجمة: د. محمد بن أحمد المفتي، د. محمد السيد سليم، عمادة شئون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩، ص ١٨.

(١١٢)راجع: Viotti,Paul R.& Kauppi, Mark V," International Relations Theory: Realism, Golobalism, and byend", Allyn&Bacon company, USA, ١٩٩٩, p.٣٤٢.

وأصبحت تقوم بدور الدولة الرخوة "The Soft State"[١١٣] لخدمة النظام الرأسمالى العالمي. لكن، يعاب علي النموذج الماركسى عدم تقديم البديل النموذجى الذى يمكن من خلاله تنظيم العلاقات الدولية دون اللجوء للقوة أو تبنى سياسات استغلالية.

ثالثا : أساليب التنافس الاقتصادى الدولى المعاصرة :

أوضحنا فى موضع سابق، أنه فى ظل تزايد دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية، تصبح المنافسة اقتصادية(على الأسواق)، أكثر منها جيواستراتيجية(علي مناطق النفوذ). وتشير الأدبيات الاقتصادية والتجارب الدولية إلى مجموعة من الآليات التى تستخدم فى إدارة التنافس الاقتصادى على المستوى الدولى، ولعل من أهمها: حوافزالاستثمار، التنافس الضريبى الدولى، الحمائية، سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات، المعونات والعقوبات الاقتصادية الدولية. وسوف نتناولها ببعض التفصيل كما يلى:

(أ) حوافز الاستثمار كأسلوب للتنافس الاقتصادى الدولى:

يتسع تعريف الحوافز فى مجال جذب الاستثمار ليشمل أية مساعدة يمنحها بلد ما إلى المستثمرين، وقد يضيق هذا التعريف ليقتصر على أنواع خاصة من المساعدات المقدمة إلى المستثمرين. وبحسب اتفاق الإعانات والتدابيرالتعويضية، تستخدم الحكومات عدة صور من الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر والاستفادة من خدماته[١١٤]، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلى[١١٥]:

([١١٣]) وهو التعبير الذي استخدمه ميردال في أواخر الستينات من القرن العشرين للدلالة علي استعداد الدول للفساد علي مستوى الأفراد والحكومات، وإعلاء مصالح أفرادها الخاصة علي المصلحة العامة.

([١١٤]) تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن عدد البلدان المانحة للحوافز ونطاق التدابير التى تتخذ لمنحها لجذب الاستثمارات الأجنبية تتزايد بشكل متواتر، وبحسب تقرير الاونكتاد فإنه خلال عقد التسعينات من القرن الماضى، أدت ٩٥% من أصل ١٦٤١ تغييرا فى سياسات الاستثمار إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبى المباشر، وفى عام ٢٠٠٢ تحديدا، احدث ٢٤٨تعديلا فى قوانين الاستثمار تغييرا فى بيئة الاستثمار، أدى ٩٦% منها إلى وجود بيئة مواتية. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سلسلة الدراسات المتعلقة بمسائل اتفاقات الاستثمار الدولية : الحوافز، نيويورك– جينيف، ٢٠٠٤، ص٣.

([١١٥]) راجع : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: ٢٠٠٤، الحوافز، المرجع السابق، ص ٦-٩.

١- **الحوافز المالية:** وتشمل المنح النقدية لتغطية جزء من رأس المال وتكاليف الإنتاج أوالتسويق المتعلقة بمشروع استثمارى، كما تتضمن القروض المدعومة وضمانات القروض، بالإضافة إلى التأمين الحكومى بأسعار تفضيلية، والذى يغطى غالبا بعض الأنوع من المخاطر من قبيل تقلب أسعار الصرف والمخاطر غير التجارية مثل نزع الملكية والاضطراب السياسى.

٢- **الحوافز التنظيمية:** وتتضمن تخفيض المعايير القياسية المعمول بها فى مجلات: البيئة أوالصحة والسلامة أوالعمل، وربما تضمين الاتفاق شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالية، وقد تصل الحوافز التنظيمية فى بعض الحالات إلى تخصيص أماكن معينة لممارسة النشاط تكون معزولة عن السياسة العامة لا تسرى فيها القواعد والممارسات العادية للدولة، كالتى يكثر استخدامها فى أماكن تجهيز الصادرات تحت ما يعرف بإسم المناطق الاقتصادية الحرة.

٣- **الخدمات المدعومة:** ونموذج ذلك بيع خدمات المرافق الأساسية :الكهرباء والماء والاتصالات ..الخ، بأسعار تفضيلية.

٤- **الامتيازات السوقية:** وتشمل العقود الحكومية التفضيلية، ومنح حقوق احتكارية، وضمان الحماية من المنافسة.

- **الامتيازات فى مجال المبادلات الخارجية:** امتيازات خاصة بأسعار الصرف، وتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وإعادة الإيرادات ورأس المال إلى الدولة الأم.

وتلعب حوافز الاستثمار دورا مهما فى التنافس التجارى الصينى الأمريكى والذى بلغ حد الصراع فى الأونة الأخيرة، وبحسب تعبير(دانى رودريك)، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الصعب على الشركات الأمريكية العاملة فى الصين مزاولة أعمالها بكفاءة فى ظل السياسة الصناعية الحمائية، حيث تجعل إعانات الدعم الائتمانية الإبقاء على شركات الدولة طافية وتسمح لها بالإفراط فى الإنتاج، كما تعمل القواعد التى تحكم الملكية الفكرية على تيسير التحايل على حقوق النشر وبراءات الاختراع ونسخ التكنولوجيا الجديدة من قبل المنافسين، وتفرض متطلبات المكون

المحلى ونقل التكنولوجيا على المستثمرين الأجانب الدخول فى مشاريع مشتركة مع شركات محلية، وفى المقابل لا تستطيع الشركات المالية الأمريكية تقديم خدماتها لعملاء صينيين[١١٦].

(ب) الحوافز الضريبية كأسلوب للتنافس الاقتصادى الدولى :

وهى عملية استخدام الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبموجبها تقوم الدول والولايات القضائية المختلفة بإقرار حوافز ضريبية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للعمل على أراضيها، وتتضمن الحوافز الضريبية ما يلى[١١٧]:

١- حوافز متعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسى للضريبة على دخل الشركات والأفراد أو منح إعفاء ضريبى.

٢- حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال: مثل الاستهلاك المعجل، بدل الاستثمار وإعادة الاستثمار.

٣- حوافز متعلقة بالعمالة: نموذج ذلك خفض اشتراكات الضمان الاجتماعى، والخصومات من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين.

٤- وقد ترتبط الحوافز الضريبية بإجمالى المبيعات، كما قد تتعلق بالصادرات والواردات والقيمة المضافة.

وغالبا ما تستثمرالشركات دولية النشاط الحوافز الضريبية فى التجنب الضريبى وهروب رأس المال إلى دول منخفضة ضريبيا، ويساعد ذلك على خلق ما يعرف بالملاذات الضريبية الأمنة Tax Havens، ويؤدى إلى تآكل الأوعية الضريبية فى كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية. وتحت تأثير المنافسة الضريبية الدولية، تضطر الدولة إما إلى مزيد من خفض معدلات الضريبة وإقرار المزيد من الإعفاءات(الصراع نحو القاع)، أو أن تعرض أوعيتها الضريبية للتآكل

---

(١١٦) Dani Rodrick, The Global Economy and the basic need for peaceful coexistence,Project Syndicate, ٢٢July,٢٠١٩.(Availaible at:https://www.project-syndicate.org/

(١١٧) تنتمى الحوافز الضريبية إلى حوافز الاستثمار بحسب اتفاق الإعانات والتدابيرالتعويضية، وتم تناولها بشكل مستقل لأهميتها. راجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، مرجع سبق ذكره، ص٦.

نتيجة عزوف الاستثمارات الأجنبية عن العمل على أراضيها، وهجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الملاذات الآمنة. وتشيرالدراسات الاستقصائية إلى أنه تحت تأثير المنافسة الضريبية الدولية، تراجعت النسب الضريبية فى الدول الأعضاء لدى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى ٢٢,٥% عام ٢٠١٠مقارنة بنسبة ٥٠% عام ١٩٧٥، وتراجعت نسب الضريبة علي الشرائح العليا من الدخل إلى ٢٥% في عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٤٥% في ثمانينات القرن الماضى، وفي الدول النامية انخفض معدل الضريبة علي الشركات من ٣٨% فى المتوسط فى تسعينات القرن الماضي إلى ٢٧% عالم ٢٠١٢[١١٨] ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت نسب ضرائب الدخل وخاصة ضرائب الشرائح العليا من الدخل، لتصل إلى نحو ٣٥ % نقريبا عام ٢٠١٠ ، مقارنة بمعدل تجاوز حاجز ٩٠% طيلة خمسينات وستينيات القرن الماضى[١١٩]. وكنتيجة لذلك، تنامى حجم الإيرادات العامة المفقودة كنتيجة لنزوح الأموال صوب الملاذات الضريبية الآمنة، والتى قدرت بنحو ٢٩٠ مليارسنويا بحسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، وقدرت حصة الدول النامية فى هذه الأموال بنحو ٨٤ مليار دولار، وهو ما يمثل نحو ٧٠% تقريبا من حجم المعونات الأجنبية الرسمية التى تذهب إلى هذه الدول[١٢٠]. ومفاد ما تقدم، أن المنافسة الضريبية الدولية تلحق ضررا بقضايا التجارة الحرة والتنمية الشاملة والمستدامة، كما قد تؤدى إلى تشويه الاستثمار وتحويل مساره.

(ج) الحمائية الجديدة (الإقليمية الجديدة) كأسلوب للتنافس الاقتصادى الدولى :

يقصد بالحمائية الجديدة أوالإقليمية الجديدة تلك السياسة التى تصمم لتخفيض معوقات التجارة بين مجموعة دول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض[١٢١]. كما تعرف بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم المنتجات الوطنية

---

(١١٨) راجع:أسامة دياب، "السياحة الضريبية: مسمار جديد فى نعش العدالة الاجتماعية"، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ٢٠١٥،ص٩.

(١١٩) Henry Blodget,the future about taxes :here s how high today s rates realy are, July ١٢,٢٠١١. (Avaible at: https://www.businessinsider.com/history-of-tax-rates

(١٢٠) أسامة دياب، المرجع السايق، ص ٩-١٠.

(١٢١) Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper No. ١٦٨٧,International Trade Division , International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, ١٩٩٦, pp:٢-٣.

فى الأسواق المحلية والدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية التقليدية(كالقيود الكمية والفنية)، ولعل من أهم ركائزها [١٢٢]:

- برامج الدعم والإنقاذ الحكومى للشركات الوطنية.
- المعاملات التمييزية بكافة أشكالها.
- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

وقد شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق علي صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائى أو شبه اقليمى أو اقليمى أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية بشكل مباشر، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافى متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالتكتلات الاقتصاية الكبري [١٢٣]، والذي تبدو ملامحه واضحه في كثير من إتفاقات الشراكة الاقليمية. ونموذج ذلك السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية(NSCMSA) عام١٩٩١، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة ١٩٩٤، اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطي (CACM) بداية التسعينات، رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) ١٩٩٢، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) ١٩٩٧[١٢٤]. يضاف إلى ذلك تكتل مجموعة دول البريكس(BRICS) سنة ٢٠١٠، والذى يرى فيه بعض المحللين بداية حرب باردة جديدة[١٢٥].

وعقب إخفاق مفاوضات جولة الدوحة (٢٠٠١-٢٠١١) وهى أول إتفاق ترعاه منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة متعددة الأطراف، تنامت المفاوضات بشأن التجارة الثنائية والاقليمية باعتبارها الخيار المفضل لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى[١٢٦]. وكان

---

(١٢٢) Peter. G. Dowson, "New or Old Protectionism…?" Working Paper N° ٢٨٩. D.C.N.T Waschington ٢٠١٢, P: ٩.

(١٢٣) أنظر :روبرت غيليبين، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٩٠.

(١٢٤) أنظر: علاوي محمد لحسن ،"الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي"،مجلة الباحث ، العدد (٧)، ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص١٠٧.

(١٢٥) أنظر: تقرير: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، " قمة دول البريكس : محاولة للتحول الجيو- اقتصادي"،١٥أبريل ٢٠١٥، تم الاطلاع عليه في ٢٠١٥/٦/٢١ علي الموقع التالي: http://www.ecssr.ae/ECSSR

(١٢٦) Bhagwati Jagdish," Dawn of a new system" Finance and development,Vol.٥٠,No.٤ December ٢٠١٣,p.١٠-١١.

من ثمار ذلك اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم ١٢عضوا تمثل ٣٠% إلى٤٠% من حجم التجارة العالمية، واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلنطي ويضم مجموعة دول الاتحاد الأوربى، وهما الاتفاقيتان اللتان أثارتا وبحسب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (اليزابيث وارين) الكثير من القلق نظرا لسرية المفاوضات وحالة عدم اليقين بشأن العواقب الاقتصادية والسياسية المترتبة علي هاتين الاتفاقيتين، فضلا عن تحالف المحيط الهادى ويضم شيلى وكولومبيا والمكسيك وبيرو[١٢٧].

هكذ، يبدوا هاجس المنافسة أو ما يمكن أن نطلق عليه ترتيبات الحمائية الجديدة عاملا مهما فى ميلاد ظاهرة الإقليمية الجديدة، على أساس تحرير التبادل التجارى بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتبادل الأفضليات التجارية وتنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها. وكذلك، تقف ترتيبات المنافسة والحمائية وراء قيام العديد من الدول بالانتماء إلى أكثر من تكتل إقليمى، لدرجة أنه – وبحسب احصاءات عام ١٩٩٤– لم يعد هناك دولة فى العالم لا تنتمى إلى تكتل إقليمى، سوى اليابان والصين هونج كونج تايوان، وقد انضمت الصين إلى تكتل مجموعة دول البريكس(BRICS) عام ٢٠٠٦[١٢٨]. ولعل أبرز تأثير للانتشار الكبير لهذا النوع من الاتفاقيات هو ارتفاع نسبة التجارة البينية(التجارة داخل الاقليم) إلى إجمالى التجارة العالمية، والتي بلغت ٦٢,٨% في دول الاتحاد الأوربى عام ٢٠٠٧، مقابل ٤٥,١% لمجموعة دول النافتا و ٤٥,١% لرابطة دول شرق آسيا في نفس السنة[١٢٩]. واللافت أن ترتفع هذه النسبة فى العام التالى مباشرة(٢٠٠٨) لتصل إلى ٦٥,٨% فى دول الاتحاد الأوروبى ، مقابل ٣٣% فى تكتل النافتا و ٢٥,٣٨% فى مجموعة دول الآسيان [١٣٠].

---

(١٢٧) أنظر: Dani Rodrick,"The Muddled Case for Trade Agreements",(Project Syndicate),June ١١،٢٠١٥

Bhagwati Jagdish," Dawn of a new system" Finance and development,Vol.٥٠,No.٤ December ٢٠١٣.

(١٢٨) د.على مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل. متاح على الرابط التالى: https://www.academia.edu/

(١٢٩) أنظر:

- ESCWA, Based on IMF,"Direction of trade statistics year book, ٢٠٠٥, and IMF,,"Direction of trade statistics Quarterly,٢٠٠٦,p.١٠٢. W T O, annual Report, ٢٠٠٨, Jeneva, p.١٣٩.

(١٣٠) أنظر: W T O, annual Report: ٢٠١١, Jeneva, ٢٠١١,p.٦٤-٦٨.

ولا خلاف علي أهمية اتفاقات التجارة التفضيلية(PTA)، في خلق أسوق مشتركة تسهم في امتصاص فوائض الإنتاج، وتضمن لدول التكتل أسواق دائمة، ومراكز تفاوضية تجارية وسياسية متميزة. لكن النمو غير المتوازن داخل هذه التكتلات، فضلا عن المنافسة المحمومة على خلق تكتلات مماثلة، سوف يقود إلى مخاطر تحول التنافس الاقتصادى إلي صراعات عسكرية ذات بعد إقليمى واسع. بيد أن أخطر ما فى الحمائية الجديدة أنها لم تعد فقط ذات أهداف تجارية بل تتجاوز ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وهو ما يخلق حالة من الصراع وعدم الاستقرار على الساحة الدولية. ومن ناحية أخرى، تمثل الاتفاقات والترتيبات الإقليمية خرقا لأهداف ومبادىء منظمة التجارة العالمية من عدة أوجه، لعل من أهمها ما يلى:

– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية(شرط الدولة الأكثر رعاية):** ففى حين يقضى هذا المبدأ بعدم التمييز بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وعدم معاملة أى دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى، بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء فى ظروف المنافسة الدولية، نلاحظ أنه بإمكان الدول الأعضاء فى تكتل اقليمى أن تتنافس مع بعضها البعض باستخدام التعريفات التفضيلية، والنفاذ إلى الأسواق الدولية بصورة أفضل من تلك التى تطبق على الدول الأخرى الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وهو الاستثناء الذى أوردته المادة (٢٤) من اتفاقات التجارة العالمية، والتى تقضى بأن لا يسرى مبدأ المعاملة بالمثل فى حالة تكوين مجموعة من الدول، وكذلك الأراضى المتمتعة باستقلال جمركى، تكتلا اقتصاديا فيما بينها، يأخذ شكل اتحاد جمركى أو شكل منطقة تجارة حرة. ومعنى ذلك أن الاتفاقات والترتيبات الاقليمية تعارض مبدأ عدم التمييز أو الدولة الأولى بالرعاية، وتخلق مجموعة من القواعد التى تختلف مع قواعد النظام التجارى العالمى.

– **قواعد المنشأ:** المنشأ هو الجنسية الاقتصادية للسلع التى يتم تبادلها تجاريا تبعا للدولة التى أنتجت فيها. ويقصد بقواعد المنشأ، الاعتبارات أو الأسس التى تقررها الدولة لتحديد البلد الذى يعتبر أصل السلعة المستوردة، وذلك لأغراض المعاملة الجمركية وغير ذلك من التدابير أو القيود التى تفرض على الواردات من السلعة[١٣١]. وتتعلق قواعد المنشأ وفق ما تشير إليه أدبيات منظمة التجارة العالمية بمكان منشأ السلع التى ستكون موضع معاملة تفضيلية فى التجارة فيما بين الدول الأعضاء

([١٣١]) د. أحمد جامع، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٨٢٠.

فى المنظمة أو فى الاتفاقية الاقليمية أوفى الاتفاقيات الثنائية[١٣٢]. وفى منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب معالجة مقبول من قبل الدول النامية والدول المتقدمة، بشرط ألا تتعلق هذه القواعد بالنظم التجارية التعاقدية أوالمستقلة ذاتيا والتى تؤدى إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقية الجات-١٩٩٤[١٣٣].

وفى الاتفاقات الإقليمية يوجد تباين واضح حول هذه المسألة، وتحتوى اتفاقات التجارة الحرة على قواعد تختلف باختلاف الشريك، بعضها أكثر إعتدالا من الأخر. أحيانا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية فى اتفاقاتها الثنائية على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وقد تفرض الولايات المتحدة قوانين(ابتداء من مرحلة الغزل) والتى بموجبها يتم منح الإعفاء من الرسوم للصادرات المصنوعة من خيوط وأقمشة منشأها الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتمد الاتحاد الأوربى فى معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستوردة التى تستخدم فى الإنتاج، ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص[١٣٤]. وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام متعدد الأطراف والاتفاقات الاقليمية يعمل على إضعاف النظام التجارى متعدد الأطراف. حيث يترتب على قوانين المنشأ [١٣٥]:

- عدم مطابقة الصادرات للشروط وبالتالى عدم منحها أهلية الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

([١٣٢]) سبق تنظيم قواعد المنشأ بموجب المادة (٩) من اتفاقية الجات -١٩٤٧، ولم تتناول جولة طوكيو هذا المجال بالتنظيم، وخلال جولة أوروجواى تم ادراج قواعد المنشأ ضمن لجنة التفاوض الخاصة بالاجراءات غير التعريفية، وكان من بين اتفاقات التجارة العالمية التى أسفرت عنها نتائج جولة أوروجواى " اتفاق قواعد المنشأ"، ويحتوى اتفاق المنشأ أربع أجزاء تضم تسع مواد بالإضافة إلى ملحقين. (د.أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٨٢٠ -٨٢١).

([١٣٣]) Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: ١٦, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, ٢٠٠١, p٣٠٨

- موارى عبس،"السياسة التجارية"، مبادرة الاستراتيجية الانمائية الوطنية: مذكرات توجيهية فى السياسات، إدارة الشون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة(Undesa) ، الأمم المتحدة ، نيويورك،٢٠٠٧، ص ٥٨. د. علاوى محمد لحسن، مرجع سابق، ص١١٦.

([١٣٤]) Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", the Third World Quarterly, London ٢٠٠٥, p: ٢٠٩.

– د. علاوى محمد لحسن، مرجع سابق، ص١١٦.

([١٣٥]) موارى غبس، المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩.

- التزام الصادرات بالقوانين التى تتيح لها الدخول بدون رسوم جمركية، إلا أن تلك الصادرات مثقلة بالشروط إلى حد أنها لا تستطيع المنافسة حتى مع تمتعها بهامش التعريفة التفضيلية.

وقد أثبتت التجربة أن قوانين المنشأ عامل محدد رئيسى فى النفاذ إلى الأسواق الدولية فى مجال المنسوجات والملابس، حيث ترتب على إلغاء كندا شرط التحويل المزدوج وخفض القيمة المضافة إلى ٢٥% بالنسبة لوارداتها من الملابس من الدول الأقل نموا، مضاعفة الواردات الكندية من الملابس من البلدان الأقل نموا.

– **الالتزامات بشأن حقوق الملكية الفكرية** : الالتزامات الواردة فى الاتفاقايات الثنائية بشأن حقوق الملكية الفكرية، تختلف عن الالتزامات الواردة فى اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية. حيث تشمل الاتفاقات الاقليمية مجموعة إضافية من الالتزامات فى مجال حقوق الملكية الفكرية والمعروفة TRIPS plus ، التزامات جديدة غير تلك الواردة فى اتفاقية التربس TRIPS[١٣٦].

ويمكن أن تؤثر اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والاقليمية والمحدودة الأطراف فى المسائل المتعلقة بإدارة الانترنت، ويتناول الكثير من هذه الاتفاقات مسائل هامة من قبيل توطين البيانات والتشفير والرقابة. مثال ذلك إتفاق الشراكة عبرالمحيط الهادى، والذى يلزم الأعضاء فيه بإتاحة كافة عمليات نقل البيانات الاكترونية عبر الحدود، وينص على حظر شروط التوطين للمرافق والخدمات الحاسوبية وحظر شروط نقل التكنولوجية للأعمال التجارية، وحظر فرض الرسوم الجمركية أوالضرائب على حركة الانترنت، مع وجود بعض استثناءات فى المجالات الحساسة مثل حماية المستهلك والأمن الوطنى. وقد تبدو القواعد التى تعوق تدفق البيانات عبر الحدود تمييزية ضد الأجانب من مقدمى خدمات البيانات، وقد تنطوى بالتالى على احتمال انتهاك الالتزامات بتحرير التجارة فى السلع والخدمات[١٣٧]. فبحسب مسودة وثيقة المفاضات التى أجريت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى فبراير ٢٠١٦، بشأن اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، لوحظ أن المفاوضات عكست رغبة أمريكية – فضلا عن– إلزام بريطانيا باللوائح التنظيمية الأمريكية كما لو كانت محلية،

([١٣٦]) راجع : د. علاوى محمد لحسن، مرجع سابق، ١١٦.

([١٣٧]) راجع د. علاوى محمد لحسن، مرجع سابق، ١١٦ .

وتقويض قدرة بريطانيا على التعامل مع الصين بإعتبار الأخيرة اقتصاد لا يعتمد على السوق، فى الاحتفاظ بالخوارزميات والأكواد الخاصة بالبرامج التى تصدرها أمريكا إلى بريطانيا(١٣٨).

أخيرا، وحتى يتسنى لنا الوقوف على حجم الضرر الذى ينطوى عليه تنامى الاتفاقات الإقليمية، عليك أن تتخيل أن منظمة التجارة مقعد بثلاثة سيقان، الساق الأولى هى مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، الساق الثانية القواعد التنظيمية مثل القواعد المتعلقة بمنع الإغراق أوالدعم، الساق الثالثة هى آلية تسوية المنازعات(DMC)، وهى الإنجاز الرئيسى للاتفاق الذى تم التوصل إليه عام ١٩٩٥، والذى يقضى بأن تكون تسوية المنازعات ملزمة للحكومات الأعضاء. والنتيجة المحتملة لتنامى الترتيبات الاقليمية هى أن تتوقف مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، وتتعطل آلية وضع القواعد بما فى ذلك القواعد المتعلقة بمنع الإغراق والدعم والبيئة وسياسة المنافسة الدولية وغيرها من المسائل التنظيمية التى لا تزال محل نقاش، وبطبيعة الحال سوف تضعف آلية تسوية المنازعات من خلال منظمة التجارة العالمية، إذا تمت تسوية المنازعات فى محافل أخرى ثنائية أوإقليمية(١٣٩). خاصة وأن آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة، كانت ولاتزال مبعث قلق الولايات المتحدة الأمريكية(١٤٠)، وتمثل تحديا للترتيبات الدستورية الداخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٤١). وقد دفع الهلع من دخول الأحادية الأمريكية مرحلة الركود على أثرتعزيز آلية تسوية

(١٣٨) U.S.A Government, Office of trade reprsntative Excutive Office of The Presedent, United State-United United Kingdom Negotiations,Summary of Soecific Negotiating Objectives,Feburary ٢٠١٩.

(١٣٩) راجع: الأونكتاد، قيمة البيانات ودورها فى التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمى والأثار المترتبة على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جينيف : ٣-٥ ،أبريل ، ٢٠١٩، ص ١٧. Bhagwati Jagdish," Dawn of a new system…, Op.Cit. p.١١-١٢.

(١٤٠)أفقد نظام تسوية المنازعات التابع للمنظمة الولايات المتحدة الأمريكية عددا من القضايا المرفوعة ضدها، ونموذج ذلك، نزاع الولايات المتحدة بالنسبة لوارداتها من سمك التونة ضد كل من المكسيك وكندا وهولندا، حيث أصدرت لجان التحكيم فى الجات-٤٧، أحكامها ضد الولايات المتحدة الامريكية، استنادا إلى أن فرض الحماية البيئية خارج نطاق الاختصاص القانونى الوطنى للدولة يجب أن يتم من خلال تعاون دولى واتفاقات وليس بصفة فردية. وهى سوابق تاريخية مهمة خاصة فى الحالات التى استخدمت فيها الولايات المتحدة العقوبات أحادية الجانب. راجع: غوتام سين،" الولايات المتحدة والجات: نظام منظمة التجارة العالمية"، فى محرر: روزمارى فوت وآخرون،"الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف"، ترجمة: د.أحمد حالى، د. الطيب غوردو، إصدارات إى – كتب للنشر، لندن، ٢٠١٦، ص ٢٦٧-٢٦٨. كذلك، أنظر: د. أحمد جامع،المرجع السابق، ص١٥٥٢.

(١٤١) Claude, E. Barfield, Free trade, Sovereignty, Democracy: the future of the world trade organization, Chicago Journal of international Law, Vol.٢, No.٢, ٢٠٠١, P.٤٠٧-٤١١.

المنازعات متعددة الأطراف، إلى ما يعرف(إتفاق الأخطاء الثلاثة) بين الكونجرس والرئيس الأمريكى، وبموجبه تتولى هيئة مكونة من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الفيدرالية الأمريكية مر اجعة قرارات منظمة التجارة العالمية، ويتيح اتفاق الأخطاء الثلاثة للولايات المتحدة الأمريكية حق الإنسحاب من المنظمة، إذا تصرفت هذه الأخيرة بشكل يعاكس المصالح الأمريكية ثلاث مرات خلال خمس سنوات[١٤٢].

(د) الخفض التنافسى للقيم الخارجية للعملات الوطنية:

تلعب سياسات سعرالصرف وميزان المدفوعات دورا مهما فى العلاقات الاقتصادية الدولية. وفى الأونة الأخيرة زاع استخدام سعر الصرف كأداة للتنافس الاقتصادى على المستوى الدولى، تحت مسمى ما يعرف بحرب أو صراع العملات[١٤٣].

وتعرف حرب العملات بأنها اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول باستخدام سياستها النقدية والتدخل فى سوق سعر الصرف الأجنبى من أجل تحقيق هدف معين[١٤٤]. وهى عملية تجاوزالخيارات التنافسية الكلاسيكية الجزئية والتأثيرعلى مؤشرات التوازن

---

(١٤٢) راجع: غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(١٤٣) والواقع أن فلاديمير لينين كان يعتبر مطبعة العملة "أبسط طريقة لإبادة روح الرأسمالية". وعلى مدار التاريخ كانت عملية خفض العملة وخلق أواستغلال الاضطرابات النقدية سمة أساسية للصراع بين الدول، على سبيل المثال، كانت حرب الثلاثين عاما في أوروبا الوسطى خلال القرن السابع عشر مدفوعة بالتفكك الاجتماعى الذي أعقب فترة من عدم الاستقرار النقدى. وخلال الثورة الفرنسية، كانت المضاربة في عملة ورقية مربوطة بالممتلكات "الوطنية" التي صودرت من الأرستقراطيين والكنيسة سببا في تقوض شرعية اليعاقبة. ووربما كان المثال الأكثر شهرة لهذه الحرب النقدية هو مخطط ألمانيا النازية لطباعة الأوراق النقدية التابعة لقوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية. (راجع: جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٦٩-٧٧)

(١٤٤) محمد جلال ، حرب العملات .. وصراع البقاء، متاح على الرابط التالى :

http://www.w-tb.com/wtb/vb٤/showthread.php

١٤٩- د. محمد الأمين شربى، د. علاوى محمد لحسن، " الحمائية الجديدة : حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث العدد (١٤) ، ٢٠١٤، ص ٢١٥.

الخارجى لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا وخارجيا[١٤٥]. وتتضمن حرب العملات التخفيض المتعمد فى قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى[١٤٦]، أوالهجوم المضاربى على عملة دولة معينة عن طريق زيادة الطلب عليها لرفع سعرها[١٤٧]، وربما إغراق السوق المحلى لدولة معينة بالعملة الوطنية لهذه الدولة لبث الفوضى فيها[١٤٨]. وقد ارتبطت حرب العملات بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، لعل من أهمها: أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات، وأزمة الاسترلينى عام١٩٢٢، وأزمة البيزو المكسيكى عام ١٩٤٤، وأزمة الروبل الروسى ١٩٩٨عام، فضلا عن موجات التضخم فى سبعينات القرن الماضى[١٤٩].

وقد كان تغيير القيم الخارجية للعملات الوطنية لأغراض الحماية، عاملا مباشرا فى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام٢٠٠٨. عندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة التيسير الكمى، والتى بموجبها انخفض سعرالفائدة على الدولار إلى المعدل صفر، لمواجهة مشكلات العجز التجارى مع الصين، وهو ما أدى إلى أزمة الرهن العقارى لاحقا[١٥٠]. وعلى أثر برامج الدعم والإنقاذ للشركات للشركات الأمريكية للخروج من براثن الأزمة، فضلا عن مخطط حرب العملات الذى استهدف شراء

---

(١٤٥) William R. Cline, Currecy wars? Peterson Institute for International Economics, Working Paper No.p٨١٠ -٢٦, November ٢٠١٠, Waschington, ٢٠١٠, P: ٠٦.(aviable at : https://www.piie.com/sites/default/files/publications/pb/pb١٠-٢٦.pdf)

(١٤٦) راجع: فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولى"، ترجمة: د. محمد عزيز، د. محمود سعيد الفاخرى، منشورات جامعة فاريونس، بنى غازى– ليبيا، ١٩٩١، ١٧٥.

(١٤٧) وهذه الآلية تعد الترياق الذى استخدمه بنك الشعب الصينى فى مواجة سياسات التيسير الكمى للفيدرالى الأمريكى، كذلك اتبعتها البنوك المركزية فى مجموعة السبع الكبارللهجوم المنسق ضد اليابان بإغراق السوق بالين، مما دفع الين للارتفاع. راجع : جيمس ريكاردز، حروب العملات، المرجع السابق، ص ١٤٣، ص ١٨٨.

(١٤٨) لعل هذا ما قصده(لينين) فى معرض تهكمه على الرأسمالية بقوله(إن أفضل السبل لتحطيم الرأسمالية هى طباعة المزيد من النقود وإغراق الأسواق بها). راجع : جورج كوبر، المرجع السابق، ص٧٧)

(١٤٩) راجع : جيمس ريكاردز، حروب العملات، المرجع السابق، ص٥٩.

(١٥٠) William R. Cline, Currecy wars? Op.Cit. ٢٠١٠, P: ٠٦.
أنظر: د.محمود محمد الدمرداش، الأزمة المالية العالمية : رؤية لإعادة بنية النظام المالى العالمى فى ضوء النتائج والدروس المستفادة، مجلة الأمن والقانون، العدد الثانى– السنة الثانية والعشرون، أكاديمية شرطة دبى، إمارة دبى، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ١٦.

أصول مالية فى بلدان صاعدة، انخفضت القيم الخارجية لعملات العديد من البلدان الصاعدة على نحو مايلى إيضاحه لاحقا(أنظر: الجدول رقم ٥).

وكما تشيرالأدبيات الاقتصادية، يستطيع البنك المركزى لدولة ما من خلال سياسة التضييق النقدى أن يرفع سعر الفائدة على العملة المحلية وسوف يشجع ذلك على حيازة عملة هذه الدولة وارتفاع سعرها لزيادة الطلب عليها، ويترتب عليه انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات. وهى السياسة التى وجد البنك المركزى الألمانى نفسه مدفوعا إليها عقب توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠. فتحت تأثير التضخم الناتج عن زيادة الطلب، قررالبنك المركزى الألمانى رفع أسعار الفائدة، وعلي أثر ذلك قام الأجانب بتحويل بعض أصولهم إلى المارك الألمانى للاستفادة من إرتفاع أسعار الفائدة علي المارك الألمانى، وهو ما يعني زيادة الطلب علي المارك الألمانى، وزيادة قيمته مقارنة بالعملات الأخرى، ومن السهل بمكان تفهم عملية الموازنة للحساب الجارى، حيث أسفرارتفاع قيمة المارك الألمانى إلى هبوط الصادرات الألمانية وارتفاع الواردات، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى خفض فائض الحساب الجارى الألمانى[١٥١].

وبالمقابل، فمن خلال سياسة التوسع النقدى يستطيع البنك المركزى اليابانى مثلا خفض سعر الين اليابانى، وسوف يشجع ذلك على زيادة القدرة التنافسية لصادرات اليابان. وعلى فرض أن اليابان تستهدف خفض سعرالين مقابل اليوان الصينى والدولار الأمريكى مثلا، فهى تستطيع من خلال سياسة التوسع النقدى أن تقلل سعر الفائدة على الين، مما يساعد على زيادة الطلب على اليوان والدولار، فيرتفع سعرهما فى السوق، بحيث يصبح بمقدور حامل الدولار أو اليوان استبدالهما بعدد أكبر من وحدات الين اليابانى، ومعني ذلك أن القدرة التنافسية للمنتج اليابانى تتزايد، وبالتالى يصبح بمقدور حامل الين اليابانى استبداله بعدد أقل من وحدات الدولار واليوان، وهو ما يعنى تراجع القدرة التنافسية للمنتج الأمريكى والصينى.

وقداستخدمت الهند سياسة خفض العملة لحفز الصادرات وتقليل الطلب على الواردات عام١٩٦٦، حيث تم تخفيض قيمة الروبية الهندية بنسبة ٣٦,٦% وكنتيجة لذلك، انخفض سعر صرف الروبية من(دولار= ٤,٧٦ روبية) إلى(١ دولار= ٧,٥٠ روبية)، وهو ما يعنى أن السلعة

---

(١٥١) Paul A.Samuelson and William Nordhaus, Op.,Cit.,p.٦٤٢-٦٤٣

التى كانت تشترى قبل التخفيض بدولار فى الخارج، كان يدفع مقابلها ٤,٧٦ روبية فى الداخل، وبعد التخفيض أصبحت تكلفة السلعة التى كانت تشترى بدولار فى الخارج يدفع مقابلها ٧,٥ روبية فى الداخل. وبالمقابل فإن السلعة الهندية التى كان سعرها فى السوق المحلى قبل التخفيض(١ دولار)، سيصبح سعرها بعض التخفيض(٦٤سنتا) مع مراعاة شرط المرونة والقدرة الاستيعابية[١٥٢].

وتشيرالإحصاءات الحديثة إلى أن الانخفاض النسبى لعملات دول صاعدة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل، قد ساعد على تعزيز القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول، مما ساعد على زيادتها، مقارنة ببلدان أخرى مثل اليابان ودول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية، والتى يعزى إنخفاض صادرتها فى نفس الفترة إلى تراجع قدراتها التنافسية نتيجة لإرتفاع أسعار صرف عملاتها مقارنة بالدول الأخرى[١٥٣]. فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى الصينى بمعدل الضعفين خلال عقد التسعينات من القرن الماضى على أثر الخفض التنافسى لقيمة اليوان مقابل الدولارالأمريكى، حيث انخفض اليوان الصينى من قيمة بلغت ٢,٨ يوان للدولار عام ١٩٨٣ إلى ٨,٧ يوان للدولار الواحد عام١٩٩٤ [١٥٤]. وتوضح بيانات الجدول التالى (جدول رقم٣) أثار الخفض التنافسى للقيم الخارجية لعملات بعض البلدان الصاعدة، على صادرات هذه الدول مقارنة بالبلدان المتقدمة.

جدول (٣) مساهمات بعض الدول الصاعدة والمتقدمة فى التجارة العالمية عام ٢٠٠٣-٢٠١٣

(% من إجمالى صادرات العالم)

الدولة	السنة	
	٢٠٠٣	٢٠١٢
الصين	٥,٩	١١,٤
روسيا	١	٢,٩

(١٥٢) راجع : فرانسيس جيرونيلام،المرجع السابق، ص ١٧٥.

(١٥٣) راجع : د.علاوى محمد لحسن، مرجع سابق،١١٦.

(١٥٤) راجع : منى حجازى، حرب العملات ....هل ينتظر العالم حرب عملات من نوع خاص؟ مركز البديل للتخطيط والدراسات الاقتصادية، ٣١مارس ٢٠١٨، ص٦. متاح على الرابط التالى:/https://www.elbadil-pss.org/tag

الهند	**٠,٨**	**١,٦**
البرازيل	**١**	**١,٤**
الاتحاد الاوروبى	**٤٢,٣**	**٣٢,٤**
الولايات المتحدة الأمريكية	**١٥,٨**	**١٣,٨**
اليابان	**٦,٤**	**٤,٥**

المصدر : معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟، متاح على الرابط التالى: https://kassioun.org/economic/item/٣٢٦٩٧-٦١١٥-١٧-٥-٢٠٢٠

يبين الجدول السابق، صادرات بعض البلدان الصاعدة والمتقدمة كنسبة من إجمالى صادرات العالم خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٢، ومنه يتضح ارتفاع مساهمات الصين وروسيا والهند والبرازيل كنسبة مئوية من الصادرات العالمية، مقارنة بتراجع صادرات اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربى خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك إلى الإنخفاض النسبى المخطط لقيم العملات الوطنية للدول الصاعدة، مما عزز القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول فى مواجهة البلدان المتقدمة.

وبعيدا عن السياسات النقدية(التضييق النقدى والتيسير الكمى)، تستطيع الدول التأثير فى سوق الصرف الأجنبى باتخاذ إجراءات مضادة هدفها رفع قيمة عملة دولة معينة لإبعادها عن المنافسة، ويتمثل ذلك فى ضخ كميات هائلة من رؤوس الأموال بغرض شراء أصول مالية فى أسواق هذه الدولة[١٥٥]، وهى الاستراتيجية التى دأبت الصين على إتباعها تجاه الدولار الأمريكى. وهى ذات الآلية التى اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع قيم عملات بعض الدول الصاعدة (الصين والهند وروسيا والبرازيل) لاقصائها من المنافسة بعد تعافى الاقتصاد الأمريكى من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وقد قدر حجم الأموال الأمريكية التى تم ضخها إلى هذه البلدان لشراء أصول مالية، خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤ بنحو(٣٨٤٠) مليار دولار، كما يبين من الجدول رقم(٤). ولكى تأتى هذه السياسة أكلها تعمد الدولة إلى سحب رؤوس الأموال فى لحظة معينة،

(١٥٥) د. محمد الأمين شربى، د. علاوى محمد لحسن، " الحمائية الجديدة، المرجع السابق، ص ٢١٥.

فتتحول حرب العملات إلى حرب اقتصادية شاملة على نحو ماحدث فى أزمة النمورالأسيوية عام ١٩٩٨[١٥٦].

(١٥٦) جيمس ريكاردز، حروب العملات، المرجع السابق، ص١٨٢.

جدول(٤) : تدفقات رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الصاعدة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ (مليار دولار)

السنة	كمية التدفقات الشهرية	كمية التدفقات السنوية
٢٠٠٨	٣٠	٣٦٠
٢٠٠٩	٣٠	٣٦٠
٢٠٢٠	٣٠	٣٦٠
٢٠١١	٤٠	٤٨٠
٢٠١٢	٤٠	٤٨٠
٢٠١٣	٨٥	١٠٢٠
٢٠١٤	٦٥	٧٨٠

المصدر: معن خالد، حرب العملات الدولية ....، مرجع سبق ذكره.

يتضح من الجدول السابق، أن الولايات المتحدة الأمريكية ضخت خلال سبع سنوات(٢٠٠٨-٢٠١٤) نحو(٣٨٤٠) مليار دولار لشراء أصول مالية فى الصين والهند وروسيا والبرازيل، وبمعدل بلغ ٣٠ مليار دولار فى الشهر خلال الأعوام الثلاثة الأولى، تزايد إلى ٤٠ مليار دولار شهريا خلال العامين ٢٠١١و٢٠١٢، إلى أن بلغ ٨٥ مليار دولار شهريا عام ٢٠١٣، ثم تراجع إلى ٦٥ مليار دولار شهريا عام ٢٠١٤. وربما كانت لحظة التراجع هى صافرة إنذارلخروج رؤوس الأموال من الاقتصادات الصاعدة، لتكتمل ملامح الحرب المالية، فبعد أن أفقدت الأموال الساخنة صادرات البلدان الصاعدة قدرتها على المنافسة فى السوق الأمريكى، أدى خروج رؤوس الأموال من اقتصادات الصاعدة إلى تدهور قيم عملات هذه البلدان ، لتكتمل حلقات حرب العملات. ويوضح الجدول (رقم ٥) حجم الخسائر التى لحقت بعملات بعض البلدان الصاعدة على أثر هروب رؤوس الأموال منها عام ٢٠١٣.

جدول(٥) خسارة عملات بعض الدول الصاعدة مقابل الدولار(%) عام ٢٠١٣

الدولة	معدل تراجع العملة
البرازيل	-١٦
الهند	-٣,٤
روسيا	-٤,٧
تركيا	-٧,٩
أنونيسيا	-٢٠
الصين	+٨,٥٠

المصدر: معن خالد، المرجع السابق.

ويتضح من الجدول السابق، أن عملات البلدان الصاعدة التى تعرضت لحرب عملات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، منيت بخسائر كبيرة تراوحت ما بين ٣,٤ % إلى ٢٠% من قيمتها، وكانت العملة الإندونيسية أكبر الخاسرين، حيث انخفضت قيمتها بنسبة ٢٠% عن قيمتها السابقة، تليها العملة البرازيلية بنسبة ١٦%، وعملات كل من تركيا وروسيا والهند بنسبة ٧,٩% و ٤,٧% و ٣,٤% على التوالى.

لكن، لوحظ أن العملة الصينية كانت أكثر قدرة على الصمود، لوجود تدابير قانونية تحول دون خروج رؤوس الأموال. واستطاعت الصين أن تمارس حرب عملات وأن تحافظ فى الوقت ذاته على القدرة التنافسية لصادراتها إلى السوق الأمريكى، مستفيدة من انخفاض تكاليف الإنتاج. وكان ذلك سببا فى اتساع فجوة الفائض التجارى لصالح الصين، واستمرار الصراع التجارى الأمريكى الصينى. مما دفع الرئيس الأمريكى(دونالد ترامب) للتصريح بأن الصين مسئولة عن نصف عجز الميزان التجارى الأمريكى، وعلى أثر ذلك عمدت الإدارة الأمريكية إلى توسيع نطاق الرسوم الجمركية لتشمل ٤٧% من واردات أمريكا من السلع الصينية، وتم رفع الرسوم الجمركية على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية(تبلغ ٢٠٠ مليار دولار) من ١٠% إلى ٢٥%، وبالمقابل تفرض الصين رسوما جمركية على ٩١% من وارداتها من المنتجات الأمريكية، وترتفع هذه الرسوم أحيانا لدرجة كبيرة، حيث تصل التعريفة الجمركية الصينية على وارداتها من السيارات الأمريكية نحو ٤٠%

مقارنة ب ١٥% فقط بالنسبة لوارداتها من الدول الأخرى[١٥٧]. ويبين الجدول التالى التبادل التجارى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بحسب إحصاءات عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٦): التجارة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٨

صادرات الصين		صادرات الولايات المتحدة الأمريكية	
البيان	القيمة	البيان	القيمة
مواد كيميائية	٢١,٤	مواد كيميائية	١٦,٢
أجهزة كمبيوتر	١٨٦,٥	أجهزة كمبيوتر	١٧,٩
معدات كهربائية	٤٩,٩	معدات كهربائية	٣,٤
نقل	٢١,٧	نقل	٢٧,٨
معادن مصنعة	٢٦,٥	نفايات خردة	٣و٥
أليات	٣٨,٧	أليات	١١,١
ملابس	٢٩,٨	محاصيل زراعية	٥,٩
مفروشات	٢٥,٨	نفط وغاز	٧,١
تصنيع متفرقات	٤٠,٢	تصنيع ومتفرقات	٣,٧
بلاستيك وجلود ومنتجات المطاط	٤٤	-----	------
منتجات أخرى	٥٤,٥	منتجات أخرى	٢٣,٧
الإجمالى	٥٣٩	الإجمالى	١٢٠,٣

المصدر : جريدة الاقتصادية (السعودية)،" أمريكا : الصين مسئولة عن نصف عجز ميزاننا التجارى"، الطبعة الدولية، النسخة الالكترونية، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٩. متاح على الرابط التالى:

يتضح من الجدول السابق(الجدول رقم٦) استمرارالعجز التجارى الأمريكى مع الصين بحسب إحصاءات عام ٢٠١٨، ليصل إلى نحو ٤١٨,٧ مليار دولار، حيث تبلغ صادرات الصين للولايات

(١٥٧) د. ماجدة شاهين،" الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة شئون عربية، (تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة) العدد ١٧٧، ١٣ مارس ٢٠١٩، ص٦. متاح على الرابط التالى:
https://arabaffairsonline.com/category/international-political/

المتحدة الأمريكية نحو ٥٣٩ مليارىدولار، فى حين لا تكاد تتجاوز الصادرات الأمريكية إلى الصين حاجز١٢٠مليار دولار. ويأتى فى صدارة الواردات الأمريكية من الصين أجهزة الكمبيوتر بمبلغ ١٨٦,٥ مليار دولار، يليها المعدات الكهربائية بمبلغ ٤٩,٩ مليار دولار، ومنتجات البلاستيك والجلود والمطاط بمبلغ ٤٠ مليار دولار، كما تضمنت قائمة الصادرات الصينية الى السوق الأمريكى منتجات أساسية ومهمة مثل الملابس والمفروشات ووسائل النقل والمعادن المصنعة وخلافه.

واللافت أنه تحت تأثير العجز المزمن فى ميزان التجارة الأمريكى مع الصين، أعلن الرئيس الأمريكى فى أوائل مايو ٢٠١٩، اعتزامه زيادة الرسوم على الواردات من الصين، وبالمقابل أعلن بنك الشعب الصينى(أن السياسة النقدية الصينية تملك مجالا واسعا للرد، وأدواتنا فيما يخص السياسة النقدية غنية)، وبالفعل وبعد ساعات من تصريحات الرئيس الأمريكى، خفض بنك الشعب الصينى قيمة الاحتياطات التى يتعين على بعض البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم الاحتفاظ بها، مما يتيح فرص أكبرلإقراض الشركات الصينية [١٥٨] .

ميكانيزم حرب العملات وعدوى النزعات الحمائية :

تشير التجارب الدولية إلى أنه فى صميم كل حرب عملات محنة داخلية تحركها[١٥٩]. وكما تشير الأدبيات الاقتصادية فإن الركائز الرئيسة لنمو الناتج المحلى الاجمالى هى الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى وصافى الصادرات $GDP=C+I+G+(X-IM)$. وعندما تزيد نسبة البطالة وينخفض الاستهلاك سيواجه الاقتصاد صعوبة فى الاستثمار. وفى ظل محددات التوسع فى الإنفاق الحكومى، وخاصة الطاقة الضريبية ومقدرة الحكومة على الاقتراض، وفى ظل مخاطراللجوء إلى أساليب تمويل تضخمية، يبقى الطريق الوحيد للدفع بعجلة النمو هو صافى الصادرات[١٦٠]، ويكون تعزيز الصادرات من خلال خفض قيمة العملة هوالملاذ الأخير للنمو ولخلق فرص العمل وزيادة الأرباح.

([١٥٨]) د. ماجدة شاهين، المرجع السابق.

([١٥٩]) جيمس ريكاردز، حروب العملات، المرجع اسابق، ص٦٠.

([١٦٠]) Paul A.Samuelson and William Nordhaus, Op.,Cit., p.٤٥١.

ووفق آلية الخفض التنافسى لقيم العملات[١٦١]، نفترض أن سيارة أمريكية سعرت بالدولار بقيمة ثلاثين ألفا، ولنفترض أن الدولار الواحد يوازى ١,٥٠ يوان صينى، فمعنى ذلك أن سعرالسيارة الأمريكية باليوان يساوى (٤٥ ألفا). ولنفترض أن الدولار انخفض سعره وأصبح يوازى ١,١٠ يوان، فمعنى ذلك أن ثمن السيارة الأمريكية يصبح (٣٣ألفا) بالعملة الصينية (اليوان).

مفاد ذلك، أن انخفاض سعر الدولار أمام اليوان ترتب عليه انخفاض سعر السيارة الأمريكية من (٤٥ الف يوان) إلى (٣٣ ألف يوان). وبالتالى أصبح سعر السيارة الأمريكية أكثر جاذبية للمستهلك الصينى، ولم يخسر المصنع الأمريكى لأن ثمن السيارة فى الحالتين هو(٣٠ ألف دولار). وبالمقابل يستطيع المصنع الأمريكى بيع عدد أكبر من السيارات فى السوق الصينى، ومن شأن ذلك زيادة الناتج المحلى الأمريكى وخلق فرص عمل جديدة فى أمريكا لمواكبة الطلب الصينى المتزايد على السيارات الأمريكية.

لكن فى حرب العملات لا تقف الأمورعند هذا الحد، فالمحارب المالى غالبا ما يواجه قانون العواقب غير المقصودة، فمن الممكن أن يؤدى زيادة الطلب على اليوان الصينى إلى رفع سعره، وحدوث موجات تضخمية تلحق الضرر بالاقتصاد الصينى، خاصة إذا ارتفعت الأسعار المحلية بمقدار أكبر أو مساو لمعدل التخفيض[١٦٢]. وقد تقوم الصين بعمليات خفض تنافسى تكون بمثابة الرد على الفعل بمثله. وغالبا ما تكون عمليات الخفض التنافسى لقيم العملات غير حاسمة، إذ يكسب كل طرف هامشا وقتيا دون أن يسلم أى من الأطراف للأخر بفوز نهائى. وقد يتخذ التنافس

([١٦١]) جيمس ريكاردز، حروب العملات، المرجع اسابق ، ص٦١.

([١٦٢]) يشير شرط(مارشال– ليرنر) إلى أن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدى إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات فى البلد المعنى إذا كانت مرونة كل من الطلب على الصادرات والواردات للبلد المعنى أكبر من الواحد الصحيح. ومعنى ذلك أنه على الرغم من أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدى إلى زيادة لا بأس بها فى الصادرات، فإن هناك قيدان يجب أخذهما فى الاعتبار، **أولهما** مرتبط بالمرونة، **وثانيهما** يعتمد على القدرة الاستيعابية(كفاية الفائض الممكن تصديره). (أنظر: فرانسيس جيرونيلام، " الاقتصاد الدولى"، المرجع السابق، ١٧٦).

– فقد سبق أن فرض الرئيس الأمريكى نيكسون فى أوائل السبعينات رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة الامريكية من الحديد الصلب من أوربا واليابان، وعلى أثر ذلك، ارتفعت أسعار الصلب فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣% مما أضر بالصناعة وفرص العمل والمستهلك الأمريكى، مما اضطر الادارة الأمريكية إلى إلغائها فى غضون سنة واحدة. وتكرر نفس السيناريو الفاشل عام ٢٠٠٢، عندما حاول جورج بوش الابن، اتباع نفس الاجراءات واضطر للعدول عنها فى غضون سنة واحدة ولنفس الأسباب(د. ماجدة شاهين، المرجع السابق)

أشكال حمائية، كالرسوم والقيود الكمية أوغيرها من الحواجز أمام التجارة الحرة،وقد تصل العقوبات التجارية إلى حد الحظر أحيانا[١٦٣]. وقد تتجاوزالمنافسة التجارية حدود التجارة فى أحايين أخرى[١٦٤].

وعليه يمكن اعتبارسياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات أو ما أصبح يعرف بحرب العملات من أدوات الحمائية التجارية الجديدة، وتعتبر حرب العملات التى يخوضها بلد ضد أخر عن طريق الخفض أوالرفع التنافسى لقيمة العملة واحدة من أكثر النتائج تأثيرا على الاقتصاد الدولى، لتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية لاقتصادات الدول، سواء فيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، أوالاحتياطات الدولية وموازين المدفوعات، كما أن له تأثير على نمو وكفاءة المشروعات والعمالة داخل الدولة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التقييم غير الحقيقى للعملات الوطنية يؤثر سلبا على مسار عملية التحرير التجارى، ويقلص فرص الحصول على المكاسب الناجمة عن عمليات التبادل التجارى الدولى[١٦٥] ، ويلحق الضرر بالأهداف الانمائية العالمية.

(هـ) المعونات الدولية كأداة للتنافس الاقتصادى الدولى:

تم وضع اللبنة الأولى لنظام المعونات الدولية عام ١٩٤٥، عندما أوجز الرئيس الأمريكى روزفلت فى خطاب تنصيبه ما رأه أحد الدروس المهمة من الحرب العالمية الثانية " لقد تعلمنا أنه لا

---

(١٦٣) اضطر **المحارب المالى** الصينى إلى وقف تصدير ما يعرف بالعناصر الأرضية النادرة (معادن نادرة تنتجها الصين وتدخل فى صناعة السيارات والاكترونيات اليابانية) إلى اليابان، وردت اليابان بخفض مفاجىء في قيمة الين الياباني، وتراجع الين بمعدل ٣% فى ثلاثة أيام مقابل اليوان الصينى، استطاعت اليابان بخفض العملة أن تلحق ضررا بالصادرات الصينية إلى اليابان لصالح منتجات من أندونيسيا وفيتنام، استمر الوضع أسابيع قليلة، لكن سرعان ما استوعب الطرفان الدرس، لتفادى نتائج أكثر سوءا(جيمس ريكاردز، حرب العملات، المرجع السابق ، ص٦٢-٦٥).

(١٦٤) جدير بالذكر أن الصراع الامريكى الصينى، لا يخلو من مناوشات، حتى على مستوى الرئاسة، فبعد شهور من تولى الرئيس الأمريكى(دونالد ترامب) مقاليد الحكم إعتبر مشكلة الميزان التجارى مع الصين، واحدة من أهم صفقاته، وأنه سوف يكون الفائز فى النهاية، وفى مؤتمر قمة البريكس ٢٠١٨ فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، شن الرئيس الصينى(Jinping Xi) هجوما على الولايات المتحدة الأمريكية، وتنبأ بأن السنوات القادمة ستشهد إعادة تشكيل جذرى للنظام التجارى العالمى. (د. ماجدة شاهين، المرجع السابق)، (الاقتصادية، المرجع السابق).

(١٦٥) Mark S. Coplovitch and Jon. C Pevehouse, "Currency wars" by other means? Exchange rate and GATT/WTO, Dispute Initiation, University of Wisconsin Madison, ٢٠١٠. (https://www.researchgate.net/)

يمكننا العيش فى سلام بمفردنا"[١٦٦]. وتوجد طريقتان لتدفق المساعدات الخارجية: ١- تدفقات بين الحكومات أو بين أجهزة تابعة للحكومات(التدفقات ثنائية الجانب) ٢- تدفقات عن طريق مؤسسات متعددة الأطراف كالبنك الدولى(التدفقات متعددة الأطراف). وتتعدد دوافع المساعدات الخارجية التى قد تكون سياسية وعسكرية واقتصادية وانسانية، وتختلف قوة الدوافع وتعددها باختلاف المانح والمستفيد وباختلاف الوقت[١٦٧]. هذا، وقد أوجدت رغبة البلدان المانحة فى حماية مصالحها التجارية باستخدام المعونات الاقتصادية كأسلوب للتنافس الاقتصادى الدولى، من خلال آلية الاعتمادات المختلطة Mixed Credits، ويراد بها فى الغالب تركيب يجمع بين المساعدة والاعتمادات التجارية الحكومية(أوالمضمونة من قبل الحكومة) وتستهدف فى الأساس تمويل صادرات معينة من البلد المقرض[١٦٨]. وآلية ربط المساعدات Tying of aids، وتستطيع البلدان المانحة من خلالها تغليب الأهداف الاستراتيجية على الأهداف الانمائية[١٦٩].

وفى بداية الخمسينات بدأت دول أوربية عديدة بفتح برامج تنموية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة لمساعدتها، وما لبثت أن انضمت بلدان الكتلة الشرقية إلى مجال التنافس فى تقديم المساعدات الخارجية باعتبارها آلية إدارة الصراع على مناطق النفوذ فى إطار الحرب الباردة[١٧٠].

وفى بداية الخمسينات من القرن الماضى، كان رفع شعار"معونة بلا شروط" من أهم الطقوس التى تحكم العلاقة بين مانحى المعونة ومتلقيها، ومع اندلاع أزمة المديونية الخارجية فى أوائل الثمانينات، لم تعد هيئات التمويل الدولية تعير مبدأ "اللامشروطية" اهتماما، وبدت البلاد المتلقية للمعونة أقل قدرة على التمسك بمبدأ عدم المشروطية. واستخدمت المشروطية كآلية لفرض سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين فى مجالات الحد من الإنفاق العام وبيع المشروعات المملوكة

([١٦٦]) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، الفصل الثالث بعنوان :" المعونة فى القرن الواحد والعشرين "، ص٧٩.

([١٦٧]) Jaris,J.C.Voorhoeve, “trends in official development aid”,(Finance and Development}), June١٩٧٧,p.١٠-١٤.

([١٦٨]) فرانسيس جيرونيلام، المرجع السابق، ٤١٥.

([١٦٩]) فرانسيس جيرونيلام، المرجع السابق، ٤١٦.

(١٧٠) نجم الدين عبدالله حمودى، العلاقات البينية العربية والدولية، مذكرات ودراسات دبلوماسية وسياسية، الامارت العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص ١٤٠-١٤١.

للدولة وتحرير سعر صرف العملات وغيرها من السياسات التى بموجبها مارست هيئات التمويل الدولية على البلدان المتلقية للمعونات ما يشبه سلطة التأديب[١٧١].

وبانتهاء زمن توازن القوى القائم علي البعد الأيديولوجى، وتنامي دور العامل الاقتصادى والتكنولوجى في العلاقات الدولية، تراجع دور حسابات الجغرافيا السياسية، وانتقل مفهوم توازن القوى من الاعتماد الكلى علي القوة العسكرية إلي توازن قائم علي وسائل أكثر ليونة وأشد تأثيرا، وبات من وسائل التأثير فى زمن ما بعد الحرب الباردة، التحكم في التكنولوجيا، اتفاقات الشراكة الاقتصادية، الالتزام بالقيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية. وهنا يأتي دور نظام المعونة الدولية وفي القلب منه مؤسسات بريتون وودز، كحلقة وسط تعكس تأثيرات النسق الدولي علي نظم الحكم في الدول المتلقية للمعونة[١٧٢]، وبحسب تعبير (ستيفن كراسنر)، يلعب نظام المعونة الدولية دورا أشبه بالعدسة المحدبة Converging Lens التي تقوم بتركيز وتجميع المؤثرات الصادرة من البيئة الدولية تجاه الدول المتلقية للمعونة[١٧٣].

وفضلا عن فكرة العدسة المحدبة والتي تعكس عدم تكافؤ العلاقة بين المانحين ومتلقي المعونة، وتفترض عدم حيادية مؤسسات التمويل، فإن نظام ما بعد المشروطية Post–Conditionality الذي تبنته مؤسسات التمويل الدولية مؤخرا، قد تخلي عن فكرة فرض التحولات من الخارج (المشروطية)، ويطرح مفهوم الامتلاك، حيث تتبنى البلدان النامية سياسات مصممة داخليا، من خلال فاعلين داخليين[١٧٤]. وربما يفسر ذلك ظاهرة الصراعات الداخلية بين الجماعات والأفراد داخل الدولة الواحدة، فتشير الإحصاءات إلى أن من بين ٦١ صراعا شهدها العقد التاسع من القرن العشرين، كان من بينها ٥٨ صراعا داخليا، أى ما يمثل ٩٥% من إجمالى الصراعات خلال هذه

---

(١٧١) محمود محمد الدمرداش، "الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام"، رسالة دكتوراه مقدم لكلية الحقوق بجامعة القاهرة– فرع بنى سويف، ١٩٩٩ ص ١٢٩، ص ١٤٣–١٤٤.

(١٧٢) أنظر: د.هناء عبيد،" ما بعد المشروطية : تأثير النظام الاقتصادى العالمى في مراحل التحول الديموقراطي" ، مجلة السياسة الدولية، ضمن منشورات الأعداد التاريخية لمجلة السياسة الدولية. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٥ ، من خلال الرابط التالي : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢١٥٥٦٢&eid=١٣٩٠

(١٧٣) أنظر:

Stephen Krasner, "Structural causes and regime consequences: Regimes as intervening variables ", International Organization, special issue, Vol. ٣٦, no.٢, spring ١٩٨٢, p.١٨٥.

(١٧٤) أنظر: د.هناء عبيد، المرجع السابق.

الفترة تقريبا، وكان٩٠% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين ومعظمهم من النساء والأطفال[١٧٥].

هكذا، يبدو جليا أن موازين القوى الجديدة فى زمن ما بعد الحرب الباردة، وفى ظل تنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية، تكرس علاقة التبعية الاقتصادية والتهميش علي المستويين الخارجى والداخلى. فدول الأطرف تلعب دورا محددا وفق النسق الدولى ولخدمة مصالح رأس المال العالمى، ودول المركز تعمل علي توحيد مصالح الطبقات الرأسمالية عبر البلدان المختلفة في مجتمعاتها المحلية، لضمان فاعليين داخليين، يكونون بمثابة أدوات تأثير ناعمة، لتحقيق مصالح الفاعليين الدوليين. وربما لا يكون من قبيل المصادفة أن طغت حسابات الحرب علي الارهاب علي دوافع دعم الديموقراطية في نظام المعونة الدولى، لتضمن الدول المهيمنة في النظام العالمي الجديد تأمين ولاء ومساعدة الأنظمة الاقليمية، وخاصة المحورية في حربها علي الإرهاب، وهو ما يعوق ممارسة أي نوع من المشروطية السياسية الفعالة ازاء تلك النظم[١٧٦].

وكان من نتيجة ذلك أنه رغم مرور أكثر من سبعين عاما على مولد نظم المعونة، مازالت نتائج مواجهة مشكلات الفقر والجوع واللامساواة دون المستوى المطلوب، كما أن ضعف الحوكمة والفساد والإخفاق فى تنفيذ السياسات التى تديم النمو الاقتصادى، تؤدى إلى انخفاض ما تحققه استثمارات المعونة من عوائد تنموية.

(و) العقوبات الاقتصادية الدولية والتنافس الاقتصادى الدولى:

تعد العقوبات الاقتصادية استخدام للأداة الاقتصادية فى شقها السلبى مقارنة بالشق الايجابى وهو المعونات الاقتصادية، وغالبا ما تهدف العقوبات الاقتصادية إلى خدمة أغراض سياسية للدول الأكثر تأثير فى المجتمع الدولى، وكلاهما يستخدم كأداة للتنافس الاقتصادى الدولى. وتعرف العقوبات الاقتصادية بأنها تعطيل العلاقات التجارية والمالية المتعارف عليها لأغراض سياسية وأمنية، وغالبا ما تشمل العقوبات الاقتصادية حظر السفر وتجميد الأصول ومنع تحويل الأموال

---

(١٧٥) أنظر: جامعة الملك عبدالعزيز،"التنمية المستدامة فى الوطن العربى: بين الواقع والمأمول"، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(١٧٦) أنظر: د. هناء عبيد ، ما بعد المشروطية .....، المرجع السابق.

وتعليق المعاملات التجارية، وتعد العقوبات الاقتصادية ضد العراق(١٩٧٩-١٩٩٠) من أكثر العقوبات شمولا فى التاريخ الاقتصادى الحديث[١٧٧].

وتشير التجارب الدولية إلى فشل العقوبات الاقتصادية الدولية فى تحقيق أهدافها المعلنة، ففى الحالة العراقية مثلا ظل النظام قويا وألحقت العقوبات أضرار كارثية بالبنية التحتية للدولة خاصة فى قطاعى التعليم والصحة، وأدت إلى حرمان المدنيين من الغذاء والدواء، ولم يكن للإغاثة الإنسانية دورفعال فى إنقاذ كثير من الأرواح، حيث تذرعت الحكومة بالسيادة الوطنية لمنع كثير من المنظمات غير الحكومية من تقديم بعض الإعانات[١٧٨].

مفاد ما تقدم، أن الأداة الاقتصادية بشقيها الإيجابى (المعونات) والسلبى (العقوبات)، قد خلفت إدراكا متزايدا بأن السياسات التنموية للدول والجهات المانحة والمانعة، وكذا الرؤى أحادية الجانب للبلدان الكبرى المهيمنة، تلحق أضرارا بالتعايش السلمى على المستوى الدولى وفى إطار البلد الواحد، وهو ما يتطلب إيجاد نموذج تنمية يستوعب الخصوصية المحلية، ويؤكد على أهمية إيجاد تشارك وتفاعل بين طرفى المعادلة فى إطار برامج المساعدات الدولية.

---

(١٧٧) أنظر: صلاح الدين حمد، "أثر الدبلوماسية الاقتصادية فى التنمية الاقتصادية : سوريا نموذجا"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٥،ص ٩٣.

(١٧٨) د. صلاح الدين حمد، المرجع السابق، ص٩٣-٩٧.

المبحث الثالث

التعايش السلمى وأهدافه الاقتصادية

يعد التعايش السلمى مدخلا مهما للحفاظ على البيئة من الأجل البقاء والاستمرار، كما أن للتعايش السلمى دورا مهما فى الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الرخاء، من خلال آلية الاعتماد المتبادل وعدم الاستخدام الجائر للموارد. وفيما يلى نبين مفهوم التعايش السلمى وأهدافه من منظور اقتصادى، ثم نوضح انعكاساته على التجارة والتنمية الشاملتين.

أولا : ماهية التعايش السلمى :

التعايش لغة هوالحياة والبقاء، ويعنى الاشتراك فى الحياة،أى عاش بعضهم مع بعض، ويحمل دلالة التوافق وعدم الاستغناء([١٧٩]). وسيرا على المعنى اللغوى تكون كلمة(السلمى) وصف مؤكد لطبيعة التعايش. وقد ساد مصطلح التعايش السلمى قديما فى المجال الاجتماعى للتعبير عن أهمية التعايش بين الأفراد والمجموعات القبلية، وانتقل إلى المجال السياسى فى ظل الدولة الحديثة القائمة على التنوع الدينى والإثنى([١٨٠])، ثم صار مطلبا دوليا فى ظل الصراعات الناتجة عن التنافس على أماكن النفوذ وتنامى دور العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية([١٨١]).

وللتعايش أصل دينى ينبع من فلسفة الشرائع السماوية فى تحقيق العدل والمساواة وإشاعة روح المحبة والتسامح بين الناس، وقد جعل الإسلام التعايش فى مقدمة مقاصده، فقال تعالى

---

[١٧٩] – قال الخليل: (العيش والحياة والمعيشة اسم لما يعاش به، وكل شيء يعاش به أو فيه فهو معاش كالمأكل والمشرب والدخل، وقال تعالى فى محكم التنزيل "وجعلنا النهار معاشا " (سورة النبأ: الأية١١). أى ملتمس للعيش. والتعيش تكلف أسباب العيشة، وعايشه عاش معه، وأعاشه جعله يعيش، وتعايشوا عاشوا على الألفة والمودة، والتعايش على وزن تفاعل.(لسان العرب لابن منظور: ٦)، (مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، طبعة دار الفكر، ٢/٦٣٩-٦٤٠).

[١٨٠] – على بن صالح السليمى،"القواعد الكبرى للتعايش السلمى من خلال القواعد الكلية"، قراءة فى ندوة : "فقه رؤية العالم والعيش فيه: المذاهب الفقهية والتجارب المعاصرة"، جريدة الوطن-سلطنة عمان، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٥(http//alwatan.com) . الرابط الأصلى للمقال: http://alwatan.com/details/٦١٥٦٠

[١٨١] – Dani Rodrick,"Peaceful coexistence", Project Syndicate,April١٠,٢٠١٩. https://www.project-syndicate.org/

(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (١٨٢).

ولا شك أن للوضع الاقتصادى وللتعاملات المالية دور كبير فى التعايش والتقارب بين أفراد المجتمع الواحد والشعوب المختلفة عموما. فقد وردت فى القرآن الكريم نصوص كثيرة لها أبعاد اقتصادية، وعندما نتأمل فى معانيها نراها تعكس الدورالاقتصادى فى تحقيق التعايش السلمى بين الناس جميعا(١٨٣). ومن بين هذه النصوص القرآنية :

(وأحل الله البيع وحرم الربا) (١٨٤) (فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) (١٨٥) (وءاتوهم من مال الله الذى أتاكم) (١٨٦) (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا) (١٨٧) (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا) (١٨٨) (والأرض وضعها للأنام) (١٨٩).

وفى السنة النبوية المشرفة مواضع كثيرة تتحدث عن الجانب الاقتصادى، وتأخذ كذلك حق العموم والشمول. وفى قوله صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحد من طعام قط خير من أن يأكل من عمل يده، وأن نبى الله داوود كان يأكل من عمل يده) (١٩٠) ربط للاستهلاك بالعمل، ودعوة للناس كافة للعمل وإعمار الأرض والعيش بسلام، غير مفرق فى ذلك بين مسلم وغير مسلم.

وترجع النشأة الحديثة لاصطلاح التعايش السلمى إلى مجال العلاقات الدولية، وتحديدا مع ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى الاشتراكى فى بدايات النصف الثانى من القرن العشرين. وقد دعى إليها لينين فى وقت مبكر عام ١٩١٧، حينما أدرك أن التحول إلى الاشتراكية

---

١٨٢ – سورة الحجرات، الآية :١٣ .

١٨٣ – د. صبحى أفندى الكبيسى، " الوسائل الاقتصادية فى التعايش مع غير المسلمين فى الفقه الإسلامى"، مجلة مداد الآدب، كلية الآداب– الآداب– الجامعة العراقية، العدد الثالث، ٢٠١١ ص٣١٨. متاح على الرابط التالى : http://www.midad.edu.iq/١٧٨

١٨٤ – سورة البقرة، الآية : ٢٧٥.

١٨٥ – سورة المعارج الأية : ٢٤–٢٥.

١٨٦ – سورة النور، الآية : ٣٣.

١٨٧ – سورة البقرة، الآية : ٢٩.

١٨٨ - سورة الجاثية الآية : ١٣.

١٨٩ – سورة الرحمن الآية : ١٠.

١٩٠– صحيح البخارى، باب كسب الرجل وعمله بيده، الحديث رقم: ١٩٦٦.

فى المجتمعات الرأسمالية يحتاج إلى وقت طويل الآمد، ولابد من تعايش بين الأنظمة المتباينة ينتهى بانتصار الاشتراكية سلما، وبلغ الاقتناع بفكرة التعايش ذروته بين المعسكرين الشرقى والغربى بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة فترة حكم (نيكيتا خروتشوف / ريتشارد نيكسون)، وإن اختلفت رؤية كل منهما لمسوغاته ومضمونه([١٩١]).

وتتعدد المفاهيم الحديثة للتعايش السلمى، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات فى تعريف التعايش، كما يلى([١٩٢]):

المستوى الأول: سياسى أيديولوجى، يهدف إلى ترويض الخلاف والعمل على احتوائه، أو إدارة الصراع بما يفتح قنوات التواصل والتعامل الذى تقتضيه ضرورات المصالح المتباينة، وهو النموذج الذى ساد بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى فى مرحلة الحرب الباردة على نحو ما سبق بيانه([١٩٣])، على اعتبار أن كلفة الحرب ستتجاوز كل الفوائد التى يمكن تصورها ([١٩٤]). وربما يكون هذا ما قصده (هيوكيتسكل – زعيم حزب العمال البريطانى–) في كتابه "التعايش السلمى والخطر الذي ينتابه"، عندما عرف مرحلة التعايش بأنها: "مناورة خالصة، وهي ظاهرة مؤقتة، قد تقتضي تحوير السياسة بوقف القتال، وتخفيف الضغط"[(١٩٥)]. واعتبرها (هنرى كيسنجر) عملية تكتيكية لا

---

[١٩١] – راجع: هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص ٦٧–٦٨.

[١٩٢] – د.عثمان بن عبدالعزيز التويجرى، " الاسلام والتعايش مع الأديان فى أفق القرن الحادى والعشرين"، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، على الموقع التالى:http://www.jeunessearabe.info/ ، الرابط الاكترونى للمقال : http://www.jeunessearabe.info/IMG/taayouch.pdf

– عبدالله بن موسى يلكوى، " التعايش: دراسة نقدية فى ضوء الإسلام"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الدراسات الاسلامية، جامعة العلوم والتكنولوجيا- صنعاء ، اليمن، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٠ ، المتن والهامش رقم ٥٢.

[١٩٣]– برتراند راسل، "العقل والمادة"، ترجمة أحمد الشريف، مكتبة المتبني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص٣٢١.

[١٩٤]– ريتشارد نيكسون، "السلام الحقيقى"، ترجمة: رياض الطباع، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق–سوريا ،١٩٨٥، ص١٥.

([١٩٥]) نقلا عن: أبو زيد بن محمد مكى، " الحوار بين الأديان حقيقته وأنواعه"، موقع القلم: www.alqlam.com

ينبغى أن ترتكز فقط على النوايا الطيبة([١٩٦])، وكما أضاف(ريتشارد نيكسون) أن انهيار الشيوعية وانتصار الديموقراطية لايعنيان إنتهاء المنافسة الاقتصادية([١٩٧]).

المستوى الثانى: دينى ثقافى حضارى، ويشمل تحديدا معنى التعايش الدينى أوالتعايش الحضارى، سواء على المستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد، أو على مستوى الشعوب والمجتمعات الإنسانية. وفى هذا السياق يعرف التعايش بأنه القبول بالأخر المختلف أيديولوجيا ودينيا وعرقيا.

المستوى الثالث: اقتصادى، يرمز إلى علاقات التعاون بين الشعوب والحكومات بما له صلة بالمصالح الاقتصادية والتجارية، وبما يحقق البقاء والنمو الشامل والمستدام.

وربما يرتبط التعايش السلمى من زاوية اقتصادية بالجهود الدولية ([١٩٨]) الرامية إلى ترسيخ مفهوم التنمية القائم على نهج حقوق الإنسان Rights- Based Approach to Devepolment"، منذ إعلان الحق فى التنمية الصادرعن الأمم المتحدة عام ١٩٨٦، مرورا بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وأجندة التنمية العالمية الجديدة لما بعد ٢٠١٥، والتى يطلق عليها اسم" إحداث تحول جديد فى عالمنا: أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، فضلا عن الرؤى الداعية إلى حماية البيئة والمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، وهذا ما أكدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) حينما حثت على ضرورة تعايش الأجيال الحاضرة مع أجيال المستقبل في ظل أجواء يسودها السلام والأمان واحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، وترى أن على الأجيال الحاضرة تجنيب أجيال المستقبل المعاناة الناجمة عن الحروب من خلال الحيلولة دون تعرضهم للأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة ووضع الصيغ المناسبة التي تحد من استخدام الأسلحة ضد المبادئ الإنسانية([١٩٩]).

([١٩٦]) هنرى كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص١٨٥.

([١٩٧]) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة: التحديدات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة، ترجمة أحمد مراد، دار الهلال، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ١٢-١٦.

([١٩٨]) فى تفصيل أوفى للجهود الدولية لترسيخ مفهوم التنمية القائم على نهج حقوق الإنسان، أنظر: د. محمود محمد الدمرداش، سياسات تمكين المرأة وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مجلة مصر المعاصرة، العددان٤٩٩-٥٠٠، يوليو-أكتوبر ٢٠١٠، ص ٥٣٩.

([١٩٩]) عدنان نصراوين، "اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر"، مطبعة الدستور التجارية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٥-٦.

ثانيا : التعايش الاقتصادى السلمى وأهدافه:

من وجهة نظر اقتصادية، يمكن تعريف مصطلح (التعايش السلمى) بأنه قيام التعاون والاعتماد المتبادل بين دول العالم، استنادا إلى فلسفة مقتضاها استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق أقصى قدرمن الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلة، وعلى أساسٍ الحق فى التنمية الشاملة والمستدامة وبما يضمن كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية.

ويتطلب التعايش الاقتصادى السلمى رؤية موحدة مبنية على عملية تعاون دولى فى عالم شديد التنافسية، وتستند هذه الرؤية على ثلاثة عناصر رئيسية، هى :

- التعامل السوى والسليم مع البيئة ومواردها من أجل البقاء والاستمرار.
- تضامن خاص بالحاضر، ويتطلب مواجهة الفقر فى الوقت الحالى وتحسين جودة الحياة للجميع.
- تضامن على المدى الطويل، وهو تضامن عبر الأجيال يتطلب الحماية والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على ضرورة التعاون الدولى الفعال وتقاسم الأعباء والفوائد لحماية ما هو شائع عالميا والسلع العامة العالمية بما فى ذلك التكنولوجيا والابتكار وتحسين قاعدة المعارف العالمية([٢٠٠]).

الأهداف الاقتصادية للتعايش السلمى:

من خلال اسقاط مفهوم التنمية الشاملة المستدامة على مفهوم التعايش السلمى يمكن تحديد الأهداف الاقتصادية للتعايش السلمى على النحو التالى :

- القضاء على الفقر والجوع وتحسين دخول الفئات الأكثر فقرا.
- تحقيق هدف التعليم الجيد، وتشجيع فرص التعلم لمدى الحياة للجميع.

---

[٢٠٠] – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دور التكنولوجيا والابتكار فى التنمية الصناعية، الأمم المتحدة ٢٠١٦، ص ١٠.

- تحسين الصحة العامة والحد من وفيات الأطفال ومكافحة أمراض نقص المناعة البشرية.
- تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من كافة أشكال التمييز وعدم المساواة.
- إقامة مجتمعات عادلة وسلمية وآمنة.

- **كفالة الاستدامة البيئية،** وتكامل مبادىء التنمية المستدامة والتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وتمثل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، الهدف رقم (٩) من أهداف التنمية المستدامة، والذى أدرج ضمن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ويعمل على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من خلال مجموعة أهداف فرعية تهدف إلى الإرتقاء بحصة الصناعة من العمالة والناتج الإجمالى، إضافة إلى دمج المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات الصغيرة فى نطاق المشروعات وضمن سلاسل القيمة، فضلا عن تحسين البنية التحتية والمشروعات الأكثر كفاءة فى استخدام الموارد، واستخدام الوسائل التكنولوجية والعمليات الصناعية النظيفة والصديقة للبيئة، وتحسين القدرات التكنولوجية ودعم البحث العلمى والحث على الإبداع والابتكار([٢٠١]).

- **إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية،** وذلك من خلال نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والشفافية، والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، وتفعيل دورالمساعدات الإنمائية الرسمية فى معالجة الاحتياجات الخاصة (الديون / الفقر) للبلدان الأقل نموا والنامية.

ثالثا : دوافع التعايش السلمى مع البيئة :

منذ مؤتمر قمة الأرض(ريو دى جانيرو) عام ١٩٩٢، أصبح الاهتمام بالبيئة تحديا عالميا يفرض نفسه بوضوح ويؤثرعلى التعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية الدولية، وتتمثل أهم أهداف البعد البيئى فى منع التلو ث أوالحد منه، رفع كفاءة استخدام الموارد، الحفاظ على التنوع البيولوجى وضمان سلامة الأنظمة الايكولوجية، والاهتمام بالقضايا البيئية على مستوى العالم كالتلوث والتصحر والتغيرات المناخية([٢٠٢]).

([٢٠١]) تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

([٢٠٢]) تقرير: البيئة والتنمية،الصادرعن مؤتمرالأمم المتحدة للتنمية والبيئة(ريو دى جانيروا :٣-٤ يونيه١٩٩٢)، المجلد الأول، الأمم المتحدة – نيويورك، ١٩٩٣ ص٢-٦.

ولقد أدى إدخال البعد البيئى فى مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة فى استخدام الموارد النادرة لإشباع الحاجات المتعددة، إلى مفهوم التنمية المستدامة التى تعنى بالوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة ومتطلبات الأجيال المستقبلة، مع عدم الاستخدام الجائر للموارد، كما أصبح البعد البيئى محل اعتبارفى حسابات الناتج المحلى الإجمالى (الحسابات الوطنية الخضراء)، بمعنى أن أى تحسن فى ظروف البيئة والموارد هو زيادة فى أصول الدولة، وأى إضرار بالبيئة أو نقص فى الموارد يعد زيادة فى إلتزامات الدولة ونقص فى أصولها([٢٠٣]). كما أصبحت المعايير البيئية من الشروط المعتبرة للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وبات بإمكان أى دولة منع دخول سلعة معينة إلى أسواقها لأن الدولة المصدرة لا تراعى البعد البيئى عند الإنتاج، كأن تكون السلعة ملوثة للبيئة أو ضارة بصحة الإنسان، مثال ذلك السلع المعدلة وراثيا أوالتى تستخدم مبيدات غير آمنة. أو يتم إنتاجها على أساس الاستخدام الجائر للموارد والإخلال بالتوازن البيئى كما هو الحال فى تجارة العاج القائمة على قتل الفيلة، والواردات من أسماك التونة التى لاتراعى فى صيدها الاشتراطات والمعايير البيئية المطلوبة([٢٠٤]).

وقد امتد تأثيرالبعد البيئى إلى الأمن العالمى، الذى إنتقل من مرحلة توازن القوى والتعايش القائم على الردع والردع المضاد إلى مفهوم أخر هو الأمن المشترك القائم على الأمن الحقيقى، والذى لا يمكن توافره إلا بالتنسيق والتعاون بين جميع الدول، وعلى أساس أن تعظيم الربح، سوف يعرض حتى أكثر البلدان ثراء لتهديدات غير مسبوقة نظرا لتغير المناخ والتلوث ونضوب مصادر المياه وانقراض بعض الأنواع ([٢٠٥]).

رابعا : دوافع التعايش السلمى مع التجارة الخارجية :

تفترض نظرية حرية التجارة اضطلاع نظام التجارة متعددة الأطراف، القائم على أساس الاعتماد المتبادل، بدور مهم فى تحقيق الرخاء والحد من الفقر العالمى، نظرا لأن النمو يؤدى من

([٢٠٣]) جامعة الملك عبدالعزيز،"التنمية المستدامة فى الوطن العربى...، المرجع السابق، ص٧٠.

[٢٠٤] – د. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٥٥٢.

[٢٠٥] - Jeffrey D. Sachs &Lisa Sachs, The Responsible Investor’s Guide to Climate Change, project-syndicate, JAN ٢٩, ٢٠١٥ ,(http:www, project-syndicate.org)

ناحية إلى رفع دخول الأشخاص دون حد الفقر، ومن ناحية أخرى إلى توليد إيرادات عامة للإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم، مما يساعد على الحد من الفقرأيضا([٢٠٦]).

وتستطيع السياسة التجارية فى إطاراتفاقات التجارة الحرة أن تستخدم كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكأداة للتنويع الصناعى وخلق القيمة المضافة، حيث توفر الصادرات زيادة فى دخول الفقراء والحكومات وتوفر فرص العمل، وبهذا يمكن لسياسة التجارة الحرة أن تحقق الأهداف الإنمائية العالمية، من خلال إخراج الناس من الفقر، ودعم المساواة بين الجنسين، وإقامة نظام تجارى تستطيع البلدان النامية من خلاله أن تنتزع مكاسب مهمة من النظام التجارى العالمى. وسوف يسهم كل ذلك فى التعايش السلمى داخل البلدان المختلفة، وبين الدول بعضها البعض.

يضاف إلى ذلك، دورالتجارة الخارجية الداعم للكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد، على نحو ما انتهى إليه اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أمثال (سميث) فى نظرية (الميزة المطلقة)، وريكاردو فى نظرية (الميزة النسبية) و(ميل) فى نظرية (القيم الدولية)، وما انتهى إليه (جوتفريد فون هابرلر) صاحب نظرية (تكلفة الفرصة البديلة). كذلك حبذ البعض ما يعرف بالأثر الايجابى لمضاعف التجارة الخارجية فى تنمية البلدان قليلة النمو. بالإضافة إلى مزايا التجارة الحرة المتمثلة فى نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير الوسائل المادية اللازمة للتنمية، فضلا عن الحد من عيوب الاحتكار وتحقيق مكاسب المنافسة الحرة ([٢٠٧]).

وتشيرنظرية(السوق التنافسية) إلى أن تحقيق المنافسة الفاعلة التى تدفع المنتجين إلى مستويات أكثر كفاءة فى الإنتاج، قد لا تستلزم بالضرورة وجود عدد كبير من المتعاملين فى السوق، بقدر ما تتطلب أن تكون السوق المحلية مفتوحة أمام المنافسة، وبقدر ما تكون الحواجز منخفضة أمام دخول منافسين جدد فى السوق. فالمنافسة على متاجرة السلع فى السوق تتحدد من خلال أدوات الحماية المطبقة، ومستوى هذه الحماية، وطبيعة شبكات توزيع السلع القابلة للمتاجرة([٢٠٨]).

---

٢٠٦ - Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya, Why Growth Matters: How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries (New York: Public Affairs) ٢٠١٣.

٢٠٧ - Paul A. Samuelson and William Nord haus, Op.Cit. P.٣٠٣ and etc.

٢٠٨ - William J.Baumol,"Contstsble market: An Uprissing in the theory of industry structure ",(The American economic review),Vol.٧٢,No.١,march١٩٨٢,p.١ and etc.

هذا، ويستند تحرير التجارة فى إطار اتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف، إلى فرضية أن تحرير التجارة من طرف واحد يتعرض فى الغالب إلى السياسات التجارية الحمائية التمييزية من الدول الكبرى المصدرة، التى تتميز بقوة احتكارية على جانبى الاستيراد والتصدير. كما أن هذه السياسات الحمائية التمييزية لا يمكن مواجهتها إلا فى نطاق مفاوضات متعددة الأطراف تتيح انفتاح الأسواق المحلية والأجنبية بدرجة مماثلة([٢٠٩]).

وينهض تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية على نمطين إثنين، الأول: نمط التجارة الحرة متعددة الأطراف، والثانى: نمط تحريرالتجارة فى إطارتكتل ثنائى أو إقليمى. ويتيح النمط الأول انفتاح الأسواق المحلية إلى جانب الأسواق الأجنبية بدرجة مماثلة، ويرتكز على خضوع كل أعضاء منظمة التجارة العالمية لمبادىء أساسية تهدف إلى تسهيل عملية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء، ومن ثم تعزيز قدرة الأعضاء على مقاومة الضغوط الحمائية التى قد تصدر من دولة تتمتع بقوة احتكارية فى السوق العالمى. ويتيح النمط الثانى لتحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية، تحرير التجارة الإقليمية بين عدد محدود من الدول فى إطار تكتل ثنائى أوإقليمى (PTA)، فى ضوء المادة (٢٤) من اتفاقية الجات السابق الإشارة إليها، والتى على أساسها تتحررالتجارة البينية بشكل جوهرى وغير تمييزى عملا بشرط الدولة الأولى بالرعاية، حتى لا يلحق الضرر بالدول خارج التكتل من جراء تحويل التجارة.

وبعد كثيرمن الجدل حول جدوى نموذج التجارة الخارجية متعددة الأطراف للبلدان النامية، من قبل اقتصاديين عديدين أمثال(ميردال، بريبيش، سنجر، بهاكافتى)([٢١٠])، أصبحت العلاقة بين التجارة متعددة الأطراف والنمو، وبين النمو والحد من الفقر، مقبولة على نطاق واسع.

---

[٢٠٩] – جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وافاقها فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العربية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد (١) العدد (١) ، معهد التخطيط العربى، الكويت،١٩٩٨ ص٧.

[٢١٠] – يرى(غونار ميردال و راءول بريبيش و هانس سنجر) أن البلدان التي تصدر المواد الأولية تعاني تدهورا طويل الأمد في شروط تجارتها الخارجية، وأن هذا التدهور يرجع الي :١- الفروق في مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية والمتقدمة، و من شأن ذلك أن يؤدي في المدي الطويل الي تدهور شروط التبادل التجاري لمصدري المواد الأولية. ٢- التغير التكنولوجي، حيث تؤدي الاختراعات الي الاقتصاد في استخدام المواد الخام ، وهو ما يؤدي الي هبوط أسعارها. ٣- السلطة الاحتكارية التي تتمتع بها الصادرات الصناعية بالقياس للزراعة ، تجعلها تحظى بأسعار أعلى من المنتجات الزراعية . ويضيف(جاكادش بهاكافتي) أن النمو الناتج عن التوسع في التجارة الخارجية هو نوع من النمو المفقر أوالبائسImmiserising Growth ، حيث يؤدي إلى خسارة تلحق بالدخل الحقيقي وهي خسارة تفوق المكاسب

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال التحديات تواجه نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف، فهناك قلق من أن قواعد التجارة الدولية فى إطار منظمة التجارة العالمية تهدد بتقويض السياسات البيئية الوطنية، لأنها تقيد الخيارات الوطنية وتزيد من استخدام الموارد بهدف النمو، وهناك مخاوف بشأن معايير العمل الدولية وانعكاساتها المحتملة على الميزة النسبية، بسبب ظروف العمل ومستويات الأجور والممارسات التى تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان، فضلا عن سياسات المنافسة الدولية التى تواجه إعتراضا على مجرد طرحها على جدول الأعمال للمناقشة منذ ميثاق هافانا (عام ١٩٤٨) حتى مفاوضات الدوحة(٢٠٠١-٢٠١١).

وتطرح الرغبة فى التوفيق بين هدف الفعالية المرتبط بالانفتاح الاقتصادى والقيود الحمائية التوزيعية المجتمعية فى بلد معين، تساؤلا مفاده: كيف تستجيب المجتمعات الديموقراطية للمطالب المتعارضة للمستفيدين من ارتفاع النمو، وأولئك المعارضين لأسباب أخرى، مثل العمال وجماعات الضغط الخاصة بالبيئة وغيرها؟ ولا شك أن محاولة الدولة التوفيق بين تطلعات مواطنيها والتزاماتها الدولية، ربما يطرح خيارات أخرى، تتمثل إما فى الإنخراط فى إتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف أو أن تسلك الدولة مسار ثنائيا أو إقليميا([٢١١]).

خامسا : تأثير اعتبارات البيئة على التجارة الدولية : يترتب على الالتزام بالمعاييرالبيئية زيادة فى تكلفة الإنتاج، فيرتفع سعر السلعة التى يتم إنتاجها بمراعاة كامل الاعتبارات البيئية، عن تلك التى يتم إنتاجها فى ظل إهدار تام لهذه الاعتبارات. وعند تصديرمنتجات من دولة لا تراعى الاعتبارات البيئية عند الإنتاج، إلى دولة أخرى تنتج سلعا ممثالة بمراعاة كاملة للاعتبارات البيئية، فسوف يترتب على ذلك إعطاء ميزة للدولة المصدرة على حساب دولة أخرى هى الدولة المستوردة ([٢١٢]).

وفى هذه الحالة تلجأ الدولة المستوردة إلى فرض تدابيرمضادة للإغراق البيئى Enviornmental Dumbing، كتعويض لها عن الميزة التنافسية غيرالعادلة التى حصلت عليها

التي تتحقق بسبب النمو نفسه. وفي السياق ذاته يري هارى جونسن أن ظاهرة النمو المفقر، تتضمن تخفيض الرفاهية الاجتماعية إلى مستوى أقل من المستوى الأصلى السابق على النمو.

[٢١١] – غوتام سين، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٤.

[٢١٢] – أنظر: د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٥٥٠.

الدولة المصدرة بإهدارها لاعتبارات البيئة. وقد تضطر الدولة المستوردة إلى نقل نشاطها الإنتاجى إلى دولة لا تتبع المعايير البيئية الكاملة أوما يعرف بملاذات التلوث البيئىPollution Havens، للحصول على ميزة خفض تكلفة الإنتاج. وتلجأ بعض الدول لاستخدام الاعتبارات البيئية كستار لإقامة حواجز تجارية غير تعريفية، فى وجه منتجات الدول النامية([٢١٣])، وهى الأداة التى أستخدمت مرارا ضد واردات الحاصلات الزراعية من البلدان النامية، واستخدمتها الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية بالنسبة لوارداتها من سمك التونة من المكسيك وكندا وهولندا، على نحو ما أشرنا إليه فى موضع سابق. كما قد تستخدم السياسة التجارية لخدمة أغراض البيئة، كأن تساعد التدابير المفروضة على الصادرات السلعية إلى الحفاظ على التنوع البيئى مثلا.

وفى الحقيقة أنه لا ينبغى أن يكون هناك خلاف بين النظام التجارى متعدد الأطراف وحماية البيئة، ولابد من تدابير بيئية تصلح إعوجاج الممارسات الضارة بالبيئة وبالموارد العالمية الشائعة، وبشكل مباشر، وليس بطريقة الحواجز التعريفية الانتقائية التى تلجأ اليها الدول المتقدمة فى مواجهة صادرات البلدان النامية، ولا عن طريق ألوان حربائية (الرمادى، الأزرق، الأخضر....الخ) التى تخدع عيون البلدان النامية دون أثر ملموث.

[٢١٣] – أنظر: د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ١٥٥٠– ١٥٥١.

المبحث الرابع

سبل مواجهة الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى

لتعزيز فرص التعايش السلمى

أوضحنا سلفا أهمية التعايش السلمى باعتباره آلية مثلى للتعامل مع البيئة ومواردها من أجل البقاء والاستمرار، وضمان حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلة، وبينا أن هناك شبه اتفاق على ضرورة وجود نظام تجارى متعدد الأطراف يقوم على أساس الاعتماد المتبادل ويحقق المنافسة العادلة وعدم التمييز من أجل زيادة النمو والرفاه العالمى.

ولاخلاف على أن التنافس الاقتصادى الدولى يؤدى إلى مكاسب مشتركة. لكن بدون قواعد ملزمة، وفى ظل احتمالات اللجوء إلى الإجراءات الرمادية والعقوبات أحادية الجانب، تظل الجهود الدولية فى اتجاه اتفاقات التجارة متعددة الاطراف، وعلى صعيد تحقيق التنمية المستدامة، مبارة صفرية الناتج. فضلا عن ذلك، فإن الممارسات الدولية على صعيد النظرية والتطبيق تكشف عن بعض الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، وتمثل تحديا للتعايش السلمى، سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين الدول بعضها البعض.

وفى هذا المبحث نحاول تقييم أهم الأثارالمترتبة على ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، واقتراح بعض الحلول الممكنة والسياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، وتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى، بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين، وذلك فى ثلاث نقاط على النحو التالى:

- ملاحظات حول الإطار النظرى لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى.
- تقييم تأثيرالتنافس الاقتصادى الدولى على فرص التعايش الاقتصادى السلمى.
- بعض السياسات الاقتصادية والحلول اللازمة لتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى فى ظل تنامى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى.

أولا : ملاحظات حول الإطار النظرى لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى:

بحسب ما أشرنا فى موضع سابق، تعد نظريات الاقتصاد السياسى الدولى حجر رشيد ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، ويتضح من تحليلنا السابق لأدبيات الاقتصاد السياسى الدولى، وجود عدة حقائق تحد من التفاؤل المفرط فيما يتعلق بفرص التعايش الاقتصادى السلمى، فى ظل تنامى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، والتى يمكن إيجازها على النحو التالى:

١- يشيد الاقتصاديون المركنتليون بدورالعامل الاقتصادى في العلاقات الدولية إلا أنهم يعتبرون الصراع بين الدول من أجل الموارد سمة أساسية، وأن الكسب النسبى أكثر أهمية من الكسب التبادلى، وبالتالى فإن إقامة علاقة تبعية بين الاقتصادات القوية والاقتصادات الضعيفة أمرا لا مفر منه، والدولة القوية هى التى تستطيع وباستمرارتغيير القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية لتكريس علاقات التبادل غير المتكافىء إزاء القوى الاقتصادية الأخرى، واستحداث تقسيم دولى للعمل يتلائم مع مصالحها. ويرى المركنتليون أن المؤسسات الدولية ساحات لممارسة علاقات القوة، وتخدم الدول القوية علي حساب الدول الضعيفة، كما أن الشركات دولية النشاط هى أدوات للسياسة الخارجية للدولة الأم. وعليه فإن التنافس الاقتصادى الدولى فى ظل النموذج القومى ابتداء من نهج الحماية (المركنتلية الحميدة) وانتهاء بالحروب الاقتصادية المباشرة (المركنتلبية الخبيثة)، يلحق الضرر بنظام التجارة الحرة متعدد الأطراف، كما يلحق الضرر بالبيئة وبالأهداف الإنمائية العالمية، ويمثل تهديدا لفكرة التعايش الاقتصادى السلمى.

٢- علي الرغم من سعى الليبرالية إلى ترسيخ أنماط العلاقات الدولية والبحث عن أطر تعاونية، تعززمنطق المنافع المتبادلة أو(المباريات الموجبة) في مواجهة الاتجاهات المركنتيلية، التي تعلى من منطق القوة أو(المباريات الصفرية)، ومصالح الدولة المنفردة كمحدد للعوامل الحاكمة لحركة التنافس الاقتصادى الدولى. إلا أن كثير من الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات دولية، تطرح كثيرمن الشكوك حول المقولات الرئيسية للمنظورالتعددى، علي اعتبار أنها حكايا تتكرر دون سند لإخفاء ملامح تنافس تجارى مركنتيلى وإقليمية اقتصادية جديدة وحمائية قطاعية تخدم الدولة الأقوى.

وتشير التجربة الدولية إلى أن أى تسوية سياسية حول التجارة تميل نتيجتها للصفر Zero-sum result فيما يخص المكاسب والخسائرالمحتملة للبلدان المعنية بتلك التسوية، حيث يعد تقليص

الاستيراد تكلفة اقتصادية لابد أن تكون دولة ما مستعدة لتحملها، وهذا يعنى أن مصدرا معينا فى دولة ما لابد أن يكون خاسرا([٢١٤]). وهنا تلعب العوامل السياسية الداخلية(المكونات الاجتماعية الداخلية) ومن ثم أولويات السياسة التجارية الداخلية دورها فى تحديد ملامح السياسة الاقتصادية الخارجية. وتشيرالممارسات الدولية إلى أن قيود ميزان المدفوعات والمسائل المرتبطة بالبطالة وأصحاب المصالح المنافسين للاستيراد داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لعبت دورا كبيرا فى تحديد ملامح الحمائية والتى كانت سببا فى إعاقة مفاوضات اتفاقات التجارة العالمية أحيانا، ونموذج ذلك ما يلى:

– تباطئت مفاوضات جولة أوروجواى خلال فترة الثمانينات، نتيجة معارضة داخلية أمريكية من أصحاب المصالح المنافسين للاستيراد Import– competing Interest، الذين تضررت مصالحهم بسبب قوة الدولار([٢١٥]).

– تناقض المصالح بين الدول الصناعية الكبرى، كان من أهم العقبات التى حالت دون تحرير السلع الزراعية منذ بدايات اتفاقات الجات–١٩٤٧، وكان الدعم الموجه للمزارعين الأوربيين من أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا خلال مفاوضات جولة أووجواى، كما أعتبر ملف الزراعة حجر زاوية فى مفاوضات سياتل عام١٩٩٩، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أهمية الوزن النسبى لقطاع الزراعة فى الاقتصاد العالمى، والأهمية النسبية لصادرات بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية من إجمالى الصادرات الزراعية للعالم([٢١٦]).

---

[٢١٤] – غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

[٢١٥] – Dominick Salvatore, "Trade protectionism and welfare in the united states", in .Dominick Salvatore(ed,) "Trade protectionism and world welfare', Cambride university press,١٩٩٣, P.٢٢٦-٢٢٧

[٢١٦] – تأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بقيمة قدرها ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ بنسبة ١٢,٦% من اجمالى الصادرات الزراعية فى العالم، تليها فرنسا بقيمة قدرها ٤١ مليار دولار بنسبة ٧,٤%، ثم هولندا ٣٤,٧ مليار دولار بنسبة ٦,٣%، ويليها كندا ٣٠ مليار بنسبة ٣,٧، ثم بريطانيا بقيمة ١٩,٥ مليار دولار بنسبة ٣,٥%. وتستكمل قائمة المصدرين العشر الكبار للمنتجات الزراعية دول من الاتحاد الأوربى حيث بلغ نصيب أسبانيا ١٧,٥ مليار دولار بنسبة ٣,٢ %، وايطاليا ١٧ مليار بنسبة ٣,١%، وتعتبر البرازيل هى الدولة الوحيدة من خارج البلدان المتقدمة التى دخلت قائمة كبار المصدرين الزراعيين بقيمة ١٧ مليار دولار وبنسبة ٣,١%. (راجع، سمير صارم، معركة سياتل من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٧٣).

– فرضت إدارة بوش رسوم باهظة على واردات الصلب من دول الاتحاد الأوربى تحت تأثير الضغوط الحمائية من قبل العمال الأمريكيين عام ٢٠٠١-٢٠٠٢([٢١٧]).

– استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات ما يعرف بقيود أوإجراءات المنطقة الرمادية Gray Zone، لحماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية، وذلك فى مواجهة اليابان خلال فترة الثمانينات، وقد تضمنت هذه التدابير: التقييد الاختيارى للصادرات، التوسع الاختيارى فى الواردات، ترتيبات التسويق المنظم. وبموجب هذا الإجراء الأخير يتم فرض قيود جمركية وغير جمركية على الواردات استنادا إلى ما يسمى الشرط الوقائى فى اتفاقية الجات([٢١٨]). وقد تجاوزت الإجراءات الحمائية حاجزالتغييرات الهيكلية الضاغطة على الاقتصاد اليابانى إلى الأهداف الكمية([٢١٩]).

– قامت بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بإجراءات حمائية فى قطاع النسيج والملابس من خلال اتفاق المنسوجات على المدى الطويل خارج إتفاقية الجات والذى عرف لاحقا بإتفاق الألياف المتعدد([٢٢٠]). حتى عندما أدرجت هذه القطاعات الضعيفة (النسيج والزراعة) فى اتفاقات جولة أوروجواى، فإن الضمانات المدرجة فى هذه الاتفاقات من خلال المادة (٦) والمادة (١٩) سمحت بفرض العقوبات وتخفيف الاستيراد فى حالة ما يعرف بالتجارة غير العادلة([٢٢١]).

– فشل مفاوضات إتفاقات التجارة العالمية منذ ميثاق هافانا عام ١٩٤٨وحتى مفاوضات سياتل عام ١٩٩٩ والدوحة عام(٢٠٠١-٢٠١١)، فى إدراج القواعد الدولية متعددة الأطراف لسياسة المنافسة على جدول الأعمال لمجرد النقاش، بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية المحبذ لأن تترك الرقابة

---

[٢١٧] – غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٤٧

[٢١٨] – د.سعيد النجار، "نحو نظام تجارى دولى مفتوح"، ندوة :"اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية"، لصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى و صندوق النقد العربى، الكويت، ١٩٩٥، ص ٢٣.

[٢١٩] – Gadish Bhaghawati, Astream of windows :unsetting Reflection on trade,immigration and democracy(Cambridge:MA:MIT press,١٩٩,p.١٤٩ and etc

[٢٢٠] – غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٤٧

[٢٢١] – لمراجعة: أحكام الاتفاقية الزراعية فى إطار منظمة التجارة العالمية، أنظر: أستاذنا الدكتور أحمد جامع، تفاقات التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، وبخاصة ص ٣٤٠ –٣٤١، ص ٣٨٨-٣٨٩.

على الممارسات المقيدة للمنافسة للتشريعات والاحكام القانونية الداخلية لكل دولة، حرصا على مصالح شركاتها دولية النشاط.

– حرص الولايات المتحدة الأمريكية مرارا على إخضاع التجارة الدولية للمعاييرالبيئية الأمريكية، واتخاذ تدابير عقابية أحادية الجانب، لم يحد منها إلا أحكام هيئة تسوية المنازعات(DSB)، حتى هذا الإنجاز الأخير لم يسلم من الروح المركنتيلية، والتى عكسها إتفاق الأخطاء الثلاثة(T S A)، الذى يتيح للإدارة الأمريكية إمكانية التحلل من كافة التزاماتها تجاه إتفاقات منظمة التجارة العالمية، إن تصرفت بشكل يغاير المصالح الأمريكية، وعلى نحو ما تقرره الهيئة المكونة من قضاة المحكمة الفيدرالية الأمريكية.

– دخلت كثيرمن الدول المتقدمة فى اتفاقات تجارة حرة اقليمية وثنائية، تذهب إلى أكثر مما تنتهى إليه اتفاقات منظمة التجارة العالمية، من حيث نطاق اختصاصها ودرجة تدخلها فى السياسات، وتمكنت البلدان المتقدمة والشركات دولية النشاط من خلال هذه الاتفاقيات، أن تنشىء ما يمكن اعتباره تنظيما موازيا للمنظمة، أوما يعرف بإسم اتفاقات التجارة العالمية المعززةWTO Plus([٢٢٢]). وعن طريق ذلك، تستطيع البلدان المتقدمة أن تضيق نطاق حرية التصرف المتاح لدى شركائها التجاريين، وأن تفرض شروط أكثر تشددا، وتدابير تجهض القواعد المرنة التى دشنتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية لصالح البلدان النامية، لأغراض حمائية على نحو ما سيلى بيانه.

فضلاعن ذلك، يبرهن مفهوم الليبرالية المتجذرة Embedded liberalism على أن التسوية التى تم التوافق عليها بين الأطراف الرئيسية، والتى بموجبها تأسس النظام الاقتصادى الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن حلا يضمن منافع متبادلة ومتساوية بين أعضاء متكافئين([٢٢٣]).

---

[٢٢٢] - GRAIN in cooperation with SANFEC," TRIPS-plus through the back door: How bilateral treaties impose much stronger rules for IPRs on life than the WTO", ٢٧ GRAIN publications, July ٢٠٠١, available athttps://www.grain.org/article/entries/٥. the original source (www.grain.org/publications/trips-plus-en.cfm)

[٢٢٣] – John Gerard Ruggie, " International Regimes,Transactions and change: Embedded liberalism in the post –war economic orde", in : Stephen D. Krasner(ed.),International Regimes,(Ithaca:Cornel University Press),١٩٨٣,

– ولقد لعبت السياسة التجارية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، دورا محوريا فى أداء النظام التجارى الدولى على الأقل منذ عام ١٩٣٠، عندما تسببت الحواجز التجارية لقانون سموت – هاولى، حول السياسة الجمركية فى إحداث تأثير كبير فى المجال التجارى، ساهم فى

ولطالما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية مرارا فى فرض إرادتها حتى على شركائها الأوربيين المترددين فى مجال إصلاح التجارة الدولية، مثل إزالة القيود الكمية وعدم التمييز خلال مفاوضات الجات، لكن كان عليها تكييف خياراتها فيما يخص بعض القضايا مثل ضوابط ميزان المدفوعات والتنمية. وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها بتعليق القواعد الأساسية لنظام التجارة الدولية الليبرالى، خلال عقد الخمسينات، بغرض إحياء اقتصادياتها والحصول على تعاونها السياسى خلال فترة الحرب الباردة([٢٢٤])، وبالمقابل أجبرت الولايات المتحدة البلدان النامية على القيام بإجراءات أحادية الجانب لتحريرالتجارة باستخدام تاثيرها على تمويل البنك الدولى وقروض صندوق النقد الدولى([٢٢٥]).

وتشير الكتابات حول طبيعة المصالح الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية والسياسة التجارية الدولية، إلى أن خيارات السياسة التجارية الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما توازن بين التكلفة الاجتماعية(التأثيرات على سوق العمل) للانفتاح على الخارج، والتأثير النسبى للمصدرين والصناعات المتأثرة بالتصدير([٢٢٦]). كما أن تجدد اعتناق ليبرالية تجارية متعددة الأطراف يقف وراءه تنامى التأثير المضاد للسياسة التجارية الأمريكية، المتعلق بشركاتها دولية النشاط والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغبتها فى ضمان قدر أكبر من الانفتاح الدولى، وهوالأمرالذى ظهر منذ مفاوضات جولة كيندى، وتجلى بوضوح فى مفاوضات جولة أوروجواى، حيث دافعت الإدارة

صياغة النظام التجارى الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن كثير من المبادىء التى أسست لإتفاقات التجارة الدولية، ومبدأ الدولة الأكثر رعاية كانت نتاج ممارسات أمريكية. أنظر: Carolyn Rohdes, Receprocity,U.S,"Trade policy and the GATT Regime", (Ithaca:Cornel university press),١٩٩٣, p.٧١-٧٧.

– غوتام سين، المرجع السابق، ص٢٣٥–٢٣٧.

[٢٢٤] – غوتام سين، المرجع السابق، ص٢٦١ .

[٢٢٥] – أنظر: Gohn Madeley,Dangerous to Doha,The Obsever, ٤November,٢٠٠١.

وبحسب (غوتام سين) فإن الهند كانت أخر من أذعن بعد أن عرض على كبار مفاوضيها وظائف مناسبة فى منظمة التجارة العالمية(غوتام سين، المرجع السابق، ص٢٦٣).

[٢٢٦] – أنظر على سبيل المثال: Robert E.Baldwin, " The political economy of trade policy", The Journal of economic perspective, Vol.٣,No.٤,American economic association,١٩٨٩,p.١٢٦-١٣٠.

الأمريكية بنجاح لإدراج الإتفاق العام للتجارة على الخدمات وخدمات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة(GATS and TRIPS) ضمن الجولة ذاتها([٢٢٧]). ورغم ذلك، لا تألوا الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ نهجا مركنتيليا فجا إذا اقتضى الأمر، فقد قامت إدارة الرئيس (ترامب)، بفرض رسوما إضافية بمعدل ١٠% على وارداتها من الصين، استنادا إلى الفصل ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكى لعام ١٩٧٤ لمنع التجارة غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، وهو ما يعد خرقا صريحا لإتفاقات التجارة متعددة الأطراف، الذى يعتبرأن القواعد التى تطبق خارج حدود الدولة، يجب أن تحظى بتوافق جميع الأطراف([٢٢٨]).

وغنى عن البيان أنه فى الوقت الذى كان فيه قطبا التجارة العالمية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى واليابان يلعبان دورا مؤثرا فى تحديد نتائج جولة أورجواى، وفى البناء النهائى لمنظمة التجارة العالمية، فى الخفاء وخارج قاعات اجتماعات الجات([٢٢٩])، اكتفى بقية دول العالم بالحضورالمشرف، وظلوا نزلاء فنادق، قامت الشركات دولية النشاط بتحمل نفقات الإقامة فيها.

هكا، يتضح جليا أن الليبرالية المعاصرة ليست سوى نسخة جديدة من مركنتيلية القرن السابع عشر التى كانت ترى فى القوة العسكرية هدفا، وفى الشركات متعدية الجنسيات امتدادا لسلطة الدولة([٢٣٠]).

---

[٢٢٧] – غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٧٣–٢٧٤.

[٢٢٨] – وسع قانون التجارة الأمريكى لعام ١٩٧٤(ثم لعام ١٩٨٨) من فرص معالجة ما تعتبره أمريكا(ومن طرف واحد) تجارة خارجية غير عادلة. لمعرفة وتتبع مبادىء التجارة الأمريكية وأولوياتها التشريعية، يمكن الرجوع إلى: غوتام سين، المرجع السابق، ص ٢٥٨–٢٦٠. ولبعض هذه التطبيقات، راجع: د. ماجدة شاهين، المرجع السابق.

[٢٢٩] – Alonozo L.Macdonald,' Organization and management of a complex international negotiation ",The world economy,٢٠٠٠,P٢٢-٢٣.

[٢٣٠] – لذلك، ليس غريبا أن يودع مخزون الذهب الأمريكى فى بلد عقيدته الأساسية هى الليبرالية، فى قاعدتين عسكريتين هما(فورت نوكس) فى كنتاكى، و(وست بوينت) عند نهر هدسون فى نيرويورك،بدلا من أن يودع فى خزانة البنوك المدنية (جيمس ريكاردز، حرب العملات، المرجع السابق، ص ٥٥)

وعليه فإن التنافس الاقتصادى الدولى فى ظل النموذج الليبرالى لا يعدوا كونه تنافس تجارى مركنتيلى، تصبح فيه الحمائية والإقليمية الاقتصادية الجديدة خيارا مطروحا أمام الدول المتقدمة، التى تملك حق المفاضلة بين أولويات سياسات التجارة الداخلية وإلتزاماتها الدولية، وهو خيارلا تملكه البلدان النامية التى غالبا ما تكون سياساتها الداخلية انعكاسا لإلتزاماتها الدولية.

٣- وبالنسبة للنموذج الماركسى، فقد لوحظ أنه لم يقدم البديل النموذجى الذى يمكن من خلاله تنظيم العلاقات الاقتصادية دون اللجوء للقوة (نهج المركنتالية) أو تبنى سياسات استغلالية (النموذج الليبرالى). وتبقى مفارقة الطرح الماركسى أنه قضى على النموذج دون أن ينتج له بديلا.

ثانيا : تقييم تأثيرالتنافس الاقتصادى الدولى على فرص التعايش الاقتصادى السلمى:

أنتجت التعبئة العالمية من أجل مكافحة الفقر وإقامة شراكة من أجل التنمية، ثمانية أهداف(الأهداف الإنمائية للألفية)، هى على التوالى: الإقلال من الفقر، التعليم، تعزيز المساواة بين الجنسين، الأطفال الرضع، الصحة الإنجابية، مكافحة الأمراض المعدية، البيئة، التنمية بالمشاركة. وتلى ذلك أجندة التنمية الجديدة لما بعد ٢٠١٥ المعروفة (أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠)، والتى تضمنت سبعة عشرهدفا، أكثر توسعا وشمولا. وأكدت بالإضافة إلى ما سبق،على أهمية التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والاستغلال الكفؤ للموارد، وإيجاد مجتمعات آمنة وعادلة، والحد من عدم المساواة بين الدول.

ورغم ما تقدم، يؤكد فحص سلوك الأطراف الرئيسية المعنية بإدارة ملفات كثير من القضايا عالمية الطبع، عن نمط يعكس رؤى أحادية الجانب وإعلائها على أى توافق ممكن بشأن حسن إدارة تلك الملفات لما فيه المصلحة العامة للبشرية[٢٣١]. كما تؤكد أساليب التنافس الاقتصادى الدولى، عن غياب القواعد الملزمة وهو ما يعنى أن تظل التجارة الدولية فى يد أطراف فاعلة تفرض حصتها من المكاسب من خلال سياسات حمائية متباينة، ولتلبية مكونات داخلية على حساب الرفاه الاقتصادى العالمى. وهو ما ينعكس سلبا على فرص التعايش السلمى داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول بعضها البعض، ويتجلى ذلك فيما يلى :

---

(٢٣١) أنظر: Dani Rodrick ,"The Muddled Case for Trade Agreements",(Project Syndicate),June ١١،٢٠١٥

(١) ملف التغير المناخى: رغم مرور ما يقارب الثلاثين عاما على توقيع اتفاق ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢، فإن ملف االتغير المناخى لايزال يراوح مكانه، حيث تشير الإحصاءات إلى استمرار تنامى الممارسات التى تؤدى إلى تغير المناخ وتدهورالبيئة وتراجع التنوع البيولوجى، وكنتيجة لذلك على سبيل المثال[٢٣٢]: تتنامى معدلات التلوث بشكل مضطرد، وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن تلوث الهواء فى العالم قد تزايد بنسبة ٨% خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، وفى عام ٢٠١٦، بلغ عدد من يتنفسون هواءا ملوثا ٩٠% من سكان العالم، وبلغ عدد الوفيات: بسبب تلوث الهواء ٤,٢ مليون إنسان، وبسبب استهلاك الملوثات ٣,٨ مليون إنسان فى نفس السنة.

(٢) ملف التنمية حول العالم ومكافحة الفقر: لا يزال مرهونا برؤى ومصالح وأجندات الدول الكبرى المهيمنة علي مؤسسات التمويل الدولية، ولا يزال ملايين الأشخاص يعانون من الفقر والجوع ولا يحصلون على الخدمات الأساسية، وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨، فإن٦١ % من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحى الآمن، ويعانى ٤٠% من سكان العالم من الشح المائى وهى نسبة مرشحة للزيادة، ويعمل نصف عمال العالم تقريبا تحت شروط صعبة ونادرا ما يحصلون على الاستحقاقات التى توافق العمل اللائق، وفى ٢٠١٦ كان ٦٨% من العاطلين محرومين من أية استحقاقات نقدية (مقابل بطالة). ويقضى ١٦ألف طفل نحبهم يوميا دون سن الخامسة لأسباب يمكن الوقاية منها غالبا، وتزداد نسبة الوفيات النفاسية فى البلدان النامية بأربعة عشر ضعف الوضع فى البلدان المتقدمة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، بلغ عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة نحو٦٠ مليون إنسان، ويشكل الأطفال نصف لاجئى العالم. وفى البلدان المتأثرة بالنزاعات بلغت نسبة الأطفال المحرومين من التعليم ٣٦% من إجمالى الأطفال فى سن التعليم بحسب احصاءات عام ٢٠١٢[٢٣٣]. وبحسب تقدير وكالة الطاقة الدولية فإن١,٤ مليار إنسان سوف يظلون غير قادرين من الحصول على الكهرباء حتى عام٢٠٣٠[٢٣٤]، ولا يزال يتوقع أن

([٢٣٢]) أنظر:الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الانمائية للألفية لعام ٢٠١٥، نيويورك، ٢٠١٥، ص٩. نقريرأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، نيويورك، ٢٠١٨، ص ١٣. وكذلك موقع أخبارالأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية، على الرابط التالى: https://news.un.org/ar/story/٢٠١٨/٠٥/١٠٠٧٤٠٢

([٢٣٣]) تقرير الأهداف الانمائية للألفية لعام ٢٠١٥،المرجع السابق، ص٩.

([٢٣٤]) المرجع السابق، ص٩.

يلاقى ثلاثة مليون طفل حتفهم قبل سن الخامسة حتى حلول عام ٢٠٣٠[٢٣٥]، وعلى الرغم من كل ذلك، لم تف بلدان كثيرة بالتزاماتها تجاه البلدان النامية والأقل نموا، كما ظلت المساعدات الإنمائية الرسمية منخفضة كنسبة من الناتج القومى الإجمالى للبلدان المانحة، حيث بلغت ٠،٣١% عام ٢٠١٧، وهى أقل من نصف المعدل المستهدف وهو ٠،٧% [٢٣٦]. فضلا عن ذلك، تنبىء اتفاقات التجارة متعددة الأطراف عن ممارسات تلحق ضررا بحقوق الفقراء والأهداف الإنمائية العالمية، وتزيد عدم المساواه، من عدة أوجه، لعل من أهمها ما يلى[٢٣٧]:

- **تراجع حصة البلدان النامية من صادرات العالم** فى كثير من القطاعات ذات الأهمية النسبية للفقراء وبخاصة المرأة، مثال ذلك ما حدث فى قطاع المنسوجات، حيث أصبحت البلدان النامية التى طورت صناعاتها النسيجية فى إطار الهيكل التمييزى لاتفاقات الجات(اتفاقية الألياف المتعددة)، تواجه –على أثر إتفاقات جولة أوروجواى– تحديات بيئة أكثر تنافسية، بعد الإلغاء التدريجى لنظام الحصص وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس ابتداء من أول يناير ٢٠٠٥. وغنى عن الذكر أن قطاع النسيج والملابس من القطاعات الهامة التى توفرالكثير من فرص العمل لمواطنى الدول النامية وخاصة النساء، فعلى سبيل المثال، وبحسب تقريرالتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ساعد نمو صادرات الملابس في بنجلاديش خلال فترة التسعينات على خلق ما يقارب المليونى فرصة عمل، ذهب ٩٠% بالمائة منها إلى النساء، كما خفض الدخل المتولد من تجارة المنسوجات مستوى الفقر، وساعد على تحسين مستوى الصحة والتعليم. ومعنى ذلك أن أية معاملة تمييزية ضد البلدان النامية فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، مثال ذلك ما دأبت عليه قواعد التجارة الثنائية

([٢٣٥]) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، ص ٧.

([٢٣٦]) UNDP,International Trade in invironmental and energy services and human development , discussion paper, UNDP Asia Pacific trade and investment initiative,September ٢٠٠٥. Available at: https://www.asia-pacific.undp.org

([٢٣٧]) برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٥، "التعاون الدولى على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو"، جينيف، ٢٠٠٥، ص ١٢٠–١٢٥. ويمكن الحصول على تحليل موسع لهذه الأثار وتقييم لنتائج جولة أوروجواى من خلال: مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقريرالتجارة والتنمية لعام ١٩٩٤، UNCTAD/TDR/١٤، ملحق(١)، جينيف،١٩٩٤.

ومتعددة الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ – مثلا–، سوف يضيع فرص تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية من جوانب عديدة أهمها الفقر والتعليم والمساواة.

– **نمو الصادرات القائم على التوزيع غير المتساوى للدخل، يعمق أوجه عدم المساواة القائم.** حيث أثبتت تجربة المكسيك أن الانفتاح التجارى على الخارج، كان مصحوبا بمستويات عالية من اللامساواة، كما أدى تحريرالاستيراد الزراعى إلى تهميش الفقراء فى الريف، وفى أحايين كثيرة عانى العاملون فى قطاعات التصدير من ضعف الحقوق العمالية(مستوى الأجور،المفاوضة الجماعية، مستوى المخاطروعدم الاستقرار). وعلى خلاف ذلك، ساهم الانفتاح التجارى فى فيتنام، والمصحوب بقواعد متينة للتنمية البشرية، بأثار توزيعية اتسمت بالإنصاف، وهو ما يعنى أن الإندماج فى الأسواق العالمية لا يضمن فى حد ذاته تصحيح مسار عدم المساواة القائم.

– **يمكن للانفتاح التجارى أن يؤدى إلى كثير من أوجه عدم المساواة،** عندما يتحمل الفقراء تكاليف التكيف مع زيادة المنافسة، ويجنى أصحاب رؤوس الأموال الفرص التى تتيحها الصادرات. فقد أدى النمو السريع لصادرات الملابس فى مدغشقر إلى زيادة فى أجور العمال المهرة، دون أثر ملموس على أوضاع الفقراء، واقتصرت الصادرات المتزايدة من الخضروات والفاكهة ذات القيمة المضافة العالية من بلدان مثل كينيا و زامبيا والبرازيل على ما تنتجه مزارع شاسعة ذات رؤوس أموال ضخمة، وتركت صغار المزارعين فى الريف يرزحون تحت خط الفقر.

– **التصدير قد يضر بالتنمية البشرية بسبب تأثيراته السلبية على البيئة،** ففى التسعينات شجعت بنجلاديش بقوة المزارع المائية لتربية الجمبرى لزيادة الطلب على تصديره، فصارت قيمة صادراته تمثل ١,١% من الناتج المحلى الاجمالى، غير أن أبحاثا اجراها برنامج الأمم المتحدة البيئى تقدر أن تملح المياه وخسارة المراعى وغيرذلك من الأثار البيئية، كلفت ما يساوى ٢٠% إلى ٣٠% من قيمة الصادرات. حيث خسر المزارعون الفقراء أراضى الرعى وعانو ضآلة العائد.

ومفاد ما تقدم، أن الممارسات التجارية متعددة الأطراف، أحدثت إنتكاسة للأهداف الإنمائية العالمية وخاصة الهدف الأول(الفقر) والثانى(التعليم) والثالث(عدم المساواة) والسابع (استدامة البيئة). ومعنى ذلك، أن السياسات التجارية وبخاصة تحريرالاستيراد يجب اعتبارها عنصرا اساسيا فى

الاستراتيجيات القومية لتخفيض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لا مشروعات قائما بحد ذاتها.

(٣) ملف التجارة العالمية : تواجه مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف عقبات كبيرة وبخاصة بعد الطريق المسدودة التي وصلت إليها مفاوضات الدوحة(٢٠٠١-٢٠١١)،والتى كانت أول مفاوضات ترعاها منظمة التجارة العالمية بعد إنشائها، وبالتالى تنامى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، أوما يمكن أن نطلق عليه الحمائية الجديدة. والتى تبدو ملامحها واضحه في كثيرمن إتفاقات الشراكة الثنائية والاقليمية على نحو ما ذكرنا فى موضع سابق. وفى إطارالاقليمية الجديدة قد تقوم الحكومات بمعالجة بعض القضايا فى إطار ثنائى أو إقليمى أومن خلال الاتفاقات محدودة الأطراف، وقد تتضمن هذه الاتفاقات التزامات إضافية غير تلك الواردة فى إتفاقات منظمة التجارة العالمية فى إطار ما يعرف باتفاقات التجارة المعززة(WTO Plus)، وقد تخالف بالتالى قواعد تحرير التجارة فى السلع والخدمات، كما قد تتضمن آلية لتسوية المنازعات خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، وسوف يلحق كل ذلك أضرارا بالنظام التجارى متعدد الأطراف، ويقضى على أهم إنجاز تحقق منذ بداية إتفاقات التجارة متعددة الأطراف وهو آلية تسوية المنازعات.

يضاف إلى ذلك، ما يترتب على التكتلات الإقليمية من أثر التحويل[٢٣٨]، ويقصد به تحول الطلب على الاستيراد من دول خارج التكتل إلى الدول الأعضاء فيه، وهو ما يلحق الضرر بكفاءة تخصيص الموارد، وذلك نظرا لتحول الاستيراد من المناطق ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التجمع، إلى المنتجين فى الدول الأعضاء فيه، الذين يتمتعون بإعفاءات جمركية. وتشير الإحصاءات إلى النمو المطرد للتجارة الإقليمية مقارنة بالتجارة متعددة الأطراف، حيث شكلت التجارة البينية فى التكتلات الاقليمة كنسبة من التجارة العالمية ٢٨% عام ١٩٩٠ وارتفعت لتصل إلى نحو٥١% عام ٢٠٠٨[٢٣٩]، ويرجع هذا النمو بالأساس إلى أن ثلاث تكتلات رئيسية هى: الاتحاد الأوروبى والنافتا والأسيان، والتى شكلت التجارة البينية داخل كل منها كنسبة (%) من التجارة

---

(٢٣٨) يرى (جاكوب فينر) (Jacobe Viner ١٩٥٠) حدوث أثرين نتيجة التكتلات الإقليمية ، **أولهما** زيادة الطلب على الواردات بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة على أثرانخفاض الأسعار(وهو ما يعرف بأثر زيادة التجارة)، **ثانيهما** تحول الطلب على التجارة من دول خارج التجمع إلى الدول الأعضاء فيه (وهو ما يعرف بأثر التحويل). مشار إليه فى : جمال الدين زروق، المرجع السايق، ص٧.

(٢٣٩) World Trade Organisation,World trade report ٢٠١١, p.٦٤. (www.wto.org)

العالمية نحو ٦٥,٨ و ٣٣ و ٢٥,٣٨ على التوالى عام ٢٠٠٨[٢٤٠]. والغالب أن يكون لدى هذه التكتلات الرئيسية اتفاقيات ثنائية تمييزية مع البلدان النامية، مثل الشراكة الأورومتوسطية التى تربط مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبى بدول البحر المتوسط، وقد تسعى البلدان المتقدمة إلى تحقيق أهداف جيوسياسية من خلال المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية.

واللافت أن البلدان النامية تفرض رسوم جمركية فيما بينها بمعدلات أعلى مما تفرضه على صادرات البلدان المتقدمة، فعلى أساس إقليمى، تفرض منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب أسيا أعلى معدلين للرسوم الجمركية إذ يبلغان ١٨% و١٥% على التوالى، وهو ما يفسر انخفاض التجارة البينية داخل هذه الأقاليم لتمثل ١% من الناتج المحلى الاجمالى فى جنوب أسيا، وتمثل ٥% فى أفريقيا جنوب الصحراء، مقارنة بأكثر من ٢٥% فى رابطة شرق أسيا(Asean)[٢٤١].

(٣-١) التحايل على قواعد التجارة الحرة من خلال تطوير القيود الحمائية، تشير الممارسات الدولية إلى قدرة البلدان المتقدمة على التحايل على قواعد التجارة الحرة، وتطوير القيود الحمائية بشكل مستمر، وبما تسمح به تشريعات منظمة التجارة العالمية: ففى الماضى كانت البلدان الصناعية توفر الحماية لمنتجاتها من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية، ثم القيود الكمية الفنية (الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق)، ثم تطورت أساليب الحماية إلى مستوى التسويات المالية والنقدية متجاوزة تكاليف الإنتاج وجودته، وذلك من خلال التأثيرعلى القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية فى الأسواق الدولية، من خلال ما يعرف بحرب العملات. بل اللافت أن تدابير مكافحة الإغراق التى تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه الدول النامية، لحماية منتجاتها الوطنية، بلغت أربع أضعاف ما كانت عليه قبل تضمينها تشريعات منظمة التجارة العالمية [٢٤٢].

وبالمقابل فإن فرص التبادل التجارى منزوعة الحماية لصالح الاقتصادات المتقدمة فى تزايد ملحوظ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٧٩% من مجموع ما تستورده البلدان المتقدمه من البلدان

---

(٢٤٠) World Trade Organisation,op.Cit., p.٦٤-٦٨.

(٢٤١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢٤٢)راجع. Peter. G Dowson, New or old protectiobism, op.cit, p.١٠

النامية عام ٢٠١٤ كان بدون تعريفة جمركية، وذلك مقارنة بنسبتها البالغة ٦٥% عام ٢٠٠٠[٢٤٣]. كما انخفضت حصة البلدان النامية من صادرات السلع من ٤٥,٤ عام ٢٠١٣ الى ٤٤,٢ عام ٢٠١٦، وهو تباين حاد مع متوسط الزيادة السنوية الذى كان قد بلغ ١,٢ % بين عامى ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢[٢٤٤]، وهو ما يعكس علاقات التبادل غير المتكافىء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فى ظل تنامى الحمائية التى تمارسها البلدان المتقدمة، والرغبة فى أن تصبح أسواق البلدان النامية مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة، وهى الممارسات غير العادلة التى كانت سببا فى تعثر مفاوضات المؤتمرات الوزارية الأخيرة (جينيف ٢٠٠٩-٢٠١١). وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين فى سياتل " لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة "[٢٤٥].

ومن خلال آلية **التدرج الضريبى الملتوى**، تستطيع البلدان المتقدمة أن تضع الحواجز فى طريق نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق الدولية، وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة على وارداتها من البلدان النامية، مقارنة بالرسوم الجمركية منخفضة المعدل فى تجارتها البينية. ففى حين تتقاضى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض رسوما جمركية منخفضة على وارداتها من البلدان المتقدمة، فإن الرسوم الجمركية التى تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على وارداتها من فيتنام وبنجلاديش أعلى بعشر مرات مما تتقاضاه من وارداتها من الاتحاد الأوربى. وتفرض اليابان رسوما على وارداتها من الأحذية من كينيا بقيمة ٢٦%، ويتقاضى الاتحاد الأوروبى ضريبة جمركية قيمتها ١٠% على واردات الملابس من الهند، وتفرض كندا ضريبة قيمتها ١٧% على الملابس من ماليزيا[٢٤٦].

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن النجاح فى مجال التجارة الدولية يعتمد بالأساس على النفاذ إلى أسواق السلع المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى، ندرك خطورة التمييز الضريبى الذى تمارسه البلدان المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية، حيث تعمد البلدان المتقدمة إلى فرض رسوم جمركية منخفضة على المواد الخام، وتفرض رسوم مرتفعة على المنتجات الوسيطة والنهائية، فعلى سبيل

([٢٤٣]) تقرير الاهداف الانمائية لعام ٢٠١٥، المرجع السابق، ص ٨.

([٢٤٤]) المرجع السابق، ص١٣ .

([٢٤٥]) جامعة الملك سعود، المرجع السابق،ص٩٠ .

([٢٤٦]) تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

المثال تفرض كندا رسوم جمركية على منتجات الأغذية المصنعة أعلى إثنا عشر ضعفا من الرسوم التى تفرضها على المنتجات الخام. وفى حين لا تتجاوز الرسوم المفروضة من الاتحاد الأوروبى على عجينة الكاكاو الخام ٩%، فإن الضريبة على المنتج النهائى تصل إلى٣٦%. والنتيجة أن البلدان النامية التى تنتج ٩٠% من محصول الكاكاو، لا تنتج سوى ٢٩% من مسحوق الكاكاو المعد للاستهلاك. والمفارقة أن تظل بلدان نامية مثل غانا وساحل العاج حبيسة سوق الكاكاو الخام(حيث القيمة المضافة المنخفضة)، فى حين تحتل ألمانيا – وهى لاتنتج حبوب الكاكاو– المرتبة الأولى عالميا كمصدر للككاو المصنع(حيث القيمة المضافة الأعلى) [٢٤٧].

هكذا، تلعب آلية **التدرج الضريبى الملتوى** دورها الهام فى إضعاف الحوافز الإنتاجية وتشويه أنماط الإنتاج، ففى الريف هجر صغار الفلاحين العمل الزراعى وجنى أصحاب رؤوس الأموال الضخمة مغانم الصادرات الزراعية، كما أن زيادة سعر الضريبة على السلع الزراعية المصنعة مقارنة بالصادرات الزراعية غير المصنعة أضعف استراتيجية التصنيع التصديرى التى طالما تم الترويج لها، بإعتبارها مصاحبة بالضرورة لسياسات التحرير الاقتصادى.

مفاد ما تقدم، أن الدول المتقدمة تستطيع من خلال آلية التدرج الضريبى الملتوى أن تنقل القيمة المضافة من منتجى الحاصلات الزراعية فى البلدان النامية إلى مصنعى المنتجات الزراعية فى البلدان المتقدمة. والنتيجة، ناهيك عن الضررالذى يلحق بجميع الأهداف الإنمائية العالمية، صعوبة تحقيق أى انجاز ملموس فى الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، والذى يستوجب النهوض بالصناعة، كآلية مثلى لتعزيز الانتاجية فى البلدان النامية.

(٣-٢) تحرير الزراعة : فرضت إتفاقية الزراعة فى إطار منظمة التجارة العالمية، آلية التعرفة Tariffication–كبديل عن القيود غير التعريفية– فى مجال تسهيل النفاذ إلى الأسواق(تحريرالتجارة)، ويعزز نظام الحماية من خلال التعرفة، آلية حماية خاصة تسمح بفرض رسوم استيراد إضافية عندما تتجاوز واردات المنتجات (الخاضعة للتعرفة) أسعار التفعيل أوأحجام التفعيل[٢٤٨]. وبذلك حافظ

([٢٤٧]) تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٥،المرجع السابق، ص ١٢٧.

([٢٤٨]) أنظر: موارى غبس، السياسة التجارية "، سلسلة مبادرة الاستراتيجيات الوطنية الإنمائية: مذكرات توجيهية فى السياسات، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة(UNDSA)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧، ص٣٠-٣١. د.أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٣١٩.

النظام الجديد وبصورة مختلفة على نظام القيود الكمية، وبطريقة تخدم مصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية. وفى الوقت الذى انخفضت فيه القيود الكمية ودعم الإنتاج المحلى والدعم الموجه إلى الصادرات فى البلدان النامية، ارتفع الدعم الزراعى فى البلدان المتقدمة ليصل نحو(٣٥٠) مليار دولار سنويا، حيث تم استمرار توجيه الدعم من خلال المدفوعات المباشرة للمنتجين عندما يتعلق الأمر بتخفيض العرض أو دعم الحد من الإنتاج(سياسات الصندوق الأزرق)، ومن خلال المدفوعات التى تقرر بأن تأثيرها على التجارة محدود(سياسات الصندوق الاخضر)، حيث لا تخضع المدفوعات إلى تلك الصناديق لأية حدود[٢٤٩]. وكنتيجة لذلك، وجدت البلدان النامية الأعضاء فى المنظمة أسواقها مفتوحة أمام الوارات، وتواجه منافسة مدعومة من قبل المنافسين فى البلدان المتقدمة فى أسواق الدول الأخرى، فى الوقت الذى قيدت فيه صادراتها بحصص التعريفات المقيدة، وتحولت كثير من البلدان النامية – مثل مصر – من مصدر صافى للمنتجات الزراعية إلى مستورد صافى للمنتجات الزراعية، وبعجز إجمالى بلغ ١١مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠١، وكان الكاسب فى هذه المعركة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى بالإضافة إلى استثناءات قليلة من البلدان النامية مثل الهند والبرازيل والارجنتين[٢٥٠].

وغنى عن البيان أن تحقيق أى إنجاز ملموس فى رفع مستوى المعيشة فى البلدان النامية، يتوقف على مدى نجاح الإصلاحات التى تتم فى قطاع الزراعة، حيث يعمل فى هذا القطاع ما يقرب من ٨٠% من حجم القوة العاملة فى البلدان النامية، وتقوم النساء بأكثر من ٦٠% من العمل الزراعى. وبما أن السياسة التجارية هى مكون رئيسى فى هذه الاصلاحات، فإن ملايين البشر قد يكونون معرضين للفقر إذا أدت الزيادة فى الواردات الزراعية إلى تقويض مستوى معيشتهم، كما

([٢٤٩]) دعم الحد من الإنتاج (سياسات الصندوق الأزرق) هو النوع الثالث من الدعوم المعفية والمشار إليها فى المادة (٦) فقرة(٥-أ) من اتفاقية الزراعة متعددة الأطراف١٩٩٥، أما دعم التجارة غير المؤثر(سياسات الصندوق الاخضر) فيجد أساسه فى الملحق(٢)(Annex ٢) للاتفاقية. وقد اعتمدنا فى عرض بنود الاتفاقية الزراعية فى إطار جولة أوروجواى على مؤلف أستاذنا الدكتورأحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية، المرجع السابق، ص٣٤٥-٣٤٧. أما إحصائية الدعم للمنتجات الزراعية، فمأخوذة من منظمة التعاون والإنماء الإحصائى لعام ٢٠٠٥، نقلا عن : تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٥، ص١٢٩.

([٢٥٠]) أنظر: د.سعيد النجار، "الجات وتحرير الزراعة"، رسائل النداء الجديد، رقم(١٧)، ص٣٦-٣٩. موارى غبس، السياسة التجارية "، المرجع السابق، ص٣٢.

يمكن تحسين معيشة ملايين البشر إذا نجحت التجارة فى تأمين الفرص للفقراء، الذين يمكن لصادراتهم اختراق أسواق المنتجات الزراعية المربحة[٢٥١].

وبحسب الإحصاءات الدولية، فإن البلدان النامية تعتمد على الزراعة لتأمين جزء كبير من صادراتها، وعلى تشكيلة ضيقة جدا من المنتجات التى تتدنى أسعارها وقيمتها المضافة، وبعد جولة أوروجواى أصبحت هذه الدول تحظى بحصة متناقصة من التجارة والدخل العالميين، مما يخلف أثرا سببا على التنمية البشرية فى هذه الدول. فالنجاح والفشل فى التجارة العالمية لا يرجع فقط إلى أن الصادرات مورد رئيسى للدخل، بل وسيلة لتمويل الواردات من التقنية الحديثة اللازمة لخلق النمو والإنتاجية وفرص العمل، والمحافظة على القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية، لذلك فإن التهميش فى التجارة يعد تهميش فى التكنولوجية أيضا.

(٣-٣) إتفاقية حقوق الملكية : على الرغم من أن جولة أوروجواى أرست الحد الأدنى من المعايير لنظام حقوق الملكية الفكرية تاركة للحكومات مرونة فى تنفيذ التزاماتها تجاه أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية(TRIPs)، وهذا مفاد الفقرة (١) من المادة الأولى من الاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتى توجب على الأعضاء تنفيذ أحكام الإتفاقية وتعطيها الحق- لكنها لا تلزمها- بأن تنفذ بقوانينها حماية أكثر اتساعا من تلك التى تنظمها الإتفاقية، بشرط ألا تخالف مثل هذه الحماية أحكام الاتفاقية، كذلك من حق الأعضاء تحديد الأسلوب الملائم لتنفيذ هذه الأحكام فى إطار نظامها القانونى والممارسات الخاصة بها[٢٥٢]. لكن، لوحظ أنه من خلال اتفاقية التربس المعززة -TRIPs plus، تمكنت البلدان المتقدمة والشركات دولية النشاط من الضغط على البلدان النامية، لتقليص تلك المرونة، وعلى خلفية تلك التطورات تواجه البلدان النامية تحديا يتمثل فى إمكانية جعل حقوق الملكية الفكرية مفيدة للفقراء من خلال ضمان قدرتهم على الحصول على الأدوية والحماية من القرصنة الحيوية وتعزيز ملكية المجتمع للمعرفة[٢٥٣]. ولقد أقرالمجتمع الدولى بتأثيرات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبالضغوط الثنائية التى مورست على البلدان النامية لتشديد تشريعاتها، وصدر نتيجة

([٢٥١]) أنظر: موارى غبس، امرجع السابق، ص٣٠.

([٢٥٢]) راجع: د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص١٠٨٧.

([٢٥٣]) مورای غبس، المرجع السابق، ص ٤٦.

لذلك، إعلان الدوحة(عام٢٠٠٣) الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والذى تضمن إشارة هامة فيما يتعلق بضرورة إيجاد توازن بين حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبين حقوق الصحة العامة، وهى خطوة فى اتجاه ضمان عدم الإضرار بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية فى إطارالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف[٢٥٤]. وعلى الرغم من كل ما سبق، تظل مسألة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبين الحق فى الصحة، عرضة لتأثيرات الاتفاقات الثنائية التى تتم بين الدول المتقدمة والنامية. ولتعزيز العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والحق فى الصحة، يجب أن تكون المراجعات المستقبلية لإتفاقية التربس، والمبادرات ذات الصلة، داعمة للاستدامة الاجتماعية ليس فقط من خلال هدف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة العامة(الهدف ٣)، وليس فقط من خلال مكافحة نقص المناعة والملاريا وأمراض أخرى(الهدف السادس)، بل كذلك من خلال القضاء على الفقر والجوع(الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية).

(٣-٤) إتفاقية بلد المنشأ : حيث الملاحظ أن المنشأ الذى يتحدد طبقا لقاعدة(ابتداء من مرحلة الغزل) – مثلا– يقوض الموقع التنافسى للبلد المصدرالمنتفع إلى حد الذى يكون فيه هامش التعريفة التفضيلى غير كاف لموازنة المنافسة مع المورد غير المتمتع بوضعية التفضيل. وتشير عمليات التجارة الحرة بعد تنفيذ اتفاق المنسوجات والملابس لعام ٢٠٠٥، أن أكثر المصدرين حصولا على المعاملة التفضيلية يخسرون نصيبهم من الأسواق وخاصة السوق الأمريكى، لصالح الصين وبعض دول أسيا مثل الهند وباكستان وبنجلاديش واندونيسيا وكولومبيا، وهى بلدان حافظت على نصيبها بعد الاتفاقية. فى حين انهارت هذه الصناعة تحت تأثير قوانين المنشأ من عينة (ابتداء من مرحلة الغزل) فى بلدان أخرى مثل المالديف ونيبال[٢٥٥].

(٤) دينامية حرب العملات : تشير الممارسات الدولية إلى أن سياسة التنافس فى خفض القيم الخارجية للعملات الوطنية سوف تؤدى إلى موجة من الحماية التدميرية، وتلحق ضررا بالتجارة الحرة، وتهدد التعايش السلمى فى الدولة الواحدة وفيما بين الدول بعضها البعض. حيث تتيح دينامية حرب العملات مايلى:

([٢٥٤]) منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجرة العالمية،"تعزيزالنفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية: المجالات المشتركة بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة"، ٢٠١٣، ص ٢٣.

([٢٥٥]) مورای غبس، المرجع السابق، ص ٥٨.

– تلجأ الدولة لخفض قيمة عملتها الوطنية، لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التى تقوم بتصديرها، ومعنى ذلك أن القدرة التنافسية للسلع والخدمات فى الدولة الأخرى سوف تتراجع، وتتم عملية إعادة تصحيح للحسابات الجارية بين الدولتين لصالح الدولة التى بدأت عملية الخفض التنافسى لقيمة عملتها. فى المقابل تلجأ الدولة المنافسة إلى إجراءات مضادة لتحسين ميزان مدفوعاتها، إذ الثابت وكما أوضحنا سلفا، أن عمليات الخفض التنافسى لا تكون حاسمة فى الغالب، وعلى حد تعبير– جايمس ريكاردز– فإن المحارب المالى غالبا ما يربح الجولة بالنقاط وليس بالضربة القاضية، وسرعان ما يقرع الجرس إيذانا ببدء الجولة الثانية[٢٥٦]. وقد يتخذ رد الفعل صراع عملات مضاد بشكل انتقامى، أوإقامة حواجز من التعريفات الجمركية، أوالحظر التجارى، وقد تتجاوز حرب العملات أدوات الصراع المالى أحيانا، وتشير خبرة الثلاثينات إلى أن عمليات خفض العملة كانت سببا فى الغزو اليابانى فى أسيا، وفى الهجمات الألمانية على أوربا، كما كانت مصدر مناوشات حديثة على نحو ماحدث بين اليابان والصين عام٢٠١٠[٢٥٧].

– تؤدى عمليات الخفض التنافسى لأسعار الصرف كسبيل لزيادة الصادرات وحل مشكلات موازين المدفوعات، إلى الإضرار بالشركاء التجاريين، عندما تنخفض معدلات النمو وتزيد نسب البطالة فى البلدان التى تتراجع الميزة التنافسية لصادراتها. وفى ظل اقتصاد معولم، قلما تتم صناعة منتج معين بشكل كامل فى دولة واحدة، بل قد يضم المنتج الواحد تكنولوجيا يابانية وتصميما ألمانيا ومكونات تايوانية وتجميع صينى وتوزيعا عالميا مركزه هونج كونج مثلا، قبل أن يصل إلى المستهلك فى أفريقيا. ومعنى ذلك، أنه عندما تلجأ الدولة لخفض قيمة عملتها الوطنية، بهدف إقصاء دولة معينة من المنافسة، أو دعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التى تقوم هى بتصديرها، فإن دائرة الغرم والغنم سوف تتسع، وقد تكون ردود الأفعال متباينة ومن أكثر من جانب، وهو ما يعنى زيادة فرص فرض الاجراءات الحمائية، ويؤثر سلبا على التجارة الدولية ويعرض الاقتصاد العالمى لمخاطرالركود، ولكل ذلك انعكاساته على التعايش السلمى داخل الدول وبين الدول بعضها البعض.

([٢٥٦]) جايمس ريكاردز ، حروب العملات، المرجع السابق، ص١٨٢ .

([٢٥٧]) جايمس ريكاردز ، حروب العملات، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

– فى ظل نظام مالى معولم، عندما تمارس سياسات الخفض التنافسى للعملة، سرعان ما يعانى غيرالمحاربين من أضرار جانبية. وفى سياق حرب العملات الأمريكية الصينية(٢٠٠٩-٢٠١٠)، فإن التضخم الذى حاولت الولايات الأمريكية تصديره إلى الصين من خلال طباعة الدولار(سياسات التيسير الكمى)، سعت الصين إلى امتصاصه من خلال طباعة اليوان، واستمرت سياسات الخفض التنافسى إلى مرحلة عجز الاقتصاد الصينى عن امتصاص مزيد من الدولارات الأمريكية. لكن الملاحظ أن التضخم الذى نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى تصديره إلى الصين، سرعان ما ظهرت أعراضه فى كوريا الحنوبية والبرازيل وإندونيسيا وتايلاند وفيتنام، من خلال تدفقات الأموال الساخنة الباحثة عن عائدات أكبر لاستثماراتها، وإمتد إلى البلدان الأكثر فقرا فى أفريقيا من خلال إرتفاع أسعارالغذاء والطاقة وانخفاض مستوى المعيشة[٢٥٨].

(٥) حوافز الاستثمار، فى إطارالتنافس بين الدول على حذب الاستثمار الأجنبى المباشر، غالبا ما تجد الحكومات الساعية إلى تحويل مسار الاستثمارات فى اتجاه أقاليمها نفسها فى خضم حروب مزايدة متنوعة، حيث يؤلب المستثمرون مواقع مختلفة على بعضها البعض، مما يؤدى إلى تقديم مجموعات من الحوافز أكثر من أجل جذب الاستثمار. فعادة ما تكون حروب المزايدة إقليمية أومحلية، مما يجسد المنافسة بين مختلف البلدان، أوالمناطق. ونموذج ذلك تنافس أكثر من ٢٥٠ موقع أوربى على مصنع لشركة بى إم دبليو، والذى آل فى النهاية إلى (لابزيتج) فى ألمانيا. وبالنسبة للبلدان النامية وتلك التى تمر بمرحلة إنتقال، تشير التجارب الدولية إلى وقوع حروب مزايدة، مثل ما وقع فى البرازيل وفيما بين بلدان رابطة أمو جنوب دول شرق آسيا، وفيما بين مقاطعات الصين فضلا عن بلدان وسط أوربا وأوربا الشرقية [٢٥٩].

واللافت أن تقع البلدان النامية فريسة هذه المنافسة، حيث لا تملك هذه البلدان بنية تنظيمية ولا امكانات مالية تمكنها من التنافس، ويكون سلاحها الوحيد هو الحوافز الضريبية، وفى خضم المنافسة الضريبية للحصول على المزيد من الاستثمارات تقدم البلدان النامية المزيد من الإعفاءات

([٢٥٨]) جايمس ريكاردز ، المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨٣.

([٢٥٩]) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، " الحوافز "، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، نيويورك – جينيف، ٢٠٠٤، ص٥٢.

والتخفيضات الضريبية(السباق إلى القاع)، وتفقد إيرادات ضريبية هى فى أمس الحاجة إليها للارتقاء بالخدمات العامة والبنية الأساسية، وهو ما يؤثرسلبا على ملف التنمية الشامة والمستدامة.

(٦) المنافسة الضريبية الدولية لجذب الاستثمار الأجنى المباشر، تفتح الباب واسعا أمام الملاذات الضريبية الأمنة، وتتيح للشركات الوطنية والشركات دولية النشاط ممارسة التجنب الضريبى، عن طريق تحويل أرباحها إلى أماكن ذات معدلات ضريبية أدنى، ومن خلال أسعار التحويل. وكنتيجة لذلك تتآكل الأوعية الضريبية للبلدان النامية، وتلحق ضررا بالحصيلة الضريبية اللازمة لتوفير تمويل ملائم للتنمية الشاملة والمستدامة فى البلاد النامية. فضلا عن ذلك، لا يزل المجتمع الدولى والتشريعات الضريبية الوطنية غير قادرين على التعامل الضريبى مع أنشطة الاقتصاد الرقمى، حيث يعتمد الاقتصاد الرقمى على المنصات الرقمية المستندة إلى أصول غير مادية، ويمثل ذلك تحديا للنظم الضريبية التقليدية التى تفرض الضريبة على أساس الوجود المادى للمنشأة وعلى أساس فكرة الإقامة الدائمة، وهو ما يؤدى أيضا إلى تآكل الأوعية الضريبية للبلدان النامية. ونتيجة لعلاقات التبادل غيرالمتكافىء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فى مجال التجارة الخارجية، فضلا عن تآكل الأوعية الضريبية ونزوح أموال الأفراد والشركات صوب الملاذات الضريبية نتيجة التنافس الضريبى الدولى، لا تجد البلدان النامية سوى القروض مصدرا للتمويل. وتحذر إحصاءات الدين العالمية من أزمة مديونية رابعة سوف تكون البلدان النامية أول ضحاياها، وبحسب إحصاءات البنك الدولى فقد بلغ حجم الدين الخارجى للبلدان النامية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى نحو٩٢,٣% عام ٢٠١٤، وهى نفس السنة التى بلغ فيها حجم الإيرادات العامة المفقودة من البلدان النامية بسبب نزوح الأموال صوب الملاذات الضريبية نحو ٨٤ مليار دولار، وهو ما يزيد عن ثلثى حجم المعونات الأجنبية الرسمية التى تذهب إلى تلك الدول، كما أوضحنا سلفا. وتشيرإحصاءات الدين العالمى إلى أن معدلات الدين مرشحة للزيادة، حيث ارتفعت نسبة الدين العام كنسبة (%) من الناتج المحلى فى البلدان الأقل دخلا من ٤٨ % عام ٢٠١٠ إلى ٦٧ % عام ٢٠١٨، ويعكس الدين الخارجى كنسبة (%) من الصادرات فى البلدان النامية حجم المأساة فى هذه الدول، حيث ارتفع من نسبة ٩٥,١% عام ٢٠١٤ إلى ٩٩,٦% عام ٢٠١٥ وبلغ١٠٨,٦% عام ٢٠١٦و ١٠٥% عام ٢٠١٧[٢٦٠].

---

(٢٦٠) World Bank,Golobal waves of debt: causes and consequences,P٥. https://www.worldbank.org/en/research/publication/waves-of-debt

(٧) المساعدات الخارجية والعقوبات الاقتصادية الدولية: تشير الممارسات الدولية إلى أن الأداة الاقتصادية بشقيها الايجابى (المعونات) والسلبى(العقوبات)، قد خلفت إدراكا متزايدا بأن السياسات التنموية للدول والجهات المانحة والمانعة، وكذا الرؤى أحادية الجانب للبلدان الكبرى المهيمنة، والثابت أن كلاهما يتم فى إطار سياسة العصا والجزرة لممارسة ما يشبه سلطة التأديب فى العلاقات الدولية، وتلحق أضرارا بالتعايش السلمى على المستوى الدولى وفى إطار البلد الواحد. حيث تشير الدراسات المعنية إلى نفوذ وتأثير الأهداف غيرالإنمائية فى توزيع المساعدات الخارجية، حيث لوحظ أن المصالح السياسية والتجارية للبلدان المانحة لها الغلبة فى معظم الأحوال، وعن طريق آلية الاعتمادات المختلطة Mixed Credits وآلية ربط المساعدات Tying of aids، تستطيع البلدان المانحة أن تسلم البلد المستفيد سلعا وخدمات منخفضة الجودة، والغالب أن تكون بكلفة أكثر وأقل ملائمة لاحتياجاته[٢٦١]، وتبين التجربة الدولية كيف يمكن للدولة المانحة أن تستخدم آليات المساعدات الإنمائية فى منع حدوث تنمية مستقلة فى البلدان النامية، فعلى سبيل المثال ارتبطت مساعدات مشروع مارشال بشراء المنتجات الزراعية الأمريكية، لترتفع حصة الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج الحبوب فى العالم من ١٠% قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٥٠% عام ١٩٥٠، وبذات الطريقة أستخدم مشروع المساعدات الأمريكية المسمى الغذاء من أجل السلام لدعم الشركات الزراعية والملاحية الأمريكية فى مواجهة المنافسين الأجانب[٢٦٢]. واللافت أن يتزايد الوزن النسبى للمساعدات المربوطة كنسبة من الإجمالى، ففى بعض السنوات تجاوزت المساعدات المربوطة نسبة الخمسين بالمائة من إجمالى المساعدات الإنمائية المقدمة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[٢٦٣]، والمرجح أن تكون هذه النسبة أقل من الحجم الحقيقى، إذا أخذنا فى الاعتبار الترتيبات غيرالرسمية التى تجعل التعاقدات وطلبات الشراء تتجه إلى الدولة المانحة. كما لوحظ أن القروض المستترة تحت مظلة المساعدات الإنمائية والمسماة الاعتمادات المختلطة (Mixed Credits) والتى تستهدف مباشرة المصالح التجارية للبلدان المانحة، تكون ضعيفة الأثر من الناحية الإنمائية، حيث توجه أموال الاعتمادت المختلطة – بحسب تقرير البنك الدولى– إلى المشروعات الكثيفة برأس المال

([٢٦١]) فرانسيس جيرونيلام، المرجع السابق، ص٤١٤.

([٢٦٢]) راجع: نعوم تشومسكى، المرجع السابق، ص ٤٨.

([٢٦٣]) World bank, world development Report ١٩٨٥,New Yourk,Oxford university press,١٩٨٥,p.١٠١.

والكثيفة الاستيراد، كما يسعى المصدرون إلى توسيع الاعتمادت المختلطة ومدها إلى بلدان ذات الدخل المتوسط والعالى دون صرفها فى البلدان ذات الدخل المنخفض، وهو ما يعنى أن هذه المشروعات تعكس تحيز متأصل بعكس المشروعات التى تنطوى على قدر منخفض من محتويات الاستيراد، مثل مشروعات التنمية الريفية أو الرعاية الصحية الأولية[٢٦٤]. بل امتد هذا التحيز إلى داخل البلد الواحد، ولم يعد غريبا أن أكثر البلدان تصديرا للإنتاج الزراعى تشهد معدلات أدنى من سوء التغذية، حيث تم عزل صغار المزارعين عن الصادرات من الحاصلات الزراعية[٢٦٥].

ومن ناحية أخرى، تستهدف المساعدات الخارجية فى أحسن صورها دعم النهج الاستهلاكى وأحيانا تكون فى صورة مساعدات عسكرية، وهى فى كل الحالات تدعم جانب الطلب دون العرض، وتؤدى إلى تفشى ظاهرة المرض الهولندى فى الاقتصادات النامية.

وترتبط فكرة المرض الهولندى بوجود ثروة طبيعية مفاجئة، تؤدى إلى ارتفاع سعر الصرف وزيادة الاستهلاك مع التراخى فى العمل، ويترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم، وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية فى السوق المحلى وفى الأسواق الخارجية، ومن ثم ضعف الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة [٢٦٦]. وبالقياس على ما سبق، فإن تمويل تدفقات المعونة إنفاقا استهلاكيا، سوف يلحق ضررا بالغا باقتصاد الدولة المتلقية للمعونة. ولكن توجيه المعونة فى مجالات مثل البنية التحتية والاستثمار فى رأس المال البشرى والاستثمار الزراعى والصناعى، تستطيع الاستجابة للعرض وأن توفرالترياق للمرض الهولندى [٢٦٧]. وبالنسبة للعقوبات الاقتصادية الدولية، فالثابت أنها تلحق أضرار جسيمة بقضايا التنمية الشاملة والمستدامة، عالى نحو ماشرنا اليه سلفا.

---

(٢٦٤) World bank,Op.Cit., p.١٠٢.

(٢٦٥) مورای غبس، السياسة التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢٦٦) وعلى حد تعبير جوزيف ستيجلتز، واصفا ما حدث فى هولندا على أثر اكتشاف النفط فى بحر الشمال فى الفترة من عام ١٩٠٠-١٩٥٠ فإن الشعوب تخلد إلى الراحة وتنتشرمعدلات البطالة والعجز والإعاقة، لدرجة ان العمال الهولنديون كانوا يفضلون إعانات العجز والإعاقة عن إعانات البطالة. راجع:

Christine Ebrahim –Zadeh, Back to Basics- Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely, Finance and Developmen,(the quarterly magazine of IMF, Vol.٤٠, No.١, March ٢٠٠٣.

(٢٦٧) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، ص ٩٧

مفاد ما تقدم، إن الليبرالية تجسد مجموعة أدوات تحليلية ووصفات سياسات تمكن مجتمعا (محليا أو دوليا) من زيادة عائداته من موارده النادرة، كما تشكل السوق وسيلة أفضل لتنظيم العلاقات الاقتصادية، وتعمل آليات الأسعار علي تأكيد اتجاه التبادل الاقتصادى إلى تحقيق منافع متبادلة. لكن، لا يجادل أحد في أن الليبرالية تواجه تحديات مهمة تتمثل في أنه في الوقت الذى تتوسع فيه المجتمعات الليبرالية في الإنتاج والرخاء والنماء، قد تنهارالأحوال الداعمة، وقد ينحو ذلك الي وجود نزاع اقتصادى يخسر فيه الجميع.

مفاد ما سبق، وفيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية الشاملتين وفرص التعايش السلمى، فى ظل تنامى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، يمكن ملاحظة الآتى:

١- **بإمكان تحرير التجارة أن يجلب التكنولوجيا ورأس المال،** والمدخلات الضرورية لتحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاج. وعلى خلاف ذلك، قد تضر الصناعات التصديرية بالبيئة،وقد تنحازالصادرات للفئات الأعلى دخلا، كما يمكن للواردات أن تستبعد المنتجين المحليين، وأن تزيد معدلات البطالة، وتقوض مستويات المعيشة، وأن تفاقم عدم المساواة. وفى ظل غياب القواعد متعددة الأطراف والملزمة، تستطيع الدول المتقدمة فرض حصتها من المكاسب عن طريق سياسات حمائية متباينة، ولتلبية مكونات داخلية على حساب الرفاه الاقتصادى الدولى.

٢- **تواجه البلدان النامية صعوبات عند رسم سياساتها التجارية، وتحقيق أهدافها الإنمائية.** وتتمثل هذه الصعوبات فى القيود التى تفرضها الاتفاقات التجارية التى كانت هذه البلدان طرفا فيها والتى قبلت بها، كما تتسم اتفاقات التجارة العالمية بأنها شاملة، ونزاعة إلى التدخل، أى أنها تفرض إطارا قانونيا لتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتناعية الوطنية. ويهدر كل ذلك بطبيعة الحال حق البلدان النامية فى تبنى نموذج تنموى يلبى الاحتياجات المحلية.

٣- **تباين الالتزامات التجارية على المستويات متعددة الأطراف والثنائية والإقليمية:** أضحت الالتزامات التجارية على المستويات متعددة الأطراف والثنائية والإقليمية متباينة سلبا وايجابا، من منظورالأهداف الإنمائية للألفية. ففى حين تتيح اتفاقات التجارة متعددة الأطراف فرص النفاذ الآمن إلى الأسواق، نجد القواعد المتعلقة بالتعرفات والإعانات المالية تفرض على البلدان النامية التزامات كانت معفاة منها فى السابق، كما أن القواعد الجديدة فى إطار الاتفاقات الثنائية والإقليمية، وسعت

نطاق الالتزامات التجارية لتشمل مجالات جديدة (مثل والبيئة والصحة والثقافة والتعليم والطاقة والاتصالات)، فضلا عن الأحكام الإضافية فى إطار ما يعرف باتفاقات التجارة المعززة (WTO Plus).

٤- **ديناميكية العلاقات الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ترسخ أوجه عدم المساواة فى البلدان النامية**، وتضر بقضايا التنمية الشاملة والمستدامة، فإذا أخذنا فى الاعتبار أن العلاقات الدولية ظاهرة سطحية للعلاقات الاجتماعية يلعب فيها الاقتصاد الدور الرئيسى(مايكل بانيكس)، بالإضافة إلى تصور(جرامنسكى) لعلاقة التأثيرالمتبادل بين البنية الفوقية والبنية التحتية، والذى رأى أن البنية الفوقية هى المحدد لطبيعة العلاقات القابعة فى البنية التحتية، وتشكل حاجزا للتغييروأداة للهيمنة سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى، نكون مدفوعين للاعتقاد بأن تفاقم أوجه عدم المساواة يرجع إلى ديناميكية العلاقات الاقتصادية فى النظام الرأسمالى العالمى، والتى تستطيع البلدان المتقدمة من خلالها تدويل الإنتاج، وتقسيم العمل الدولى، وإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية(والرشتاين)، لتصبح البلدان النامية حبيسة الأنشطة ذات القيمة المضافة الأقل، وتحتفظ البلدان االمتقدمة لنفسها بالأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى(سمير أمين). وقد لاحظنا كيف صممت آلية التدرج الضريبى الملتوى، ناهيك عن حوافز الاستثمار وقواعد المتشأ والمعونات، فى إضعاف الحوافز الإنتاجية وتشويه أنماط الإنتاج، وتكريس العلاقة الطرفية والتبادل غير المتكافىء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ثم يأتى بعد ذلك دور فروع الشركات دولية النشاط، ليتحول جزء من النخبة فى البلدان النامية إلى شركاء تجاريين(التوكيلات التجارية)، ويقل الحافز للتصنيع، وفى ظل العلاقات الرأسمالية الطرفية، يجنى مكاسب التجارة الدولية فى مجال الصادرات الزراعية مثلا، أصحاب مزارع شاسعة ذات رؤوس أموال ضخمة، ويرزح صغار المزارعين فى الريف تحت خط الفقر كما هو الحال فى كينيا وزامبيا والبرازيل. ومع تزايد أوجه عدم المساواة قد تتحول الاختلالات فى النفوذ الاقتصادى إلى هيمنة سياسية راسخة[٢٦٨].

ومحصلة كل ذلك، أن التنافس الاقتصادى الدولى فى إطار النظام التجارى بمستوياته المتعددة والثنائية والإقليمية يضيق نطاق حرية التصرف المتاح للبلدان النامية من ناحية، ويحد من

([٢٦٨]) راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩، المعنون: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة فى القرن الحادى والعشرين"، جينيف، ٢٠١٩، ص ١٤.

قدرة هذه البلدان على إتباع سياسة تجارية وطنية ذات توجه إنمائى من ناحية أخرى. وهو ما يضر بالتعايش السلمى داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول بعضها البعض.

ثالثا: بعض الحلول والسياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأثارالسلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، ولتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى:

من جماع ما سبق، نخلص إلى أنه للحد من الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، وتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى، يتطلب صياغة نظام تجارى متعدد الأطراف، وفق قواعد دولية ملزمة، يكون فيه للمؤسات عبر القومية دور فاعل فى تنظيم التنافس الاقتصادى الدولى، دون إجراءات أحادية الجانب، ويؤكد على أهمية إيجاد تشارك وتفاعل دولى فى الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وربما يتطلب ذلك مجموعة من التدابير وفى أكثر من إتجاه، وذلك على النحو التالى:

(أ) تفعيل دور منظمة التجارة العالمية : مما سبق، يتضح وجود ثلاث عقبات رئيسة تحد من فعالية الدور الذى يمكن أن تقوم به منظمة التجارة العالمية، لتحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها والمتمثلة فى فتح الأسواق أمام صادرات الدول دون عوائق تحد من قدرة أى دولة على التنافس. والعقبات الثلاث هى: حوافز الاستثمار، الحمائية التجارية، حرب العملات. فضلا عن ذلك، تمثل محاولات الالتفاف على قواعد التجارة الحرة من خلال الاتفاقات الثنائية والاقليمية تحديا للمنظمة. ولتفعيل دور منظمة التجارة العالمية وتعزيز الاتجاه العالمى متعدد الأطراف، يلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تراعى كل ما سبق فى الاعتبار، وذلك من خلال ما يلى:

١- الالتزام العملى بالاتفاقات وجعلها موضع التنفيذ، وذلك من خلال :

- تقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية التجارية الجديدة.

- ايجاد آلية لضمان سرعة تطبيق قرارات المنظمة سواء الوزارية أوالمتعلقة بتسوية المنازعات.

- تخفيض الإطار الزمنى المسموح بها للجان الاستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة.

- تفعيل صلاحيات الهيئات الرقابية واعتماد نتائج التحقيقات بصفة مستقلة.

– تفعيل القواعد المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية وحالات عدم الالتزام من طرف الدول المتقدمة.

٢- فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، يراعى الآتى:

– إلغاء دعم الصادرات الزراعية وتخفيض الدعم المالى التشويهى (الصناديق:الأزرق والخضراء)، والحد من اللجوء إلى تدابير المنطقة الرمادية من قبل البلدان المتقدمة.

– الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات فى الدول المتقدمة.

– تمكين البلدان النامية من النفاذ إلى الأسواق الدولية بدون رسوم جمركية.

– وضع الضمانات اللازمة لتفادى التحول التجارى نتيجة إنشاء التكتلات الاقليمية، مع تفعيل آليات تعويض الدول المستبعدة فى حالة ثبوت الضرر.

٣- فيما يتعلق بالممارسات التجارية غير العادلة، يراعى ما يلى:

– استخدام آلية الإجراءات الوقائية الخاصة بالدول النامية.

– تعزيز المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية للوفاء بالقواعد الصحية والصحة النباتية.

– وضع ضوابط محددة للخروج عن نظام الحصص العادية فى إطار عملية تكييف الحصص.

– وجود رقابة فعالة على عملية تكييف الحصص لضمان عدم الاستهداف المقصود للدول النامية من هذه الإجراءت.

– استبعاد الدول النامية من الملحق(السابع) فقط، عند بلوغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (١٠٠٠ دولار) لمدة سنتين متتاليتين على الأقل[٢٦٩].

([٢٦٩]) جدير بالذكر أن المادة (٢٧) فقرة (٢-أ) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بإجراءات الدعم والتعويض المالى(الجزء الثامن:المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية)، تستثنى الدول النامية من الحظر المفروض على دعم الصادرات، حتى يلامس الناتج القومى الإجمالى للفرد فيها الألف(١٠٠٠) دولار.

- تضمين الاعتبارات البيئية فى تعريف المنتج المماثل للتحقق من وقوع الإغراق، واقرار تدابير البيئة المتصلة بالتجارة Trade Related Environmental Measures لتمكين منظمة التجارة العالمية من مراعاة اعتبارات البيئة بطريقة أكثر فاعلية وقابلة للتنفيذ[٢٧٠]، بدلا عن طريقة الحواجزالتعريفية الانتقائية التى تلجأ اليها الدول المتقدمة فى مواجهة صادرات البلدان النامية.

- وضع قوانين منشأ تتلائم مع احتياجات الشريك النامى ومن خلال اتفاق متعدد الأطراف.

٤- **وفيما يتعلق بحرب العملات،** يجب تبنى قواعد عادلة ومنطقية متعددة الأطراف للحد من اللجوء إلى أية تدابيرأحادية الجانب لتحقيق خفض تنافسى لقيم العملات، وربما يتطلب ذلك، ما يلى:

- استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق فى شأن التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملة[٢٧١].

- توسيع دائرة استخدام سلة عملات دولية فى التسويات التجارية لتوزيع عبء توفير السيولة العالمية على مجموعة دول أو سلة من العملات.

- تفعيل دورحقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية فى الصفقات التجارية الدولية والقروض الدولية الجماعية والإنقاذ المالى المصرفى وتسوية موازين المدفوعات.

- الارتقاء بدورصندوق النقد الدولى ليصبح بنكا مركزيا عالميا، لتعزيز استقرار النظام النقدى العالمى.

(ب) إصلاح نظام المعونات والمساعدات الإنمائية : يعتبرإصلاح نظام المعونة الدولية من الأولويات الأشد الحاحا، فعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن فالمعونة تعانى من تشوهات

([٢٧٠]) وهو ما نادى به الصندوق العالمى للبيئة (مثبت عند احمد جامع ، المرجع السابق،١٥٥١)

([٢٧١]) كلمة رئيس البنك الدولى روبرت زوليكان،أمام قمة مجموعة العشرين فى(سيول – كوريا الجنوبية) بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٠.مشار إليه على الموقع التالى: https://elaph.com/Web/Economics/٢٠١٠/١١/٦١٠٢٧٥.html

زمن الحرب الباردة، ورؤى النيوكلاسيك التى تخدم فى الأساس مصالح الدول المانحة، وتمنحها ما يشبه سلط التأديب على البلد المتلقى للمعونة من خلال برامج الاصلاح التى تفرضها مؤسسات التمويل الدولية. ولإزالة هذه التشوهات يجب النظرللمساعدات الإنمائية بإعتبارها نقطة إلتقاء بين الأخلاق والمصلحة الذاتية فى آن واحد، وربما يتطلب مراعاة ما يلى :

١- توسيع تدفقات التمويل الإنمائى الرسمى من خلال :

- وضع جدول زمنى لوفاء الدول المتقدمة بالعهد الذى دعت إليه الأمم المتحدة وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمتمثل فى زيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية لتصبح ٠,٠٧ % من الناتج القومى الاجمالى، وأن تصل هذه نسبة إلى ١% بحلول ٢٠٣٠.

- إنشاء نظام دولى لجمع الإيرادات يقوم على أساس متحرك يرتبط بالدخل القومى، مع إدخال طريقة آلية لتحويل الأموال وذلك بفرض ضريبة دولية على بعض الأوعية كإنتاج وتصدير الأسلحة، التجارة الالكترونية، والأموال المشاعة العالمية.

٢- تحسين إجراءات المعونة من خلال:

- أن تولى الجهات المانحة قدرا أكبرمن الاهتمام بالبعد البيئى والحوكمة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

- ربط المعونات بتنمية القدرات الإنتاجية، مع التركيز على دعم القدرات التكنولوجية والمعرفة فى سياق التحول الرقمى، حتى تستطيع المعونات أن تخلق مواطنين بدلا من أن تخلق مستهلكين.

- تضمين البعد الرقمى فى استراتيجيات المساعدات الإنمائية الرسمية، خاصة وأن المساعدات الانمائية الرسمية فى هذا السياق غير كافية، حيث تشير الدراسات الاستقصائية[٢٧٢] إلى أن ما يخصص لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا يتجاوز١% من اجمالى التمويل فى إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة. كما أن المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لا تستثمر سوى ١% من مجموع استثماراتها فى مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

([٢٧٢]) أنظر:تقرير الاونكتاد لعام ٢٠١٩، سبق ذكره، ص ٢١.

(ج) عبء المديونية : الحد من المديونية العالمية لضمان سلامة واستدامة النظام المالى العالمى، وتخفيف عبء الدين عن البلدان الأشد فقرا والفقيرة. وربما يتطلب ذلك :

– تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الأقل دخلا.

– ضرورة إعادة النظر فى ادارة الاقتصاد الكلى فى البلدان المتقدمة، وبخاصة سياسة الفيدرالى الأمريكى (Too Big Too Fail) المستندة الى نظرية كمية النقود النقدية وفكرة المضاعف الكينزى، فمن خلال سياسة الإئتمان الميسر والدين العام المتنامى، تضاعف حجم ديون العالم ليصل إلى ثلاثة أضعاف ما ينتجه العالم بنهاية ٢٠١٨ [٢٧٣].

(د) مكافحة التهرب الضريبى والتجنب الضريبى الدولى : تعتبر الإيرادات الضريبية مصدر هام وحقيقى لتمويل التنمية فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والتجنب والتهرب الضريبى يلحقان ضررا مباشرا بقدرة الدولة فى الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة والعدالة بين الاجيال الحاضرة والمستقبلة. وفى إطارالمنافسة الضريبية الدولية، تتعمق مشكلات التجنب والتهرب الضريبى على المستوى الدولى بسبب تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية، وبسبب أسعار التحويل وهى الآلية التى تمارسها الشركات دولية النشاط بشكل كبير، وبخاصة فى ظل تنامى التجارة الالكترونية وأنشطة الاقتصاد الرقمى. وللحد من هذه المشكلات يلزم ادخال مجموعة من الإصلاحات على النظام الضريبى الدولى، والتشريعات الوطنية كما يلى:

– ايجاد آلية دولية للحد من الأنشطة الصورية التى تتم من خلال الملاذات الضريبية الآمنة، والحد من تلاعب الشركات متعددة الجنسيات عن طريق أسعار التحويل.

– تفعيل آليات فرض الضريبة على السلع والخدمات الرقمية التى توفرها الشركات غير المقيمة.

(هـ) تفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات دولية لنشاط :

من جانب نظرى يرى(مليتون فريدمان) أحد رواد المدرسة النيوكلاسيكية فى كتابه (الرأسمالية والحرية) أن المسئولية الاجتماعية للشركات تتحقق من خلال دفع أجور العاملين مقابل العمل الذى

([٢٧٣]) أنظر: World Bank,Golobal waves of debt, Op.Cit,P٤-٥.

يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التى تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين. وأن هدف الشركة هو تحقيق زيادة فى أرباحها، كما أن مبدأ تعظيم قيمة السهم هو الهدف الاجتماعى المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثروة الاجتماعية للمؤسسة[٢٧٤].

وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن الشركات المسئولة اجتماعيا تدفع ضرائب أقل، وغالبا ما تستخدم الشركات استراتيجيات للتجنب الضريبى من خلال أسعار التحويل والملاذات الضريبية وصناديق خيرية مشبوهة وسياسة إعادة الفواتيرRe – invoicing. ويتسق ذلك مع الفكر الذى يرى أن المدفوعات الضريبية والمسئولية الاجتماعية بدائل، فالشركة تعتبرالضريبة انتقاص من رفاهيتها الاجتماعية، ومن ثم تشارك فى المسئولية الاجتناعية لتعويض الأثار السلبية المترتبة على انخفاض مدفوعاتها الضريبية. والشركات التى تبدو مسئولة اجتماعيا تتبنى سلوكا عدوانيا ضريبيا لتقليل أعبائها الضريبية[٢٧٥]. وكنتيجة لهذه الأفكار والممارسات، تحرم البلدان النامية من إيرادات عامة حقيقية هى فى أمس الحاجة إليها، وتحصل فى المقابل – وعلى أحسن الفروض–على بعض العطايا تحت شعار المسئولية الاجتماعية. ولتفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات دولية النشاط، ربما يتطلب ذلك ما يلى:

– الزام الشركات دولية النشاط بوضع رؤية لمسئولياتها الاجتماعية، الأمر الذى يضيق من نطاق حرية التصرف لهذه الشركات، ويحد من ممارسات التجنب الضريبى التى قد تنتهجها إدارة الشركة.

– اعادة النظر فى الامتيازات الضريبية الممنوحة للشركات من خلال المناطق الحرة، بالإضافة إلى تفعيل الجهود الدولية للحد من ممارسات التجنب الضريبى الدولى.

---

(٢٧٤) Jagdish Bahagwati, Whose corporate Social Responsibility, ProJect Syndicate, October ٢٥,٢٠١٠, https://www.project-syndicate.org/

(٢٧٥) فى تفصيل أوفى، إرجع إلى الداسات السابقة لبحث: د. محمود السيد ذكى محمود،" دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبى: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق رأس المال المصرية"،ص٢٣،ص٢٨. https://atasu.journals.ekb.eg/article

(و) تعزيزالأهداف الإنمائية العالمية: من الممكن أن تجد هذه الأهداف صدى لها فى كل ما سبق، إلا أن من الأهمية بمكان أن **تكون الأهداف الإنمائية العالمية** محل اعتبار فى المفاوضات المستقبلية للتجارة العالمية فيما بعد جولة أوروجواى، وفى استراتيجية التصدير الداعمة للفقراء:

١- **المفاوضات التجارية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** يجب أن تستهدف مراجعات اتفاقات التجارة الحرة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية، الربط بين اتفاقات التجارة الحرة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية، بحيث تضمن السياسات التجارية ألا يتحمل الفقراء عبء الضوابط التجارية وتحريرالتجارة بشكل مفرط، وأن تضمن هذه السياسات فى الوقت ذاته حصول الفقراء على نصيب عادل من مكاسب تحريرالتجارة. ويتطلب ذلك:

– تطويع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية للألفية، وبما يعكس التوازن بين حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبين حقوق الصحة العامة(المتمثلة فى الهدف ٣ والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية العالمية).

– تحسين إنتاجية الفقراء عن طريق إعطاء أولوية للخدمات التى تعمل كمدخلات للعملية الإنتاجية.

– السماح للبلدان النامية باتخاذ تدابير وقائية للوصول إلى الأسواق، عندما يهدد حجم الاستيراد الأمن الغذائى.

– تعزيز التعاون الصناعى فى اتفاقات التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمارالأجنبى المباشر فى المجال الصناعى.

– توسيع نطاق حرية التصرف فى مجال السياسات اللازمة للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية.

– تضمين المراجعات التى تتم خلال مفاوضات الجولات المستقبلية لاتفاقات التجارة العالمية، أهداف إنمائية محددة كالقضاء على الفقر(الهدف الانمائى الأول) وتقليل عدم المساواة (الهدف الانمائى الثالث)، تعزيزالانتاجية وإقامة نظام تجارى عادل(الهدف ٨ من الأهداف الانمائية). كما ينبغى أن يكون الحصول على خدمات الطاقة والتعليم والصحة (الأهداف: ٢، ٣، ٥،٦)، ضمن الأهداف الإنمائية فى السياسات الوطنية للبلدان النامية، وأن تعمل الدول النامية على تضمين هذه الأهداف فى التزاماتها الدولية.

٢- الاستراتيجية التصديرية الداعمة للفقراء:

- تحسين البنية التحتية الداعمة لأنشطة التصدير للفقراء ولصغار المنتجين، بما فى ذلك خدمات التدريب والخدمات التكنولوجية اللازمة لرفع جودة السلع والخدمات التى ينتجونها.

- مساعدة الفقراء وصغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

- العمل على زيادة حجم صادرات المناطق الريفية كنسبة من إجمالى صادرات الدولة.

خاتمة

ناقشت الدراسة الماثلة ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى وانعكاساتها على فرص التعايش الاقتصادى السلمى،بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين. وافترضت الدراسة أن أساليب التنافس الاقتصادى الدولى، تضمرإجراءات وتدابير حمائية تلحق الضرر بمكونات التعايش الاقتصادى السلمى، والمتمثلة فى التنمية الشاملة والمستدامة والنظام التجارى متعدد الأطراف. واستهدفت الدراسة تقديم رؤية للحد من الأثارالسلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، وتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى. وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث، اختص **المبحث الأول:** نظريات الاقتصاد السياسى الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية، بتحليل الإطار النظرى لظاهرة التنافس الاقتصادى الدول. وتناول **المبحث الثانى:** ماهية التنافس الاقتصادى الدولى وأساليبه المعاصرة، واستعرضنا من خلاله مفهوم ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، والتفسيرالاقتصادى للظاهرة، وتحليل أساليب التنافس الاقتصادى الدولى وانعكاساتها المحتملة على التعايش الاقتصادى السلمى. وأتى **المبحث الثالث:** التعايش السلمى وأهدافه الاقتصادية، بمثابة حلقة وصل فى ربط التعايش السلمى بظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، واستعرضنا من خلاله مفهوم التعايش الاقتصادى السلمى وأهدافه، وكذا مبررات التعايش السلمى مع البيئة والنظام التجارى متعدد الأطراف، والتاثير المتبادل لاعتبارات البيئة والتجارة الدولية على التعايش السلمى. أما **المبحث الرابع:** سبل مواجهة الأثارالسلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى لتعزيز فرص التعايش السلمى، فكان بمثابة رؤية تقييمية لأثار ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى على التعايش السلمى بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين. وفيه أوضحت الدراسة كيف أن أساليب إدارة التنافس الاقتصادى الدولى، تلحق الضرر بالتنمية الشاملة والمستدامة وتحد من كفاءة النظام التجارى متعدد الأطراف، وتصوغ نظام موازى لاتفاقات منظمة التجارة العالمية أو ما يعرف بإتفاقات التجارة المعززة (WTO & TRIPs plus)، يعزز منطق المباريات الصفرية والكسب النسبى بدلا عن منطق المباريات الايجابية والكسب التبادلى، ويلحق الضرر بمصالح البلدان النامية وبأهداف التنمية الشاملة والمستدامة، كما أن التنافس بين الاقتصادات المتقدمة من خلال تكتلات اقتصادية ثنائية وإقليمية، قد يحول التنافس الاقتصادى إلى صراع. كما استعرض المبحث الرابع، رؤية لمواجهة الأثار السلبية لظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، وتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى، من خلال تفعيل دورمنظمة التجارة العالمية، وإصلاح نظام المعونات والمساعدات الإنمائية والدين العام العالمى،

فضلا عن مكافحة التهرب والتجنب الضريبى الدولى، وتفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات دولية النشاط، وتعزيزالأهداف الإنمائية العالمية.

وفيما يلى أهم النتائج والتوصيات التى إنتهت إليها الدراسة:

أولا : نتائج الدراسة : يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة، فيما يلى:

- التنافس الاقتصادى الدولى القائم على القواعد الملزمة متعددة الأطراف، يعزز أهداف التعايش الاقتصادى السلمى.

- التعايش الاقتصادى السلمى ضرورة لتحقيق الاستدامة البيئية من أجل الاستقرار والبقاء، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، من خلال نظام تجارى متعدد الأطراف، يتسم بالشفافية والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبوء وعدم التمييز.

- تباين تأثير اعتبارات البيئة والتجارة الدولية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ففى حين تضطربعض الدول إلى نقل نشاطها الإنتاجى إلى ملاذات التلوث البيئىPollution Havens، للحصول على ميزة خفض تكلفة الإنتاج، المترتب على عدم الالتزام بالمعايير البيئية، تستخدم الدول المتقدمة الاعتبارات البيئية كستار لإقامة حواجز تعريفية فى وجه منتجات الدول النامية.

- كشفت أساليب التنافس الاقتصادى الدولى عن غياب القواعد الملزمة، وأن التجارة العالمية فى يد أطراف فاعلة تفرض حصتها من المكاسب لتلبية مكونات داخلية، ومن خلال سياسات حمائية متباينة، وهو ما يعنى أن التنافس الاقتصادى الدولى فى ظل النموذج الليبرالى المعاصرلا يعدوا كونه صدى مركنتيلية قديمة، من شأنها (سواء فى صورتها الحميدة أوالخبيثة) أن تلحق الضرر بالتعايش الاقتصادى السلمى.

- تنبىء أساليب التنافس الاقتصادى الدولى عن ممارسات تلحق الضرربالنظام التجارى متعدد الأطراف، وتلحق الضرر بحقوق الفقراء والأهداف الإنمائية العالمية، وتزيد أوجه عدم المساواة ، وتعمق عدم المساواة القائمة.

- آلية التدرج للضريبى الملتوى والتدابير الرمادية التى تستخدمها البلدان المتقدمة فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تضعف الحوافز وتشوه أنماط الانتاج فى البلدان النامية، وتكرس

أنماط التبادل غير المتكافىء وتعمل على أن تظل البلدان النامية حبيسة الأنشطة منخفضة القيمة المضافة.

- ألية التعرفة Tariffication التى فرضت فى إطار اتفاق الزراعة متعدد الأطراف، والمعززة بآلية حماية تسمح بفرض رسوم استيراد إضافية، ما هى إلا صدى لنظام القيود الكمية القديم، فتحت أسواق البلدان النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أمام صادرات الدول المتقدمة المدعومة، فى الوقت الذى قيدت فيه صادرات البلدان النامية منزوعة الحماية بحصص التعريفات المقيدة، وتحولت كثير من البلدان النامية من مصدر صافى للحاصلات الزراعية إلى مستورد صافى للمنتجات الزراعية.

- دينامية الخفض التنافسى لقيم للعملات الوطنية، تؤدى إلى الاضرار بالتعايش الاقتصادى السلمى، نتيجة عدوى الحمائية وقانون العواقب غير المقصودة، فضلا عن ردود الأفعال الانتقامية بين البلدان المتنافسة وتعريض غير المحاربين لتداعيات حرب العملات.

- فى إطار التنافس الاقتصادى لدولى ولأغراض حمائية، تستطيع البلدان المتقدمة ومن خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية واتفاقات حقوق الملكية الفكرية، أن تضيق نطاق التصرف المتاح لدى شركائها التجاريين، وأن تفرض شروطا أكثر تشددا، وتدابير تجهض القواعد المرنة التى دشنتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية لصالح البلدان النامية.

- اختلاف المعاملات الخاصة بقوعد المنشأ وآلية تسوية المنازعات ما بين النظام التجارى متعدد الأطراف والاتفاقات الثنائية والإقليمية، يخلق نظاما تجاريا موازيا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO plus)، كما من شأن هذه الاتفاقات تعطيل آلية وضع القواعد بما فى ذلك القواعد المتعلقة بمنع الاغراق والدعم والبيئة وسياسات المنافسة الدولية وغيرها من المسائل التنظيمية التى لا تزال محل نقاش.

- تؤدى سياسات الحوافز كأداة للتنافس الاقتصادى الدولى إلى تآكل الأوعية الضريبية فى البلدان النامية، ولصالح البلدان المتقدمة والشركات دولية النشاط القابعة فى ملاذاتها الآمنة، مما يلحق الضرر بالتعايش الاقتصادى السلمى، ويؤثر سلبا على التنمية الشاملة والمستدامة.

- الألية الدولية بشقيها الايجابى(المعونات) والسلبى(العقوبات) يتم استخدامها لأسباب استراتيجية وغير تنموية. وتشيرالتجارب الدولية والدراسات الاستقصائية إلى أن المساعدات الخارجية الإنمائية، تدعم النهج الاستهلاكى وتخل بالتوازن الاقتصادى الكلى، كما تساعد على تفشى ظاهرة المرض الهولندى وتكريس علاقات التبادل غير المتاكافىء فى البلدان النامية. وبحسب التجارب والدراسات –أيضا–تؤدى العقوبات الاقتصادية الدولية إلى إلحاق الضرر بالأهداف الانمائية العالمية، وخاصة ما يتعلق منها بالجوع والفقروالتعليم والصحة وعدم المساواة.

ثانيا : توصيات الدراسة : استنادا إلى ما سبق، أتت توصيات الدراسة لتعزيز فرص التعايش الاقتصادى السلمى فى ظل تنامى ظاهرة التنافس الاقتصادى الدولى، فى خمسة محاورعلى النحو التالى:

فيما يتعلق بتفعيل دور منظمة التجارة العالمية، توصى الدراسة بالأتى:

- الالتزام باتفاقات النظام التجارى متعدد الأطراف فى إطار ما انتهت جولة أوروجواى ، وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية الجديدة، وتفعيل نظام تسوية المنازعات.

– وضع الضمانات اللازمة لتفادى التحول التجارى (أوما يعرف بأثر التحويل) نتيجة إنشاء التكتلات الاقليمية، مع تفعيل آليات تعويض الدول المستبعدة فى حالة ثبوت الضرر.

– إلغاء دعم الصادرات الزراعية وتخفيض الدعم المالى التشويهى(الصناديق:الأزرق والخضراء)، والحد من اللجوء إلى تدابير المنطقة الرمادية من قبل البلدان المتقدمة.

– تفعيل القواعد المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية وحالات عدم الالتزام من طرف الدول المتقدمة.

– تضمين الاعتبارات البيئية فى تعريف المنتج المماثل للتحقق من وقوع الإغراق، واقرار تدابير البيئة المتصلة بالتجارة Trade Related Environmental Measures لتمكين منظمة التجارة العالمية من مراعاة اعتبارات البيئة بطريقة أكثر فاعلية وقابلة للتنفيذ، بدلا عن طريقة الحواجزالتعريفية الانتقائية التى تلجأ اليها الدول المتقدمة فى مواجهة صادرات البلدان النامية.

– وضع قوانين منشأ تتلائم مع احتياجات الشريك النامى ومن خلال اتفاق متعدد الأطراف.

- وضع ضوابط محددة للخروج عن نظام الحصص العادية فى إطار عملية تكييف الحصص.
- وجود رقابة فعالة على عملية تكييف الحصص لضمان عدم الاستهداف المقصود للدول النامية من هذه الإجراءت.
- استخدام آلية الإجراءات الوقائية الخاصة بالدول النامية.
- تعزيز المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية للوفاء بالقواعد الصحية والصحة النباتية.
- عدم استبعاد الدول النامية من الملحق(السابع)، إلا عند بلوغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (١٠٠٠ دولار) ولمدة سنتين متتاليتين على الأقل.
- تمكين البلدان النامية من النفاذ إلى الأسواق الدولية بدون رسوم جمركية.

فيما يتعلق بالحمائية وحروب العملات، توصى الدراسة بالأتى:

- استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق فى شأن التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملة.
- توسيع دائرة استخدام سلة عملات دولية فى التسويات التجارية لتوزيع عبء توفير السيولة العالمية على مجموعة دول أو سلة من العملات.
- تفعيل دورحقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية فى الصفقات التجارية الدولية والقروض الدولية الجماعية والإنقاذ المالى المصرفى وتسوية موازين المدفوعات.
- الارتقاء بدورصندوق النقد الدولى ليصبح بنكا مركزيا عالميا، لتعزيز استقرار النظام النقدى العالمى.
- ضرورة إعادة النظر فى ادارة الاقتصاد الكلى فى البلدان المتقدمة، وبخاصة سياسة الفيدرالى الأمريكى (Too Big Too Fail) المستندة الى نظرية كمية النقود النقدية وفكرة المضاعف الكينزى، للحد من المديونية العالمية وضمان سلامة واستدامة النظام المالى العالمى.

فيما يتعلق بسياسة الحوافز والتنافس الضريبى الدولى، توصى الدراسة بالآتى:

– وضع آلية دولية للحد من الأنشطة الصورية التى تتم من خلال الملاذات الضريبية الآمنة، والحد من تلاعب الشركات متعددة الجنسيات عن طريق أسعار التحويل.

– تفعيل آليات فرض الضريبة على السلع والخدمات الرقمية التى توفرها الشركات غير المقيمة.

– الزام الشركات دولية النشاط بوضع رؤية لمسئولياتها الاجتماعية، الأمر الذى يضيق من نطاق حرية التصرف لهذه الشركات، ويحد من ممارسات التجنب الضريبى التى قد تنتهجها إدارة الشركة.

– اعادة النظر فى الامتيازات الضريبية الممنوحة للشركات من خلال المناطق الحرة، بالإضافة إلى تفعيل الجهود الدولية للحد من ممارسات التجنب الضريبى الدولى.

فيما يتعلق بإصلاح نظام المعونات والمساعدات الإنمائية، توصى الدراسة بالآتى:

– وضع جدول زمنى لوفاء الدول المتقدمة بالعهد الذى دعت إليه الأمم المتحدة وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمتمثل فى زيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية لتصبح ٠,٠٧ % من الناتج القومى الاجمالى، وأن تصل هذه نسبة إلى ١% بحلول ٢٠٣٠.

– إنشاء نظام دولى لجمع الإيرادات يقوم على أساس متحرك يرتبط بالدخل القومى، مع إدخال طريقة آلية لتحويل الأموال وذلك بفرض ضريبة دولية على بعض الأوعية كإنتاج وتصدير الأسلحة، التجارة الالكترونية، والأموال المشاعة العالمية.

– أن تولى الجهات المانحة قدرا أكبرمن الاهتمام بالبعد البيئى والحوكمة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

– ربط المعونات بتنمية القدرات الإنتاجية، مع التركيز على دعم القدرات التكنولوجية والمعرفة فى سياق التحول الرقمى، حتى تستطيع المعونات أن تخلق مواطنين بدلا من أن تخلق مستهلكين.

– تضمين البعد الرقمى فى استراتيجيات المساعدات الإنمائية الرسمية.

– تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الأقل دخلا.

فيما يتعلق بتعزيز الأهداف الإنمائية العالمية وتبنى استراتيجية تصديرية داعمة للفقراء، توصى الدراسة بالآتى:

– تضمين مراجعات اتفاقات التجارة الحرة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية، الربط بين اتفاقات التجارة الحرة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية، بحيث تضمن السياسات التجارية ألا يتحمل الفقراء عبء الضوابط التجارية وتحريرالتجارة بشكل مفرط، وأن تضمن هذه السياسات فى الوقت ذاته حصول الفقراء على نصيب عادل من مكاسب تحريرالتجارة.

– تضمين المراجعات التى تتم خلال مفاوضات الجولات المستقبلية لاتفاقات التجارة العالمية، أهداف إنمائية محددة كالقضاء على الفقر(الهدف الانمائى الأول) وتقليل عدم المساواة (الهدف الانمائى الثالث)، تعزيزالانتاجية وإقامة نظام تجارى عادل(الهدف ٨ من الأهداف الانمائية). كما ينبغى أن يكون الحصول على خدمات الطاقة والتعليم والصحة (الأهداف: ٢، ٣، ٥،٦)، ضمن الأهداف الإنمائية فى السياسات الوطنية للبلدان النامية، وأن تعمل الدول النامية على تضمين هذه الأهداف فى التزاماتها الدولية.

– تطويع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية للألفية، وبما يعكس التوازن بين حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبين حقوق الصحة العامة(المتمثلة فى الهدف ٣ والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية العالمية).

– السماح للبلدان النامية باتخاذ تدابير وقائية للوصول إلى الأسواق، عندما يهدد حجم الاستيراد الأمن الغذائى.

– تعزيز التعاون الصناعى فى اتفاقات التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمارالأجنبى المباشر فى المجال الصناعى.

– تحسين إنتاجية الفقراء عن طريق إعطاء أولوية للخدمات التى تعمل كمدخلات للعملية الإنتاجية.

– تحسين البنية التحتية الداعمة لأنشطة التصدير للفقراء ولصغار المنتجين، بما فى ذلك خدمات التدريب والخدمات التكنولوجية اللازمة لرفع جودة السلع والخدمات التى ينتجونها.

– مساعدة الفقراء وصغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

– العمل على زيادة حجم صادرات المناطق الريفية كنسبة من إجمالى صادرات الدولة.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

– أحمد ابراهيم محمود، " ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة"،مجلة السياسة الدولية. متاح علي الرابط التالي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢٢٠٣٣٣&eid=٤٢٨٥

– د. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

– أبو زيد بن محمد مكى، " الحوار بين الأديان حقيقته وأنواعه"، موقع القلم: www.alqlam.com

– أردان زنتورك " اسرائيل وتركيا في النزاع الأفريقي" ، علي الرابط التالي:

- http://turkpress.co/node/٥٢٦٣

– أسامة دياب، " السياحة الضريبية: مسمار جديد فى نعش العدالة الاجتماعية"، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ٢٠١٥.

– إسماعيل صبري عبدالله، "نحو نظام اقتصادي عالمي جديد"، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٧.

– د. إسماعيل صبرى مقلد، " العلاقات السياسية الدولية " ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧١.

– الأمم المتحدة، تقرير :البيئة والتنمية،الصادرعن مؤتمرالأمم المتحدة للتنمية والبيئة(ريو دى جانيروا :٣– ٤ يونيه١٩٩٢)، المجلد الأول، الأمم المتحدة – نيويورك، ١٩٩٣.

– الأمم المتحدة، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دورالتكنولوجيا والابتكار فى التنمية الصناعية، الأمم المتحدة ٢٠١٦.

–الأونكتاد، تقريرالتجارة والتنمية لعام ١٩٩٤، UNCTAD/TDR/١٤، ملحق(١)، جينيف،١٩٩٤.

– الأونكتاد، "الحوافز"، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، نيويورك – جينيف، ٢٠٠٤.

– الأونكتاد، قيمة البيانات ودورها فى التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمى والأثار المترتبة على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جينيف : ٣-٥،أبريل ، ٢٠١٩. – اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دور التكنولوجيا والابتكار فى التنمية الصناعية، الأمم المتحدة ٢٠١٦.

– برتراند رسل ،"العقل والمادة "،ترجمة أحمد الشريف، مكتبة المتبني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.
– .....، " حكمة الغرب "، ترجمة فؤاد زكريا ،(الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٣).
– برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩، المعنون: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة فى القرن الحادى والعشرين"، جينيف، ٢٠١٩.

– .....، نقريرأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، نيويورك،٢٠١٨.

– .....، تقرير الأهداف الانمائية للألفية لعام ٢٠١٥، نيويورك،٢٠١٥.

– .....، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، "التعاون الدولى على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو"، جينيف، ٢٠٠٥.

– بيترتيلور، كولنفلنت :الجغرافيا السياسية لعالمناالمعاصر،ترجمة عبدالسلام رضوان ، إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٨٢، الكويت، ٢٠٠٢.
– جامعة الملك عبدالعزيز،"التنمية المستدامة فى الوطن العربى: بين الواقع والمأمول"، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧.
– جاك سنايدر، "عالم واحد ونظريات متنافسة "مجلة فوربن بوليسي، النسخة العربية ، عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٤.
– جايمس ريكاردز، "حروب العملات: افتعالة الأزمة العالمية الجديد"، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
– جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وافاقها فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العربية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد(١) العدد (١)، معهد التخطيط العربى، الكويت،١٩٩٨.

– د. جمال سلامه على، " تحليل العلاقات الدولية : دراسة في ادارة الصراع الدولي "، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٢.

– جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر، القاهرة ، ٢٠٠٨.

– جوزيف ناى، "المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية وللتاريخ"، ترجمة أحمد أمين الجمل، مجدى كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ، ١٩٧٧.

– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، " النظريات المتضاربة "، ترجمة وليد عبدالحي ، دار كاظمة للنشر، الكويت ، ١٩٨٦.

– حسين قادرى ، "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل"، الجزائر: باتنة، منشورات خير جليس، ٢٠٠٧.

– د. حمدي محمد نذير، " ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية" .متاح علي الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=١٧٧٥

– د. حنان أبو سكين ، " دول آسيا الوسطي المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع". علي الرابط التالي:http://www.empressoffice.com/ar/index,php?news=٢٨٣

– خالد المنيعى،" الصراع الدولي بعد الحرب الباردة" ، دار كيوان للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

– د. روبرت و.ماكشسينى فى تقديمه لكتاب : ناعوم تشومسكى، الربح فوق الشعوب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمى، ترجمة: مازن الحسينى، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله– فلسطين، ٢٠٠٠.

– ريتشارد نيكسون، "السلام الحقيقى"، ترجمة: رياض الطباع، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق–سوريا ، ١٩٨٥.

– .....، الفرصة السانحة: التحديدات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة، ترجمة أحمد مراد، دار الهلال، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

– روبرت غيليبين،"الاقتصاد السياسي للعلاقات الدوليه"، مركز أبحاث الخليج، دولة الامارات العربية ، ٢٠٠٤،

– .....، " الحرب والتغيير في السياسة العالمية" ، ترجمة عم سعيد الايوبي،دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.

– ريمون حداد ، "العلاقات الدولية " ، دار للنشر والتويع، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠.
– د. سعيد النجار، " الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة الي الواقع العربي" ، في " الاعتماد المتباد والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربة نظرية "، (محرر: د. طاهر سعدي كنعان، د.ابراهيم سعد الدين)، بيروت : مر كز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠.
– .....، "نحو نظام تجارى دولى مفتوح"، ندوة :"اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية"، لصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى و صندوق النقد العربى، الكويت، ١٩٩٥.
– .....، "الجات وتحرير الزراعة"، رسائل النداء الجديد، رقم(١٧)
– د.سمير التنير،"التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية"، معهد الانماء العربي، بيروت– لبنان، ١٩٧٨.
– د.سمير أمين، "التطور اللامتكافىء : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة "، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الرابعة ، دار الطليعة ، بيروت– لبنان، ١٩٨٥.
– ..... ، "اشتراكية القرن : تأملات حول القرن ٢١ "، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
– سمير صارم، معركة سياتل من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠.
– سمير كرم ،" الشركات المتعددة الجنسية"، معهد الانماء العربى، بيروت– لبنان، د.ت.
– د. صبحى أفندى الكبيسى، "الوسائل الاقتصادية فى التعايش مع غير المسلمين فى الفقه الإسلامى"، مجلة مداد الآدب، كلية الآداب– الجامعة العراقية، العدد الثالث، ٢٠١١ ص٣١٨. متاح على الرابط التالى : http://www.midad.edu.iq/١٧٨
– صلاح الدين حمد، "أثر الدبلوماسية الاقتصادية فى التنمية الاقتصادية : سوريا نموذجا"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٥.
– صلاح الصيفى، التغلغل الاقتصادى لإسرائيل في منطقة آسيا، علي الرابط التالى:
http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-٥٨-٩٨٣٨htm .
– عادل لطيف، " العلاقات الدولية من الجيواستراتيجية الي الاقتصاد" تم الاطلاع عليه في ٢٠١٥/١/٣١، متاح علي الربط التالي: http://algazeera.net/knowledgegate/opinions

– د.عبد الخالق عبدالله، "سمير أمين ونظرية التطور اللامتكافيء"، (المستقبل العربي)، السنة الثانية عشرة، العدد ١٢٥، بيروت، ١٩٨٥.

– .....، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٨٦.

– .....،" العالم المعاصر والصراعات الدولية"، عالم المعرفة، العدد ١٣٣، الكويت، يناير ١٩٨٩.

– عبدالله بن موسى يلكوى، " التعايش: دراسة نقدية فى ضوء الإسلام"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الدراسات الاسلامية، جامعة العلوم والتكنولوجيا– صنعاء ، اليمن، يناير ٢٠٠٨.

– موريس دوفرجيه ، " مدخل الي علم السياسة "، ترجمة د.سامي الدروبى، دار دمشق ، دمشق (د.ت)، ص٢٢١.

د.عثمان بن عبدالعزيز التويجرى، " الاسلام والتعايش مع الأديان فى أفق القرن الحادى والعشرين"، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، على الموقع التالى:http://www.jeunessearabe.info/ ، الرابط الاكترونى للمقال :http://www.jeunessearabe.info/IMG/taayouch.pdf

– عدنان نصراوين، "اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر"، مطبعة الدستور التجارية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧

– علاوي محمد الحسن،"الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي"، مجلة الباحث،العدد ٧، ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

– علي الحاج، " سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥.

–.....،"مخاطر الشراكة الأورومتوسطية" علي الرابط التالي:
www.alhoukoul.com/node/٢٠٠٦

– د. على بن صالح السليمى،"القواعد الكبرى للتعايش السلمى من خلال القواعد الكلية"، قراءة فى ندوة : "فقه رؤية العالم والعيش فيه: المذاهب الفقهية والتجارب المعاصرة"، جريدة الوطن–سلطنة عمان، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٥(http//alwatan.com). الرابط الأصلى للمقال:
http://alwatan.com/details/٦١٥٦٠

– د.على مسعود، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل. متاح على الرابط التالى:
https://www.academia.edu/

د.عمروالسيد ذكى محمود،" دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبى: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق رأس المال المصرية".

https://atasu.journals.ekb.eg/article

- د. عيسى عبد الحميد، "سياسات التنظيم والمنافسة "، (سلسلة جسر التنمية)،االعدد (٢٨)، السنة (٣)، المعهد العربى للتخطيط القومى، الكويت، أبريل ٢٠٠٤.
- غوتام سين، "الولايات المتحدة والجات/ نظام منظمة التجارة العالمية"، (محرر) روزمارى فوت وأخرون، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف، ترجمة: د.أحمد حالى ، د. الطيب غوردو، إى – كتب للنشر، لندن- إنجلترا، ٢٠١٦.
- فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولى"، ترجمة: د. محمد عزيز، د. محمود سعيد الفاخرى، منشورات جامعة فاريونس، بنى غازى- ليبيا، ١٩٩١.

- فرديناند زوريج، "الفكر الاقتصادى"، ترجمة عمر القبانى، وكالة الصحافة العربية للنشروالتوزيع، القاهرة،٢٠١٩.

- كارل دويتش ، " تحليل العلاقات الدولية " ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.
- لاندوس أليس، " السياسة الدولية : النظرية والتطبيق، ترجمة : قاسم مقداد، اتحاد الكتاب، دمشق- سوريا، ٢٠٠٨.
- لويد جنسن، " تفسير السياسة الخارجية" ، ترجمة: د. محمد بن أحمد المفتي، د. محمد السيد سليم، عمادة شئون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.
- د. ماجدة شاهين،" الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة شئون عربية، (تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة) العدد ١٧٧، ١٣ مارس ٢٠١٩، ص٦. متاح على الرابط التالى:

https://arabaffairsonline.com/category/international-political/

- مالك عوني ، انتصار الواقعية : أساطير التعاون الدولي في ادارة التغيير العالمي ، تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، عدد ابريل ٢٠١٥.

– د. محمد السيد سعيد، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦.

– محمد جلال ، حرب العملات .. وصراع البقاء، متاح على الرابط التالى :

http://www.w-tb.com/wtb/vb٤/showthread.php

– محمد حمشي ، " الاتجاه الماركسي للتنظير للعلاقات الدولية" علي الرابط التالي:

- http://www.google.com.sa/url?sa=

– محمد ضياء الدين محمد ، "اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر " ، متاح علي الوقع التالي : (www.alukah.net)

– محمد عدنان وديع، " التنافسية ومؤشرات قياسها"، سلسلة يصدرها المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، العدد الرابع والعشرين ، السنة الثانية ، ديسمبر٢٠٠٣.

– د. محمد فايز فرحات ، " الاقليمية الجديدة وتطبيقاتها، دراسة حالتي الأبك وتجمع المحيط الهندي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠ -

– محمد علي العويني ، "العلاقات الدولية المعاصرة " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢. -

– د. محمد الأمين شربى، د. علاوى محمد لحسن، " الحمائية الجديدة : حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث العدد (١٤) ، ٢٠١٤،

– د. محمد محمود الإمام ، " التكامل الاقتصادى : الأساس النظرى والتجارب الاقليمية مع اشارة الي الواقع العربي" ، في : محرر : د. طاهر سعدي كنعان ، د. ابراهيم سعد الدين، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠.

– د. محمود محمد الدمرداش" الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام " ، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق بني سويف – جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

– .....، الأزمة المالية العالمية : رؤية لإصلاح بنية النظام المالي العالمي في ضوء النتائج والدروس المستفادة" ، مجلة الأمن والقانون – أكاديمية شرطة دبي ، يوليو٢٠١٤.

– مروة محمود فكري :أثرالتحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

– مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، " قمة دول البريكس : محاولة للتحول الجيو– اقتصادي"،١٥أبريل ٢٠١٥، تم الاطلاع عليه في ٢٠١٥/٦/٢١ علي الموقع التالي: http://www.ecssr.ae/ECSSR

– د. مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى، الدار الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٧.

د.محمود محمد الدمرداش، الأزمة المالية العالمية : رؤية لإصلاح بنية النظام المالى العالمى فى ضوء النتائج والدروس المستفادة، مجلة الأمن والقانون، العدد الثانى– السنة الثانية والعشرون، أكاديمية شرطة دبى، إمارة دبى، دولة الإمارات العربية المتحدة، يوليو– ٢٠١٤.

– منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجرة العالمية،"تعزيزالنفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية: المجالات المشتركة بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة"، ٢٠١٣.

– منى حجازى، حرب العملات ....هل ينتظر العالم حرب عملات من نوع خاص؟ مركز البديل للتخطيط والدراسات الاقتصادية، ٣١مارس ٢٠١٨، ص٦. متاح على الرابط التالى:
https://www.elbadil-pss.org/tag/

– موارى غبس، السياسة التجارية "، سلسلة مبادرة الاستراتيجيات الوطنية الإنمائية: مذكرات توجيهية فى السياسات، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة(UNDSA)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧.

– موريس دوفرجيه ، " مدخل الي علم السياسة " ، ترجمة د.سامي الدروبي ، دار دمشق ، دمشق (د.ت).

– د.نادية محمود مصطفي " حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي "، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ، مجلد١٤، العدد٣، ١٩٨٦.

– نجم الدين عبدالله حمودى، العلاقات البينية العربية والدولية، مذكرات ودراسات دبلوماسية وسياسية، الامارت العربية المتحدة، ٢٠٠٤.

- نعوم تشومسكى، الربح فوق الشعب : الليبرالية الجديدة والنظام العولمى، ترجمة مازن الجسينى، دار التنويرللترجمة والطباعة والنشر، رام الله– فلسطين، ٢٠٠٠.
- نورهان الشيخ، " العولمة والأمن في أسيا"، في : محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين(محرران)، " أسيا والعولمة"، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- هانز بورجر، فيلهلم روتشيلد، كيف يحرك الاقتصاد العالم، ترجمة: محمد زكريا أمين، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.
- د.هناء عبيد،"ما بعد المشروطية : تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديموقراطي"، ضمن منشورات الأعداد التاريخية لمجلة السياسة الدولية . تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٥ ، من خلال الموقع التالي :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢١٥٥٦٢&eid=١٣٩٠
- هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

- A.J.R. Groom Approaches to Conflict and Cooperation in International Relations: Lessons from Theory for Practice. Avialable at(http://www.econlib.org/library/Marshall/marP.html)-:

- Adm Smith," The wealth of nation", First published:١٧٧٦,(available at - http://www.adamsmith.org/sites/default/files/resources/condensed-WoN.pdf.

- Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper No. ١٦٨٧,International Trade Division , International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, ١٩٩٦.

- Alfred Marshal, "principle of economics", Macmillan, Ltd.com, London, ١٨٩٠.

- Alonozo L.Macdonald,' Organization and management of a complex international negotiation ",The world economy,٢٠٠٠.

- Anuradha Mittal and Melissa Moore, "walking on the west side: the World Bank and the IMF in the Ukraine conflict".
http://www.alhoukoul.com.article/٨٠٨٤

- Becker, Gary S. The Economic Approach to Human Behavior, University of Chicago Press, Chicago. ١٩٧٦.

- Bela Balassa," the theory of economic integration ", Harper&Row, Newyourk, U.S.A,١٩٧١.

- Benjamin J.Kohen,"The Transatlantic Divide: why are American and british IPE so different?", Princeton university, Princeton, ٢٠٠٦.

- Bergsten, C. F. and Krause, L. B. (eds) (١٩٧٥) World Politics and International Economics, Washington, DC: Brookings Institution.١٩٧٥.

- Carolyn Rohdes, Receprocity, U.S,"Trade policy and the GATT Regime", (Ithaca:Cornel university press),١٩٩٣.

- Christine Ebrahim –Zadeh, Back to Basics- Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely, Finance and Developmen,(the quarterly magazine of IMF, Vol.٤٠, No.١, March ٢٠٠٣.

- Claude, E. Barfield, Free trade, Sovereignty, Democracy: the future of the world trade organization, Chicago Journal of international Law, Vol.٢, No.٢, ٢٠٠١.

- Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and war: a theory of trade expectation, international security ", Vol.٢٠, No.٤, ١٩٩٦.

http://www.ecssr.ae/ECSSR

- Dani Rodrick,"Peaceful coexistence", Project Syndicate, April١٠,٢٠١٩. https://www.project-syndicate.org/ourk, ٢٠٠١.

-

-……,"The Muddled Case for Trade Agreements",(Project Syndicate),June ١١,٢٠١٥.

-

- ……,The Global Economy and the basic need for peaceful coexistence,Project Syndicate, ٢٢July,٢٠١٩.

- David Ricardo,"on the principle of political economy and taxation" First published ١٨٧, John Murrray, London ١٨١٧.

- Dominick Salvatore, "Trade protectionism and welfare in the united states", in Dominick Salvatore(ed,) "Trade protectionism and world welfare', Cambride university press,١٩٩٣.

- ESCWA, Based on IMF,"Direction of trade statistics year book, ٢٠٠٥, and IMF,"Direction of trade statistics Quarterly,٢٠٠٦. London, Longmans com ١٨٤٨.(available at http://www.econlib.org/library/Mill/mlPCover.html)

- Gohn Madeley,Dangerous to Doha,The Obsever, ٤November,٢٠٠١

- Gohn Stuart Mill,"principle of political economy ",First published:١٨٤٨ , London, ,Longmans com ١٨٤٨.(available at http://www.econlib.org/library/Mill/mlPCover.html),

- Gourevitch, P. A. (١٩٧٨) 'The Second Image Reversed', International Organization, ٣٢(٤):

- Henricsson, J.P.E, Ericsson, S., Flanagan, F. and Jewell, C.A., "Rethinking competitiveness for the construction industry ", (aviable at:http://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/ar٢٠٠٤-٠٣٣٥-٠٣٤٢_Henricsson_et_al.pdf-

- Gadish Bhaghawati, Astream of windows :unsetting Reflection on trade,immigration and democracy(Cambridge:MA:MIT press,١٩٩٨.

–....., Whose corporate Social Responsibility, ProJect Syndicate, October٢٥,٢٠١٠, https://www.project-syndicate.org/

....," Dawn of a new system" Finance and - development,Vol.٥٠,No.٤ December ٢٠١٣.

- Jagdish Bahagwati and Arvind Panagariya, Why Growth Matters: How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries (New York: Public Affairs) ٢٠١٣.

- Jevons, W.Staneley," The theory of political economy", ١٨٧٩, ٢nded.p.xiv. (http://books, google.com/books?)

-J.P.E, Ericsson, S., Flanagan, F. and Jewell, C.A., "Rethinking competitiveness for the construction industry', (availiable at:http://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/ar٢٠٠٤-٠٣٣٥-٠٣٤٢_Henricsson_et_al.pdf)

Joseph S. Nye,,Robert O Keohane, Power and Interdependence: World Politics in Transition, ٢d ed., Boston: Little Brown, ١٩٨٩.

- Joseph S. Nye, Jr., "Limits of American power", (Political Science Quarterly), Vol.١١٧, No. ٤, ٢٠٠٢.

- GRAIN in cooperation with SANFEC," TRIPS-plus through the back door: How bilateral treaties impose much stronger rules for IPRs on life than the WTO", ٢٧ GRAIN publications, July ٢٠٠١, available athttps://www.grain.org/article/entries/٥. the original source (www.grain.org/publications/trips-plus-en.cfm)

- Katzenstein, P. J. (ed.) (١٩٧٧) 'Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrialized States', Special issue, International Organization, ٣١(٤).

- Knorr, Klaus, British Colonial Theories, ١٥٧٠- ١٨٥٠. Toronto: University of Toronto Press.,,١٩٤٤.

- Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: ١٦, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, ٢٠٠١

- Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", the Third World Quarterly, London ٢٠٠٥.

- Michael W. Doyle:" Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism ", NY.W.W.Norton&company, New York ١٩٩٧.

- Norman Friedman," The fifty –year war: conflict and strategy in the cold war "Naval institute press, ٢٠٠٧.

- Peter. G. Dowson, "New or Old Protectionism...?" Working Paper No ٢٨٩. D.C.N.T Waschington ٢٠١٢.

- Robert E.Baldwin, " The political economy of trade policy", The Journal of economic perspective, Vol.٣,No.٤,American economic association,١٩٨٩.

- Robert Gilpin.," The political econmy of international relations ",prinecton university press ١٩٨٧.

- Robert O. Keohane, International Institutions and State Power, (Colorado: Westview Press, ١٩٨٩..

- Rostow, W. W, “Politics and the Stages of Growth”.: Cambridge University Press, New York ١٩٧١.

- Schumpeter, Joseph A,” The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle”, Trans. Redvers Opie. New York: Oxford, University Press,١٩٣٤.

- Scott, B.R. & G.C. Lodge, US Competitiveness: in the World Economy. Boston, Harvard Business School Press,١٩٨٥.

- Strange, S. ‘International Economics and International Relations:A Case of Mutual Neglect’, International Affairs, ٤٦(٢): ١٩٧٠.

- Thomath D .Lairson, David Skidmore.”International Political Economy: The Struggle for power and wealth “, (Florida: Harcourt Brace company), ١٩٧٧.

- U.S.A Government, Office of trade reprsntative Excutive Office of The Presedent, United State-United Kingdom Negotiations,Summary of Soecific Negotiating Objectives,Feburary ٢٠١٩.

- Vernon, R. “Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S.Enterprises, New York: Basic Books. Advanced Industrial States, Madison: University ofWisconsin Press, ١٩٧١.

- Wallerstein (Immanuel), Patterns and Perspectives of the Capitalist World-Economy, In International Relations Theory, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, (USA: Allyn & Bacon, ٣rd Edition, ١٩٩٩)

- William J.Baumol,"Contstsble market: An Uprissing in the theory of industry structure ",(The American economic review),Vol.٧٢,No.١,march١٩٨٢.

-, Ronald Rogowski "Rationalist Theories of Politics: A Midterm Report." - World Politics,Vol. ٣٠.Issue٢, Cambridge University Press,: ١٩٧٨, (https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article)

- Henry Blodget,the future about taxes :here s how high today s rates realy are, July ١٢,٢٠١١. (Avaible at: https://www.businessinsider.com/history-of-tax-rates
- Jaris,J.C.Voorhoeve, "trends in official development aid",(Finance and Development}), June١٩٧٧.
- Jeffrey D. Sachs &Lisa Sachs, The Responsible Investor's Guide to Climate Change, project-syndicate, JAN ٢٩, ٢٠١٥ ,(http:www, project-syndicate.org)
- John Gerard Ruggie, "International Regimes, Transactions and change: Embedded liberalism in the post –war economic orde", in: Stephen D. Krasner(ed.),International Regimes,(Ithaca:Cornel University Press),١٩٨٣.
- Joseph S. Nye,,Robert O Keohane " Power and Interdependence: World Politics in Transition, ٢d ed., Boston: Little Brown, ١٩٨٩.

-Kenneth Waltz: Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. ٢٥, No. ١, Summer ٢٠٠٠. {http://www.ejournals.ebsco.com/login.asp?}

-Lindblom, Charles E.. Politics and Markets: The World's Political-EconomicSystems. New York: Basic Books, ١٩٧٧.

-Mark S. Coplovitch and Jon. C Pevehouse, "Currency wars" by other means? Exchange rate and GATT/WTO, Dispute Initiation, University of -Wisconsin Madison, ٢٠١٠. (https://www.researchgate.net/)

- Paul A.Samuelson and William Nordhaus, Economics, MacGraw- Hill,New York.٢٠٠١.

- Porter, M. , The Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review, March-April, ١٩٩٠.

- Robert Gilpin: U.S. Power and the Multinational Corporations, (New York: Basic Books, ١٩٧٥.

- Robert O. Keohane. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World
Political Economy, Princeton, NJ: Princeton University Press,١٩٨٤.

- Robert O Keohane, "International Institutions and State Power", Colorado: Westview press, ١٩٨٩.

-
- Robert O. Keohane and Nye, Jr., J. S. (Eds) Transnational Relations andWorld Politics, Cambridge: Harvard University Press, (١٩٧٢).
- Spyros Economides & Peter Wilson, “The economic factor in international relations “, I.B.Tauris puplishers, London& Newy- -

- Stephen Krasner, “Structural causes and regime consequences: Regimes as intervening variables “, International Organization, special issue, Vol. ٣٦, no.٢, spring ١٩٨٢. -

-
- Strange, S. Sterling and British Policy: A Political Study of an International Currency in Decline,: Oxford University Press,London and New York,١٩٧١. -

-
- ..... , “The old IPE and The new”,(Review of International political Economy), Vol.١٦,١February, ٢٠٠٩. -

- UNDP,International Trade in invironmental and energy services and human development , discussion paper, UNDP Asia Pacific trade and investment initiative,September ٢٠٠٥. Available at: https://www.asia-pacific.undp.org . -

-Viner, Jacobi," The Long View and the Short: Studies in Economic Theory and Policy. New York: Free Press, ١٩٥٨.

-Viotti,Paul R.& Kauppi ,Mark V," International Relations Theory : Realism,Golobalism,and byend,Allyn&Bacon company, USA,١٩٩٩.

William J.Baumol,"Contstsble market: An Uprissing in the theory of industry structure ",(The American economic review),Vol.٧٢,No.١,march١٩٨٢.

-William R. Cline, Currecy wars? Peterson Institute for International Economics, Working Paper No.p٨١٠ -٢٦, November ٢٠١٠, Waschington, ٢٠١٠. (Aviable at: https://www.piie.com/sites/default/files/publications/pb/pb١٠-٢٦.pdf)

- World bank, world development Report ١٩٨٥,New Yourk,Oxford University press,١٩٨٥.

- World Bank, Golobal waves of debt: causes and consequences. https://www.worldbank.org/en/research/publication/waves-of-debt

- World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report ٢٠١٣-٢٠١٤", Avaliable at http://wef.ch/gcr١٣reader

-W T O, annual Report, ٢٠٠٨, Jeneva. (www.wto.org)

-W T O, World trade report ٢٠١١(www.wto.org